مركز الدراسات والبحوث الإسلامية
بورسعيد



نحو تأصيل إسلامى
لدراسة التاريخ وتفسيره

أثر الوضع
في رواية التاريخ وتفسيره

نماذج من عصر الخلافة الراشدة

الدكتور
أحمد خليل الشال

مركز الدراسات والبحوث الإسلامية
بورسعيد

المبحث الأول

تعريف الوضع

تعددت تعريفات العلماء لمعنى الوضع قديما وحديثا تبعا للمعنى اللغوى المستنبط من هذه الكلمة في لسان العرب عند علماء العربية، الأمر الذي ألقى بظلاله على ما عرف بالتعريف الاصطلاحي عند أهل المصطلح. فكان المشهور عندهم أنه ذلك الحديث المختلق المصنوع عمدا أو خطأ(١).

ولكن لا يمنع ذلك من اجتهادٍ يحرر هذه التعريفات ويمحصها بغرض الوصول إلى أقربها دقة في تحقيق معنى هذه اللفظة.

وقد رأيت بعد استقراء كتاب الله وصحيح حديث النبي ﷺ أنّ أَصل الوضع في لسان العرب هو: دنو الشيء وقراره(٢) بعد خفضِه مِن رَفْعٍ(٣).

يقول تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن:٧]. وقال: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾(٤) [الرحمن:١٠]. وقال النبي ﷺ: «**إن حقا على الله أن لا يرفع شيئا من الدنيا إلا وضعه**»(٥). وقال: «**إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضع به آخرين**»(٦).

ويشهد لذلك من شعر العرب قول الأعشى(٧):

فَاسْتَنْزَلُوا أَهلَ جَوٍّ مِن مَساكِنِهم ... وَهَدَّموا شاخِصَ البُنيانِ فَاتَّضَعا

---

(١) الوضع في الحديث، لعمر فلاتة ١/ ١٠٧، وتحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع ٢/ ١٠٣٩، ومنهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، لبشير علي عمر ١/ ٢١٧.

(٢) وشرط القرار هنا ـ بمعنى الدنو التام من شيء لشيء ـ إنما لفصله عن الخفض المحض الذي هو منزلة بين الرفع والوضع. وقد أحسن الطبري حين قرب في المعنى بينهما ولم يرادف، فقال: «والخفض والوضع متقاربا المعنى في كلام العرب». انظر تفسيره ٢٢/ ١٧٧.

(٣) ومنه التواضع، والوضيع، والموضوع.

(٤) تأمل بين لفظ هذه الآية وبين قوله تعالى: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [النمل:٦١]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [غافر:٦٤].

(٥) رواه البخاري برقم ٦٥٠١.

(٦) رواه أحمد ١/ ٣٥، ومسلم برقم ٨١٧، وابن حبان في صحيحه برقم ٧٧٢.

(٧) ديوانه، تحقيق د.محمد حسين، ص ١٥٣.

وقد يُقصد من ورائه طلب التخفف من الشيء ـ وكذلك التحلل منه ـ والتسهّل فيه[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف:١٥٧].

ومن ثم **فالموضوع**: هو اسم مفعول[2] من كل ما سبق، سواء كان دنو الشيء وقراره بعد خفضِه مِن رَفْعٍ[3]. ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية:١٣-١٤]. وقول محمد بن المنكدر: «دخلت على جابر بن عبد الله وهو يصلي فى ثوب ملتحفا به ورداؤه موضوع، فلما انصرف قلنا: يا أبا عبد الله، تصلي ورداؤك موضوع؟ قال نعم..»[4]. وقول أعشى باهلة[5]:

وأجحَرَ الكلبَ موضوعُ الصقيعِ بِهِ وألجَأَ الحـيَّ من تَنفاحِهِ الحُـجَرُ

أو كان يُقصد من ورائه طلب التخفف من الشيء، والتسهل فيه. ومنه قوله ﷺ: «**ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع ودماء الجاهلية موضوعة..وربا الجاهلية موضوع**»[6].

وعليه، فإنّ الموضوع لم يُستعمل يوما عند العرب[7] بمعنى المكذوب، ولا المختلق، ولا المصنوع، ولا للدلالة على شيء من ذلك ـ كما وقع عند بعض أهل الاصطلاح ـ ولا يصح، بل أرى أن تحميل هذا اللسان ما لا يَحتمل لا يجوز ما دمنا نبحث في علوم تتصل بهذا اللسان كل الصلة.

---

(١) ومنه السهولة في السير والخفة فيه (مقاييس اللغة ٦/ ١١٨). ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾[التوبة:٤٧] ـ وقد يكون في قوله ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن:١٠] وجه من هذا المعنى ـ وقوله ﷺ: «أيها الناس عليكم بالسكينة، فإن البر ليس بالإيضاع» (صحيح البخاري، باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة، برقم ١٦٧١). وقال أنس: «كان – ﷺ –إذا قدم من سفر، فنظر إلى جُدُرَات المدينة أَوْضَع راحلته». (صحيح البخاري برقم ١٨٨٦) وقول دريد بن الصمة (ديوانه ص ١٢٨):

يا ليتني فيها جَـذَع أَخُبُّ فيها وأضـع

(٢) اسم المفعول عند الصرفيين هو اسم مشتق من الفعل المبني للمجهول للدلالة على ما وقع عليه الفعل.

(٣) يعني أنه مقابل للمرفوع.

(٤) رواه البخاري برقم ٣٧٠.

(٥) الأصمعيات ص ٨٩.

(٦) سبق تخريجه آنفا.

(٧) حتى عصر الشافعي، فهو ـ فضلا عن كونه من العرب ـ من أوائل من تكلم في الاصطلاح، إذ إنّ المطّلع على كتبه لا يقف من معنى الموضوع عنده إلا على النحو الذي ذكرتْه العربُ على الرغم من كثرة ذكره لكلمة (الموضوع) في تصانيفه وإملاءاته (راجع كتابَيْ: الأم، والرسالة).

ذلك أنه قد يكون من عجيب نتائج البحث في هذا الباب أني لم أقف في كلام العرب على ما يُستدل منه على أنهم جعلوا من دلالات الوضع عندهم الكذب في الكَلِم!

بل وجدتُ أن أدق ما يرادف معنى الوضع في الكَلِم عند المتأخرين من كلام العرب ــ بعد قولهم كَذِب وكَذَّاب ومَكْذُوب[1] ـ هو (التَقَوُّل)[2]، و(القَوْل)[3]. من ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور:٣٣]. وقوله: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:٤٤].

إذن فالوضع في الرواية بمعنى الكذب ونحوه اصطلاح متأخر تكاد لا تعرفه العرب بهذه الدلالة عندهم. ولكن ماذا نعني بالمتأخر هنا في تاريخ تعريف هذه الكلمة؟ الحق أنه من الصعب تحديد بداية دقيقة لتاريخ شيوع هذه الكلمة بهذه الدلالة الاصطلاحية، ولكن تبين لي بالتتبع أنها لم تُعرف بهذه الدلالة المتأخرة حتى أواسط القرن الثاني الهجري تقريبا، إذ لم يكد ينطق بها لسان، أو يَكتب بها قلم، بل كان مرادفها المشهور في هذا القرن[4] اصطلاح (المصنوع أو المنحول)[5]، في حين بدأت تعرف طريقها إلى ألسنة النقاد[6] منذ أواخر القرن الثاني الهجري، مرافِقةً في ذلك اصطلاح (المصنوع)[7] الذي أخذ يتراجع منذ أوائل القرن الثالث شيئا فشيئا أمام اصطلاح (الموضوع) حتى أَفَلَ بظهور الأخير عليه.

وعليه، فاصطلاح (الموضوع) في الرواية بمعناه المتأخر هو اصطلاح مولّد. يمكن تعريفه بأنه: الكلام المنسوب إلى غير قائله، يُنسب إليه عمدا أو خطأ.

---

(١) بمعنييْها عند العرب في: الكذب المذموم، أو بمعنى الخطأ المجرد بسببٍ من الوهم أو النسيان.

(٢) ومنه قولهم: «حديث متَقَوَّل»، وهو الموضوع عند المتأخرين.

(٣) وذلك إذا قُيدتْ بما يفيد معنى التقوُّل كقولهم: قول كذب، وقول زور، وقول باطل. وقد يكون القيد بالسياق من غير إضافة ـ كما سيأتي في الشاهد من حديث النبي ﷺ ــ. فإذا قال بالظن المنافي لليقين فهو التَخَرُّص. بينما الافتراء هو المخترَع الكاذب من القول. وهذه المعاني مستفيضة في كتاب الله يضيق المقام بتفصيل الكلام فيها، ولكنها تتضح لمن يستقرئها متأملا مقابلا بينها وبين صحيح السنة وكلام العرب.

(٤) أعني القرن الثاني الهجري، إذ كان يغلب على القرن الأول الاصطلاح العربي القديم، وهذا واضح من استقراء شعر هذه الفترة، وراجع الشواهد السابق ذكرها.

(٥) والشواهد على ذلك يتعذر حصرها. انظر منها ما كان في كتب: سيبويه (ت١٨٠هـ)، وأبي عبيدة معمر بن المثنى(ت٢١١هـ)، وأبي زيد الانصاري (ت٢١٥هـ)، والأصمعي (ت٢١٦هـ)،والسيرة لابن هشام (ت٢١٨هـ).

(٦) وبخاصة نقاد الرواية في علوم الأخبار والآثار.

(٧) انظر في ذلك على سبيل كتب محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ)، وأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، وأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ). وكان أكثر مستخدمي هذا الاصطلاح ــ المصنوع ــ نقاد اللغة ومروياتها.

ومن ثم، فإني أخلص من ذلك إلى أن **الوضع** في الرواية عندي: هو نِسبةُ قول إلى غير صاحبه على سبيل العمد[1] أو الخطأ[2].

هذا عندي أقرب ما يكون في تعريف الموضوع من القول على المجاز، قياسا على كلام العرب في دلالة هذه اللفظة عندهم، لا على أنها من صميم لسانهم، دفعنا إلى ذلك شيوع استعمال المتأخرين لها، فكان هذا التعريف أقرب ما يكون في الدلالة عليه عندهم[3].

أما عن موضع توليده الأول، فإن التتبع يفيد أيضا أن بداية استعمال هذا الاصطلاح بمدلوله المتأخر بدأ في العراق، في حين لم يعرفه علماء الحجاز فمن دونهم إلا متأخرا، مكتفين غالبا باللفظ العربي وما اشتق منه (كَذِب، وكذّاب، ومكذوب). ولعل السبب في ذلك هو التفشي المبكر للحن في العراق[4]، الأمر الذي تأخر في بلاد الحجاز بحكم قربها من العرب، ناهيك عن تأخر الكذب في الرواية في الحجاز عن العراق.

* * *

(١) كالكذب ونحوه.

(٢) بسببٍ من الوهم أو الغفلة ونحوهما.

(٣) أعني المتأخرين.

(٤) فكانوا من أجل ذلك أسبق الأمصار الإسلامية آنذاك بحثا في علوم العربية ووضْعِ قواعدها.

المبحث الثاني

نشأة الوضع وأطواره

مدخل:

بمقتضى ما اصطلحنا عليه في تعريف الوضع من الرواية[1] يمكنني القول إن نشأة الوضع في الرواية التاريخية قديمة جدا. فالكذب وإن كان خُلُقًا ذميما ينافي الفطرة السوية للإنسان، إلا أنه حظ الشيطان من ابن آدم. والخطأ والنسيان وإن كانا من سمات القصور والنقص إلا أنهما من جِبِلّة الإنسان ليس له منهما عِصمة.

ولعل أقدم وضع يمكن رصده في تاريخ الرواية كان في عهد بني إسرائيل من بعد موسى عليه السلام، حين كذبوا على الله وحرفوا كتابه وقد بَيَّن الله عز وجل صورة هذا الوضع في أكثر من موضع من كتابه، فقال: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦، والمائدة ١٣]. وقال: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة:٤١]. ودراسة قضية الوضع عند أهل الكتاب أمر يطول، وليس هذا البحث موضعَه، فقد تكفلتْ به دراسات كثيرة تكاد لا تحصى، ولكن يكفينا في قضيتنا هنا شهادة أحد باحثيهم المعاصرين، وهو: ول ديورانت إذ يقول[2]:

> «وكانت أساطير الجزيرة هي المعين الغزير الذي أخذت منه قصص الخلق والغواية والطوفان التي يرجع عهدها في تلك البلاد إلى ثلاثة آلاف سنة أو نحوها قبل الميلاد. ولقد رأينا صوراً قديمة من هذه القصص فيما مر بنا من صفحات من هذا الكتاب، ولعل اليهود قد أخذوا بعضها من الأدب البابلي في أثناء أسرهم. ولكن أرجح من هذا أنهم أخذوها قبل ذلك العهد بزمن طويل من مصادر سامية وسومرية قديمة كانت منتشرة في جميع بلاد الشرق الأدنى».

نشأة الوضع وأطواره عند العرب والمسلمين:

أما عند العرب، فقد كان الكذب منقصة عند العرب، ولعل في قصة أبي سفيان مع هرقل ملك الروم خير مثال على أنفة العرب من الكذب فطرة وسجية وإن كانوا مشركين[3].

---

(١) وهو: نِسبةُ قولٍ إلى غير صاحبه على سبيل العمد أو الخطأ.

(٢) قصة الحضارة ٢/ ٣٨٥.

(٣) راجع صحيح البخاري برقم ٧.

فقد ندر الكذب عند العرب إذ كان ينافي فطرتهم وسجيتهم[1]، ولم يعرفه إلا من اختلط بأوشاب غيرهم من الأمم ممن عُرف بشيء من هذا الخلق الذميم. فوجود النفاق ـ الذي يعد الكذب أصلا يقوم عليه[2] ـ في المدينة المنورة ـ التي جاور فيها العربُ أهلَ الكتاب من اليهود ـ في عهد النبي ﷺ وعدم وجود من يُعرف به من أهل مكة قبل الفتح وبعده، يدل على تأكيد هذا الذي ذكرتُ[3].

إلا أن ذلك لا يعني أنهم لم يعرفوا الوضع في الرواية فقد عُرف عندهم شيء من ذلك قديما، من قبل بعثة النبي ﷺ بكثير، ولكنه لم يكن بتلك الدرجة التي عرفها أهل الكتاب الأُوَل، ولا بتلك التي كانت بعد عصر الخلافة الراشدة، فقد وردت شواهد تدل على وقوع الكذب في الرواية، والتزيّد فيها عند العرب في الجاهلية. من ذلك قول قيس بن الحدادية[4]:

فخرْت بيوم لم يكن لك فخرُه   أحـاديثُ طَسْمٍ إنما أنت حالمُ

وفي ذلك يقول الميداني مؤكدا هذا المعني في قولهم «أحاديث طسم وأحلامها»: «يُضرب لمن يخبرك بما لا أصل له»[5].

وفي ذلك يقول ابن قتيبة في حديثه على خبر موضوع قال فيه: «إنما هو خبر من الأخبار القديمة التي يرويها أهل الكتب سمعه قوم منهم على قديم الأيام، فتحدثوا به. والحديث يدخله الشوب والفساد من وجوه ثلاثة، منها .. أخبار متقادمة كان الناس في الجاهلية يروونها تشبه أحاديث الخرافة»[6].

أطوار الوضع في الرواية التاريخية:

أما في الإسلام: فيمكن تحديد معالم أطوار ثلاثة مرت بها حركة الوضع في تاريخ الرواية في الإسلام. أولها: يبدأ بعصر النبي ﷺ حتى أواسط عهد عثمان ﷺ. وثانيها: منذ أواخر عهد عثمان حتى سقوط بني أمية وأوائل العصر العباسي. وثالثها: منذ بدايات العصر العباسي.

---

(١) ويبدو أن ذلك ظل أثرا فيهم حتى عصر شعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) ليقول: «الأعراب لا يكذبون». انظر الكامل لابن عدي ١/ ١٥٩.

(٢) حتى ذكره النبي ﷺ من سمات أهل النفاق في قوله: «آية المنافق ثلاث إذا حَدَّثَ كَذَب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان». صحيح البخاري بأرقام ٣٣، ٢٦٨٢، ٢٧٤٩، ٦٠٩٥.

(٣) وكذلك وجود الكذب في أعراب العراق المتاخمين للبصرة والكوفة ممن عرف بوضع الشعر واللغة دون غيرهم من أهل الحجاز، إنما هو تبعا لطبيعة هذه البقعة التي اشتهرت منذ أقدم عهودها بالفتن والشر.

(٤) الأغاني ١٤/ ١٥٠، وعشرة شعراء مقلون، ص ٤٢.

(٥) مجمع الأمثال ١/ ٥٠٧.

(٦) تأويل مختلف الحديث ص ٧٢٣-٧٣٠.

الطور الأول: من عهد النبي ﷺ إلى أواسط عهد عثمان رضي الله عنه:

أما عن الوضع أوالكذب في الرواية في زمن النبي ﷺ: فقد كان عُظمُه قسمةً بين فريقين ليس فيهما مؤمن[1]:

الأول: بقايا أهل الكتاب ممن وُجد في الجزيرة آنذاك بما كانوا يروونه من كتبهم. وقد حذر النبي ﷺ من مروياتهم بما شابها من وضع وكذب وتحريف وذلك في الحديث الذي رواه البخاري من طريق أبى سلمة عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: «كان أهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ﴾ الآية....»[2]. ومن ذلك أيضا عدم ائتمانه ﷺ إياهم على شيء من باب الرواية كما في حديث زيد بن ثابت قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أتعلم له كتاب يهود. قال: إني والله ما آمن يهود على كتاب. قال: فما مر بي نصف شهر حتى تعلمته له. قال: فلما تعلمته كان إذا كتب إلى يهود كتبت إليهم وإذا كتبوا إليه قرأت له كتابهم»[3].

والآخر: المنافقون. فهم قوم لا يتورعون عن الكذب حتى صار عَلَمًا عليهم وصِفَةً فيهم في هذا العهد ـ وفي كل عهد ـ شهد عليهم بذلك ربهم ورسولُه. فقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾. وقال رسول الله ﷺ: « **آية المنافق ثلاث إذا حَدَّثَ كَذَب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان** »[4].

وقد وقع ذلك منهم فعلا في عهد النبي ﷺ. وفي حديث كعب بن مالك في الثلاثة الذين خُلِّفوا عن غزوة تبوك، ثم توبة الله عليهم دون غيرهم ممن تخلف وكذَّب رسول الله من المنافقين شاهد على ذلك[5].

وقد قصدتُ بتلك القسمة توافر هذه الصفة في هذين الفريقين واشتهارهما بها أكثر من غيرهما. وإلا فإن ذلك لا يعفي في مجال دراستنا تطرُّق الوضع إلى جهات أخرى في ذلك العصر اعتنت بالأخبار والتاريخ رواية وعلما، منهم النسابون، إلا أن الرأي عندي أنهم نقلوه ــ أعني المكذوب ـ ولم يتعمدوه.

(١) وقد سبق أن الكذب لم يكن من شيمة المسلمين في ذلك العصر، إلا ما كان خطأ بسببٍ من وهم أو نسيان. بينما أتكلم هنا عن الوضع المتعمد.

(٢) صحيح البخاري برقم ٤٤٨٥.

(٣) رواه أحمد ٥/ ١٨٦، وأبو داود برقم ٣٦٤٠، والترمذي برقم ٢٧١٥ ـ وقال: حسن صحيح ــ، والحاكم ١/ ٧٥ ـ وقال: حديث صحيح ــ.

(٤) صحيح البخاري بأرقام ٣٣، ٢٦٨٢، ٢٧٤٩، ٦٠٩٥.

(٥) صحيح البخاري برقم ٤٤١٨.

فعَلَى الرغم من عدم صحة حديث «كذب النسابون»[1] مرفوعا، فإنه ـ أعني هذا الخبر موقوفا[2] ـ أَوْضَحَ شيئا من تاريخ الوضع في الرواية التاريخية ومعالمه الأولى في العصر الإسلامي وكيف كان دور أهل الكتاب في هذه المرحلة المبكرة منذ بعثة النبي ﷺ.

بل إن من أبرز معالم هذا الباب ما جاء عن الأشعث بن قيس، قال:

«أتيت رسول الله ﷺ في وفد لا يرون أني أفضلهم، فقلت: يا رسول الله، إنا نزعم أنكم منا[3]. قال: نحن بنو النضر بن كنانة، لا نقفو أمنا، ولا ننتفي من أبينا. قال: فكان الأشعث، يقول: لا أوتَى برجل نفى قريشا من النضر بن كنانة إلا جلدته الحد»[4].

فهذا الحديث يعطي في هذا الزمن المبكر ملمحا واضحا للمعنى الآخر لاصطلاح الوضع في الرواية عند أهل الاصطلاح، وهو الوضع غير العمد بالخطأ أو الوهم.

ويدخل في هذا الباب ما جاء عن فَرْوَة بن مُسَيْك، قال:

«..قال رجل من القوم: يا رسول الله أخبرنا عن سبأ أرض هي أو امرأة؟ قال: ليست بأرض ولا امرأة، ولكنه رجل ولد عشرة من العرب، فتَيامَن منهم ستة،

---

(١) رُوي عن ابن عباس ؓ أن النبي ﷺ كان إذا انتهى إلى معدّ بن عدنان أمسك ثم يقول: «كذب النسابون ، قال الله تعالى: ﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ ». رواه ابن سعد في الطبقات (١/ ٣٨)، وخليفة بن خياط في طبقاته ص٢٦، والبلاذري في أنساب الأشراف (١/ ١٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ٥٢)، وابن الجوزي في المنتظم (٢/ ١٩٦). وإسناده واه فيه ابن الكلبي ، قال الدارقطني: متروك (الضعفاء والمتروكون ص٢١١). قال ابن كثير: «والأصح عن ابن مسعود مثله » (البداية والنهاية ٢/ ٢٠٥). قلت: يعني ما رُوي عن ابن مسعود موقوفا، وذلك عند تفسير قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وثمودَ والذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لا يَعْلَمُهُمْ إلا الله﴾ [إبراهيم٩]، قال ابن مسعود: «كذب النسابون». انظر: تفسير الطبري (١٣/ ٦٠٤)، والدر المنثور (٥/ ٩).

وخلاصة القول في هذا الباب ما يقول ابن سعد: « وهذا الاختلاف في نسبته يدل على أنه لم يُحفظ ، وإنما **أُخذ ذلك من أهل الكتاب** ، وترجموه لهم ، فاختلفوا فيه ، ولو صح ذلك لكان رسول الله ﷺ أعلم الناس به: فالأمر عندنا على الانتهاء إلى معد بن عدنان ثم الإمساك عما وراء ذلك إلى إسماعيل بن إبراهيم» ا.هـ. الطبقات ١/ ٤٠. وانظر أيضا طبقات فحول الشعراء ١/ ١١.

(٢) سواء صح عن ابن مسعود أو عن غيره.

(٣) قال السندي: قوله: «إنا نزعم أنكم منا» قيل: قال ذلك لأن النبي ﷺ كانت له جدة من كندة هي أم كلاب بن مرة، فذلك ما أراد الأشعث.

(٤) رواه ابن سعد في الطبقات ١/ ٧، وأحمد في المسند ٥/ ٢١١، والبخاري في التاريخ الكبير ٧/ ٢٧٤، وفي الأوسط ١/ ٢٦٨. وهو حديث حسن، جيد الإسناد.

وتشاءم منهم أربعة، فأما الذين تشاءموا: فلخم، وجذام، وغسان، وعاملة، وأما الذين تيامنوا: فالأزد، وكندة، وحمير، والأشعريون، وأنمار، ومذحج. فقال رجل: يا رسول الله، وما أنمار؟ قال: الذين منهم خثعم وبجيلة»(١).

ففي سؤال الرجل عن سبأ واقتراحه الجواب بين خيارين ليس فيهما واحد صحيح، يدل على اضطراب الرواة من النسابين والأخباريين في ذلك وتخبطهم بين إجاباتٍ وُضِعت لهم خطأ بسببٍ من الظن والتخمين حتى عهد النبي ﷺ.

وفي رأيي أن الاهتمام الكبير مِن قِبل النبي ﷺ بأخبار بني إسرائيل بتلك الصورة التي وصفها عبدالله بن عمرو بن العاص حين قال: «كان نبي الله ﷺ يحدثنا عن بني إسرائيل حتى يصبح، لا يقوم فيها إلا إلى عُظم صلاة»(٢) إنما ابتغى من وراء ذلك ـ بعد تقديم العظة والعبرة ـ تقديم الروايات الصحيحة عن أخبار هؤلاء وتاريخهم في عصر انتشر فيه تحريفهم لكتبهم حتى حذر النبي ﷺ أصحابه من هذه المرويات بقوله: «لا تصدقوهم ولا تكذبوهم»(٣).

فإذا مددنا الحديث إلى آخر هذا العهد من الطور الأول نجد أن أكثر مَن اضطلع بمهمة الوضع في هذ الوقت فأرسى قواعده الأولى ووضع مقدماته وأصوله، هم طائفة من أهل الكتاب ممن ادعى الإسلام. فهم كانوا أهل العلم بالكتاب الأول في هذا الوقت بما حوى من أخبار الملاحم وأخبار الأمم السالفة دون غيرهم من منافقي العرب ومشركيهم، كما كان لهم السبق والخبرة في باب الوضع والتحريف والتمويه، ناهيك عن عداوتهم للإسلام والمسلمين الذين ساموهم سوء العذاب ـ قتلا وإجلاء ـ في عهد نبيهم ﷺ وخلفائه الراشدين من بعده، فكانت نوازع الوضع ودوافعه لديهم تؤهلهم بجدارة لتأسيس مدرسة الوضع في هذا الوقت المبكر ليلبسوا على المسلمين دينهم.

وكان بدء تأسيس هذه المدرسة تحديدا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ذلك أنهم بموت النبي ﷺ ظنوا أن المسلمين وهنوا ووهن إسلامهم، فكان لهم دورهم الخبيث في ردة العرب، بتأليب

---

(١) رواه أحمد ٣٩/ ٥٢٨-٥٣١ (طبعة الرسالة)، والبخاري (معلقا) في التاريخ الكبير ٧/ ١٢٦، وأبو داود برقم ٣٩٨٤، والترمذي برقم ٣٢٢٢. وله شاهد بنحوه من رواية ابن عباس رواه أحمد في مسنده ١/ ٣١٦، والحاكم ٢/ ٤٢٣، من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن عبد الله بن لهيعة، عن عبد الله بن هبيرة السبائي، عن عبد الرحمن بن وعلة، عن ابن عباس.

(٢) رواه أحمد في المسند ٤/ ٤٣٧، وأبو داود برقم ٣٦٥٥، وابن حبان في صحيحه برقم ٦٢٥٤.

(٣) وكذلك الأمر في كتاب الله عز وجل بكثرة ما أخبر الله تعالى في شأن موسى وبني إسرائيل. وفي ذلك يقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل:٧٦].

المنافقين والمشركين كما كان دورهم في عهد النبي ﷺ من قبل، فكانوا كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْ﴾ [البقرة:٢١٧]. وتصف عائشة رضي الله عنها هذا الخطب بقولها: «توفي رسول الله ﷺ، فوالله لو نزل بالجبال الراسيات ما نزل بأبي، لهاضها. اشرأب النفاق بالمدينة، وارتدت العرب..»[١].

ثم توفي أبو بكر، وخلفه عمر بقوة شكيمته وحزمه، فخارت قواهم، فلم يجدوا بُدًّا من البحث عن سبيل أخرى ليكيدوا بها الإسلام وأهله[٢]، فلما استعصى عليهم القرآن أن يفعلوا به ما فعلوا بكتبهم، لم يكن أمامهم سوى سبيل واحدة، كانت هي أُولى أسس هذه المدرسة، وهو إغراق المجتمع المسلم آنذاك بوابل من الإسرائيليات. شجعهم على ذلك تطلع المسلمين إليهم، في ظل عدم وجود النهي، ما دام بشرطه في عدم التصديق والتكذيب.

ولّما علموا أن المسلمين لن يقبلوا من مروياتهم شيئا[٣]، اتخذ بعضهم من دعوى إسلامه سبيلا إلى الوضع وإفساد الرواية في هذا الزمان.

ومن ثم فلم يعد الوضع حادثا فرديا، أو خطأً عفويا كما كان قبلُ في عهد النبي ﷺ نكاد نرصد له الحادثة والحادثتين، ونجمع له المثل والمثلين، بل صرنا الآن أمام مدرسة قيد التأسيس لها منهاج موضوع، وغاية ترتجى، وشيوخ مؤسِّسون منهم من عُرِف، وأكثرهم المجهولون.

ولكن عاقت جهود هذه المدرسة الناشئة ما كان يغلب على أهل ذلك العصر من متانة الدين، وصدق اللهجة، وقوة الحافظة، فكان ذلك سببا في تأخر نشاط مؤسسيها، ولكن لم يصدهم ذلك عن وضع الأساس إذ تأخر البناء.

وكان عصر عمر ـ كما أشرت آنفا ـ هو البداية لوضع الأساس، ونلحظ ذلك في تلك الطائفة التي أعلنت إسلامها في هذا الوقت من أهل الكتاب على الرغم من معاصرتهم لرسول الله ﷺ، وأبي بكر ﷺ، فنسأل متعجبين: لماذا تأخر إسلامهم كل هذا الوقت[٤] على الرغم من شهادتهم بعد ذلك بمعرفتهم لرسول الله بصفته الموجودة في كتبهم[٥]؟!

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٣٨٢١٠، وأحمد في فضائل الصحابة برقم ٦٨. وقالت عائشة رضي الله عنها في شأن هذا اليوم وقاله عمر مخوفا الناس بإنكاره وفاته ﷺ: لقد خوَّف عمرُ الناسَ وإن فيهم لنِفاقًا. (صحيح البخاري برقم ٣٦٦٩).

(٢) وصدق الله إذ يقول: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يُضِلُّونَكُمۡ﴾ [آل عمران:٦٩].

(٣) إذ إن من شروط قبول الرواية عندهم عدالة الراوي، وأول شروط عدالته إسلامه.

(٤) عدا عبد الله بن سلام ﷺ الذي سارع بإسلامه مخلصا فور تأكده من صفة رسول الله التي قرأها في الكتب.

(٥) وشهادة ربهم عليهم من قبل: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:١٤٦].

ولعل في قول معاوية وهو يحدث رهطا من قريش بالمدينة وذكر كعب الأحبار[1] فقال: «إنْ كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب وإنْ كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب»[2]. لعل في قوله هذا ما يوضح هذا الأمر، أمرَ هؤلاء المحدّثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب! من هم أولئك المحدثون الذين يحدثون عن أهل الكتاب؟! لا ريب أن إدخال معاوية كعبًا في زمرة هؤلاء المحدثين ثم مقابلتَه إياهم به يوضح مَن هم. إنهم قوم أسلموا بعد كفرهم والله أعلم بإيمانهم.

كما أن خبر معاوية هذا يجلِّي لنا شيئا من طبيعة المادة التي كان يحدث بها أولئك المحدثون في ذلك الوقت، كما أنه يكشف لنا شيئا من أبعاد فلسفة الوضع ـ إن جاز لنا هذا التعبير ــ بشقيه في ذلك الوقت.

ويكشف الخبر الآتي صورة أكثر وضوحا لمصادر هؤلاء، فقد روى أحمد[3] بإسناد صحيح إلى القاسم بن محمد، قال:

> اجتمع أبو هريرة وكعب، فجعل أبو هريرة، يحدث كعبا عن النبي ﷺ، وكعب يحدث أبا هريرة عن الكتب - قال أبو هريرة: قال النبي ﷺ: لكل نبي دعوة مستجابة، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة».

وكذلك ما رواه مالكٌ[4] من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أنه قال:

> خرجت إلى الطور فلقيت كعب الأحبار، فجلست معه، فحدثني عن التوراة، وحدثته عن رسول الله ﷺ، فكان فيما حدثته أن قلت: قال رسول الله ﷺ: خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أهبط من الجنة، وفيه تيب عليه، وفيه مات، وفيه تقوم الساعة، وما من دابة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقا من الساعة إلا الجن والإنس، وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه. قال

(١) هو: كعب بن ماتِع، أبو إسحاق الحميري، أدرك النبي ﷺ وهو على دين يهود، ثم أسلم في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كان من أهل اليمن، ثم قدم الشام فمات بها في خلافة عثمان سنة ٣٢هـ وكان من أعلم أهل الكتاب في عصره. انظر: الطبقات لابن سعد٩/ ٤٤٩، وتاريخ دمشق ٥٠/ ١٥١.

(٢) رواه في الصحيح معلقا برقم ٧٣٦١، ووصله في التاريخ الأوسط برقم ٢٠٩. ورواه أيضا أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ١/ ٥٤٥.

(٣) المسند ٢/ ٢٧٥.

(٤) الموطأ برقم ٢٩١، ومن طريقه: أحمد في المسند ٢/ ٤٨٦، وأبو داود برقم ١٠٣٩، والترمذي برقم ٤٩١ (وقال حديث صحيح)، وابن حبان في صحيحه برقم ٢٧٧٢.

كعب: ذلك في كل سنة يوم. فقلت: بل في كل جمعة. فقرأ كعب التوراة فقال صدق رسول الله ﷺ. قال أبو هريرة: فلقيت بَصْرة بن أبي بصرة الغفاري فقال: من أين أقبلت؟ فقلت: من الطور. فقال: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ما خرجت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد، إلى المسجد الحرام، وإلى مسجدي هذا، وإلى مسجد إيلياء، أو بيت المقدس ـ يشك ـ قال أبو هريرة: ثم لقيت عبد الله بن سلام فحدثته بمجلسي مع كعب الأحبار، وما حدثته به في يوم الجمعة، فقلت: قال كعب: ذلك في كل سنة يوم. قال: قال عبد الله بن سلام: كذب كعب. فقلت: ثم قرأ كعب التوراة فقال: بل هي في كل جمعة. فقال عبد الله بن سلام: صدق كعب.

وإذا علمنا أن إسلام كعب كان في عهد عمر ــ قيل في سنة ١٧هـ ــ وأن موته كان في سنة ٣٢هـ، قبل مقتل عثمان ﷺ أمكننا تحديد العهد الذي سمع فيه معاويةُ وأبو هريرة وغيرُهما من المسلمين[١] من كعب وغيرِه من أولئك المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، كتُبيع بن عامر الحميري[٢]، ونَوْف بن فَضَالة البِكَالي[٣]، وأبي مالك القرظي[٤]، وأبي مسلم الجليلي[٥]،

---

(١) كعبد الله بن الزبير فيما رواه نعيم بن حماد (الفتن برقم ٣٣٦)، وابن سعد (الطبقات ٦/ ٤٨٥)، وابن أبي شيبة (المصنف برقم ٣١٣٢١)، والطحاوي (شرح مشكل الآثار ٧/ ٤٠٦) من طريق هلال بن يساف قال: حدثني البريد الذي جاء برأس المختار إلى عبد الله بن الزبير قال: «لما وضعته بين يديه قال: ما حدثني كعب بشيء أصبته في سلطاني، إلا قد رأيته غير هذا، فإنه حدثني أنه يقتلني رجل من ثقيف فأراني الذي قتلته». قلت: في إسناده جهالة البريد هذا.

(٢) هو: تبيع بن عامر أبو حمير ـ ويقال أبو عبيدة ـ الحميري. يقال إنه أدرك النبي ﷺ وأسلم في زمان أبي بكر الصديق. ونقل ابن عساكر بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى البغدادي قال: في الطبقة العليا من أهل حمص التي تلي أصحاب رسول الله ﷺ: أبو عبيدة تبيع بن عامر كان رجلا مرحلا دليلا للنبي ﷺ. قال: فعرض عليه الإسلام فلم يسلم حتى توفي النبي ﷺ وأسلم مع أبي بكر. وقد كان يقص عند أصحاب رسول الله ﷺ ا.هـ. قرأ القرآن على مجاهد بأرواد (جزيرة في البحر قريبة من القسطنطينية)، وكانا غازيين بها. روى عنه مجاهد، وشفي بن ماتع الأصبحي. وقال ابن سعد: كان عالما وقد قرأ الكتب وسمع من كعب علما كثيرا. توفي بالإسكندرية سنة ١٠١هـ. انظر: الطبقات لابن سعد ٩/ ٤٥٥، وتاريخ دمشق ١١/ ٢٦.

(٣) هو: نَوْف بن فَضَالة أبو يزيد الحميري البِكالي، ابن امرأة كعب الأحبار، شامي من أهل اليمن، نزل الكوفة، روى عن كعب الأحبار، علي بن ابي طالب، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

(٤) ذكره ابن سعد في ترجمة ولده ثعلبة، وقال: واسم أبي مالك عبد الله بن سام، وقدم أبو مالك من اليمن، فقال: نحن من كندة على دين يهود، فتزوج إلى ابن سعية من بني قريظة، وحالفهم فقيل: القرظي.ا.هـ. (الطبقات ٧/ ٨١). وذكره ابن حجر في القسم الثالث من كتابه الإصابة (٧/ ٣٥٧) فيمن ذُكر في الكتب من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا صحابة باتفاق من أهل العلم (انظر الإصابة ١/ ٤-٥).

(٥) هو: أبو مسلم الجليلي ـ ويقال الجلولي ـ من جبل الجليل كان من أهل الكتاب، وكان معلم كعب الأحبار وأدرك النبي ﷺ ولم يسلم، كان يكنى أبا السموءل، فكناه أبو بكر أبا مسلم ـ وذلك عند من يقول بأنه=

وابن يامين[1].. وأكثر ما روي عن هؤلاء مورود في كتب الأخبار والتفسير[2]،إذ ليس لهؤلاء رواية عن رسول الله ﷺ. وكان أكثر مَن هوي مروياتهم واهتم بها الضعفاء والمجهولون[3].

أيا كان الأمر فإني أعد كعبًا وأصحابَه[4] ــ بكثرة ما رووه من أخبار ــ من رواد مدرسة الوضع في الرواية التاريخية سواء عليهم تعمدوا ذلك أم لم يتعمدوه. فقد أكثر كعب من رواية الإسرائيليات من الأخبار حتى أثار ذلك حفيظة عمر فنهاه مزدَجِرا إياه بقوله: «لتتركن الأحاديث، أو لألحقنك بأرض القردة»[5].

وكذلك ما كان من نوف البكالي عندما أثار حفيظة ابن عباس فيما رواه البخاري[6] من طريق سعيد بن جبير قال:

«قلت لابن عباس: إن نوفا البكالى يزعم أن موسى ليس بموسى بنى إسرائيل، إنما هو موسى آخر. فقال: كذب عدو الله، حدثنا أُبَيُّ بن كعب عن النبى ﷺ قال: قام موسى النبى خطيبا فى بنى إسرائيل، فسئل أى الناس أعلم..».

=أسلم في خلافته ـ وقيل أسلم في عهد عمر، وقيل في عهد معاوية. انظر: الجرح والتعديل ٩/ ٤٣٦، وتاريخ دمشق ٦٧/ ٢١٤.

(١) هو ابن يامين النضري، واضح من اسمه أصوله الكتابية، وأنها من يهود بني النضير، وله قصة مع معاوية ومحمد بن مسلمة سوف يأتي الحديث عنها وتفصيل شأنه فيها، إذ ليس له ترجمة في كتب الرجال أو التواريخ. ولست أراه عبد الله بن يامين المذكور في الكتب كما قال البعض.

(٢) سواء كان منسوبا إليهم أو غير منسوب.

(٣) أمثال: الأخنس بن خليفة الضبي، ويدوم بن صبيح الحميري، وخثيم بن سبتى الزبادي، وسعية الشعباني، وزرعة بن معشر اليحصبي.. ومما أظهره التتبع أن ذلك كان دأب المسلمين مع كل من أسلم من أهل الكتاب بعد النبي ﷺ، لا يروون عنهم شيئا يُعتمد عليه فيه، مكتفين في ذلك برواية من أسلم في عهد النبي ﷺ، أو ولد على الإسلام. وهذا يدل على مدى دقة وأمانة الصدر الأول في نقل العلم وروايته.

(٤) ليس يعني شرط الصحبة هنا لقاءه فقط، ولكن أردت من قصدهم معاوية في قوله: «المحدثون الذين يحدثون عن أهل الكتاب».

(٥) إسناده صحيح. رواه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ١/ ٥٤٤، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٠/ ١٧٢، ٦٧/ ٣٤٣. ومعلوم أن كعبا لم يسمع من النبي ﷺ، كما أنه تأخر إسلامه إلى عهد عمر، ولا تُؤثر عنه رواية عن أحد من الصحابة عن النبي ﷺ، مما يعني الاستنباط البديهي لمعنى الأحاديث هنا. وهذا أمر سيؤكده ما يأتي من الروايات في هذا الباب، كما يؤكده الشق الأول من هذا الخبر وهو قول عمر لأبي هريرة: «لتتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس». فتقييد حديث أبي هريرة بحديث رسول الله ﷺ، وإطلاق كلمة الأحاديث مع كعب، يوضح المعنى المقابل.

(٦) الصحيح برقم ١٢٢.

وإني وإن كنتُ أربأ بكعب[1] أن يكون من المتعمدين[2]. إلا أنه بغزارة مروياته الإسرائيلية في هذا الوقت المبكر ساهم بقدر كبير هو وأصحابُه معه في رَفْد هذه المدرسة بمادة خصبة استغلها مَن بعده استغلالا سيئا، عامدين أو غير متعمدين. ومما يدل على ذلك ما رواه مسلم[3] من طريق بكير بن الأشج، قال:

> «قال لنا بسر بن سعيد: اتقوا الله، وتحفَّظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله، ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم. فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله»[4].

ومن هذه الأخبار يمكن تحديد شيء من معالم الوضع في هذا الطور. فإن كثرة الرواية عن أهل الكتاب في هذا الوقت ـ بما حوته كتبهم المحرفة من الموضوعات ـ كانت تعد إرهاصًا مبكرا لنشأة الوضع تحددت فيه مادة هذا الوضع بشكل كبير في ذلك الوقت. كما تَبِين فيه صورة الوضع التي تمثلت في نقل الموضوع وروايته دون اختراعه بعد. زاد في حركة النقل هذه تَصَدُّر هذه الطائفة مجالس القصص[5] التي نشأت في ذلك العهد وكانت من أهم الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في تنشيط نقل الموضوع من المرويات. فقد كان كعب قاصا[6]، وكذلك طائفة من أصحابه، كنوف البكالي، وتبيع بن عامر الحميري صاحب الملاحم[7]..

الطور الثاني: منذ أواخر عهد عثمان حتى سقوط بني أمية وأوائل العصر العباسي:

ويبدأ – كما قلت قبلُ – مِن أواخر عهد عثمان حتى سقوط دولة بني أمية. وفيه كان انتعاش نشاط مدرسة الوضع الناشئة، ساعدهم على ذلك ظهور الفتن، وشيءٌ من الوهن في الدين، مع

---

(١) وكذلك نوف البكالي.

(٢) ساعد على ذلك ما قلته من قبل: وجوده في عصر غلبت عليه متانة الدين وانعدام الفتن، ناهيك عن هيبة عمر رضي الله عنه.

(٣) انظر كتاب التمييز له برقم ١٠.

(٤) ولعله تبرز هنا حكمة نهي النبي ﷺ من كتابة الحديث مع القرآن في عهده إلا لمن كان أهلا لذلك.

(٥) يعتبر القصص والقصاص من أهم أسباب الوضع كما سيأتي في الحديث عن ذلك في أسباب الوضع. وكان الصحابة يهابون القص وينفرون منه.

(٦) روى أحمد في المسند ٦/ ٢٩، وعمر بن شبة في أخبار المدينة ١/ ٨، والبزار في مسنده برقم ٢٧٦٢، أن عوف بن مالك دخل مسجد حمص وإذا الناس على رجل، فقال: «ما هذه الجماعة؟ قالوا: كعب يقص. قال: يا ويحه، ألا سمع قول رسول الله ﷺ: لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال». وظاهر أن نشاطه في القصص كان بعد وفاة عمر رضي الله عنه.

(٧) تاريخ دمشق ١١/ ٣٠.

زيادة عدد الداخلين في الإسلام على اختلاف أهوائهم وثقافاتهم. فشهد ذلك العهد تحولا خطيرا في حركة الوضع، فقد زادت الجرأة على الكذب، بإفساد المروي، إما بالتحريف أو بالزيادة أو بالنقصان أو بالتأويل المغرض.. ناهيك عن ضعف سلائق المسلمين الجدد، فليسوا هم كالعرب في قوة الحافظة، الأمر الذي يعني المزيد من الخطأ في الرواية.

وكما بدأ نشاط تلك المدرسة بمرويات مسلمي أهل الكتاب، فإنه استمر في ذلك العهد بأيدي مَن ادعى الإسلام من أهل الكتاب أيضا، إلا أنه كان في هذا العهد أخطر من سابقه إذ لم يعد يقتصر على الإسرائيليات فقط، بل بدأ يمس الرواية الإسلامية نفسها ـ كما سيأتي ـ كما أنه بدأ رصد مشاركة طائفة مِن العرب ممن ادعى الإسلام في نشاط هذه المدرسة.

وكان أخطر مَن تولى إمامة هذه المدرسة في هذا العصر عبد الله بن سبأ، مؤسس الفكر الرافضي في الإسلام. فهو وإن لم يصح له خبر في دوره في الفتنة سياسيا ـ كما سيأتي ـ إلا أنه لا يمكن إهمال دوره في انحراف الفكر عند أغمار المسلمين وجهالهم، وعند من ادعى الإسلام من أهل الكتاب، ومن أصحاب الأغراض والأهواء.. شأنه في ذلك شأن غيره من طوائف المنافقين والحاقدين على الإسلام من أصحاب الفرق الضالة، التي لم يخل منها عصر، تكيد للإسلام وأهله ببث تلك الأفكار الضالة كيدا منهم لهذا الدين وأهله من أجل إضعافه وتوهين أهله.

فلقد تواتر ذكر ابن سبأ في كتب العقائد والفرق على أنه رأس الكذب، وإمام الرافضة في هذا العصر. فهو أول من أسس فكرة الرفض في الإسلام. أخرج ابن أبي خيثمة من طريق زيد بن وهب، قال: قال علي: «مالي ولهذا الحَمِيت[١] الأسود. يعني عبد الله بن سبأ، وكان يقع في أبي بكر وعمر»[٢]. وأخرج ابن أبي خيثمة أيضا من طريق عمار الدهني، قال: سمعت أبا الطفيل يقول: رأيت المسيِّب بن نَجِيَّة أتى به مُلَبِّبُهُ ـ يعني: ابن السوداء ـ وعليٌّ على المنبر، فقال علي: ما شأنه؟ فقال: يكذب على الله وعلى رسوله ﷺ»[٣].

أما عن الشواهد التي تبرز صورة هذا الوجه الآخر من خطر مشاركة العرب في نشاط مدرسة الوضع في ذلك العصر ما رواه البخاري في تاريخيْه[٤] من طريق سلمة بن كثير، عن ابن الربعة الخزاعي ـ وكان جاهليا ـ:

---

(١) الحَمِيت: وعاء السمن كالعُكّة. يشبِّهه في ذلك بالزِّق الصغير. انظر تاج العروس ٤/ ٤٩٧.

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة برقم ٤٣٥٨.

(٣) المصدر نفسه برقم ٤٣٦٠.

(٤) التاريخ الكبير ٨/ ٤٣٥، والأوسط ٢/ ٨٣٩.

كان للمختار مسلحة بالعذيب يحبسون الناس حتى يأتوه بأخبارهم، وكُتب إليه بقدومي، فلما قدمتُ الكوفة إذا هم يقولون: هذا الراكب الذِّعْلِبَة[1]. فأدخلت عليه فقال إنك شيخ أدركت النبي ﷺ، ولا تكذب بها حدثتَ عنه، فَقَوِّنَا بحديث النبي ﷺ وهذه سبعمائة دينار. قلت: الكذب على النبي ﷺ النار، وما أنا بفاعل.

وروى مسلم[2] من طريق قيس بن سعد عن مجاهد قال:

«جاء بشير العدوى إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ.. قال رسول الله ﷺ.. فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه. فقال: يا ابن عباس، ما لى لا أراك تسمع لحديثى؟ أُحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع. فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف».

وروى الجوزجاني[3] من طريق عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى قال:

«صحبت عليًّا في السفر والحضر، فكل ما يحدثون عنه باطل».

أما عن الوضع في الرواية التاريخية في هذا العهد فلا غرو أن يستفحل نشاط رواة الإسرائيليات، ولكن رافقه أيضا استمرار نشاط رواة أخبار العرب القديمة على ما فيها من الغرائب والعجائب والكذب أحيانا ساعد عليه حاجة رواة الشعر إلى هذه الأخبار. ويشهد لذلك قول القُطامي التَّغلبي (ت١٠١هـ)[4]:

أحاديثُ عَن عادٍ وجُرهُمَ جمّةٌ يُثوِّرُها العِضّان زَيدٌ[5] ودَغفَلُ[6]

ولكن الخطير في ذلك العهد بدء تخطي الأمر حدود الإسرائيليات وأخبار العرب إلى محاولة النيل من الرواية الإسلامية نفسها بعد أن امتد عمرها الآن إلى ما يزيد على ثلاثة عقود، نشأ خلالها جيل جديد لم يشهد كثيرا من حوادثها ـ ولا ريب أن متانة دين بعض هؤلاء لم تكن كتلك التي كانت عند من شهد رسول الله ﷺ ونزل عليهم الوحي ـ فطلبوا هذه الأخبار ومروياتها،

(١) الذِّعْلِبَةُ ـ بالكَسْر ـ: الناقة السريعة السَّيْرِ.

(٢) الصحيح المقدمة ص ٧.

(٣) أحوال الرجال ص ٢٨.

(٤) ديوانه ص ٢٤٨.

(٥) هو زيد بن الكيس النمري، ستأتي ترجمته.

(٦) هو دغفل النسابة، ستأتي ترجمته.

ونهض لذلك قوم منهم من كان صادقا متقنا، ومنهم من كان دون ذلك ـ وهم مَن يعنينا أمرُهم هنا ـ وكان منهم الموالي، ومسلمة أهل الكتاب فَمَن دونهم. ويحتاج هذا الكلام إلى التمثيل والتوضيح والبيان.

هذا أبو سعد شرحبيل بن سعد المدني مولى الأنصار، كان من رواد رواة المغازي في الإسلام، وكان قديما ـ وتوفي سنة ١٢٣هـ ـ روى عن جابر بن عبد الله، وابن عباس، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة.. وغيرهم من الصحابة. سئل عنه سفيان بن عيينة فقال: «لم يكن بالمدينة أحد أعلم بالمغازي والبدريين منه، فاحتاج، فكأنهم اتهموه، وكانوا يخافون إذا جاء إلى الرجل يطلب منه شيئا فلم يعطه أن يقول: لم يشهد أبوك بدرا»[١]. وقال ابن أبي ذئب: «حدثنا شرحبيل بن سعد وكان متهما»[٢]. وأخرج ابن عساكر من طريق إبراهيم بن المنذر قال: حدثنا سفيان بن عيينة قال: «كان بالمدينة شيخ يقال له شرحبيل أبو سعد، وكان من أعلم الناس بالمغازي، فاتهموه أن يكون يجعل لمن لا سابقة له سابقة، وكان قد احتاج، فأسقطوا مغازيه وعلمه. قال: فذكرت هذا الحديث لمحمد بن طلحة بن الطويل، ولم يكن بالمدينة أحد أعلم بالمغازي منه، فقال لي: كان شرحبيل أبو سعد عالما بالمغازي، فاتهموه أن يكون يدخل فيهم من لم يشهد بدرا، ومن قتل يوم أحد، والهجرة، ومن لم يكن منهم، وكان قد احتاج، فسقط عند الناس، فسمع بذلك موسى بن عقبة فقال: وإنّ الناس قد اجترءوا على هذا! فدب على كبر سنه، وقيد من شهد بدرا وأحدا ومن هاجر إلى أرض الحبشة والمدينة، وكتب ذلك»[٣].

وكذلك بدأت الأهواء عملها في هذا العهد، فهذا الوليد بن عبد الملك في خلافته (٨٦–٩٦هـ) يسأل الزهري (ت١٢٤هـ): «أَبَلَغَك أن عليا كان فيمن قذف عائشة؟ قال الزهري: قلت لا، ولكن قد أخبرنى رجلان من قومك: أبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، أن عائشة رضى الله عنها قالت لهما: كان عليٌّ مُسَلِّمًا فى شأنها. فراجعوه فلم يرجع»[٤].

يقول ابن حجر: «وكأن بعض مَن لا خير فيه من الناصبة تقرب إلى بني أمية بهذه الكذبة، فحرفوا قول عائشة إلى غير وجهه لعلمهم بانحرافهم عن علي، فظنوا صحتها، حتى بَيَّنَ الزهري للوليد أن الحق خلاف ذلك، فجزاه الله تعالى خيرا. وقد جاء عن الزهري أن هشام بن عبد الملك كان يعتقد ذلك أيضا، فأخرج يعقوب بن شيبة في مسنده عن الحسن بن علي الحلواني، عن

---

(١) الجرح والتعديل ٤/ ٣٣٩، والكامل لابن عدي ٤/ ٤١.

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة برقم ٢٥٩٤، والجرح والتعديل ٤/ ٣٣٨.

(٣) تاريخ دمشق ٦٠/ ٤٦٥.

(٤) صحيح البخاري برقم ٤١٤٢.

الشافعي قال: حدثنا عمي قال: دخل سليمان بن يسار على هشام بن عبد الملك فقال له: يا سليمان، الذي تولى كبره مَن هو؟ قال: عبد الله بن أُبَيّ. قال: كذبتَ، هو علي. قال: أمير المؤمنين أعلم بما يقول. فدخل الزهري فقال: يا ابن شهاب، مَن الذي تولى كبره؟ قال ابن أُبَيّ. قال: كذبتَ، هو علي. فقال: أنا أكذب لا أبا لك! والله لو نادى مناد من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت. حدثني عروة وسعيد وعبيد الله وعلقمة عن عائشة أن الذي تولى كبره عبد الله بن أُبَيّ»[1].

ومن قَبل الوليد، ما كان في مجلس عائشة (ت٥٨هـ) رضي الله عنها، فقد روى البخاري[2]، وغيره من طريق إبراهيم عن الأسود قال:

«ذكر عند عائشة أن النبى ﷺ أوصى إلى علي، فقالت: مَن قاله! لقد رأيت النبى ﷺ وإنى لمسندته إلى صدرى، فدعا بالطست فانخنث فمات، فما شعرت، فكيف أوصى إلى علي؟!».

فهذا يدل على أن أخبارا باطلة وضعت على علي في الوصية والإمامة، ردتها عائشة في حينها.

وفي هذا الباب أيضا ما أخرجه الطحاوي[3]، والبيهقي[4]، وابن عساكر[5]، والقزويني[6] بإسناد صحيح من طريق سفيان بن عيينة، عن عمر بن سعيد أخي سفيان الثوري، عن أبيه، عن عباية قال:

«ذُكر قتل كعب بن الأشرف عند معاوية، فقال ابن يامين: كان قتله غدرا فقال محمد بن مسلمة[7]: يا معاوية، أيغدر عندك رسول الله عليه السلام ولا تنكر، والله لا يظلني وإياك سقف بيت أبدا، ولا يخلو لي دم هذا إلا قتلتُه».

---

(١) فتح الباري ٩/ ٢٥١.

(٢) صحيحه برقمي ٢٧٤١، ٤٤٥٩.

(٣) شرح مشكل الآثار ١/ ١٩٠-١٩١.

(٤) دلائل النبوة ٣/ ١٩٣.

(٥) تاريخ دمشق ٥٥/ ٢٧٥.

(٦) التدوين في أخبار قزوين ٣/ ٤٨.

(٧) هو: محمد بن مسلمة بن سلمة بن خالد، أسلم بالمدينة على يد مصعب بن عمير. شهد بدرا، وأحدا وكان فيمن ثبت مع رسول الله ﷺ يومئذ حين وَلي الناس، وشهد الخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ما خلا تبوك، فإن رسول الله استخلفه على المدينة حين خرج إلى تبوك، وكان محمد فيمن قَتل كعب بن الأشرف اليهودي بتكليف من النبي ﷺ. توفي سنة ٤٦هـ. انظر الطبقات لابن سعد ٣/ ٤٠٩، والإصابة ٦/ ٣٣.

فهذا الخبر يبرز لنا معانيَ عدة:

أولها: دخول التاريخ الإسلامي حقل الرواية حتى يتناوله مجلس معاوية في عهده.

ثانيها: حضور ابن يامين مجلس فيه معاوية ومحمد بن مسلمة يعني مدى المنزلـــة التي نالها بعض مُسلمة أهل الكتاب وأبناؤهم في ذلك العهد، إذ لا أرى أنّ ابن يامين يحضر مجلسا فيه معاوية ومحمد بن سلمة إلا وقد ادعى إسلامه.

ثالثها: فضحتْ هذه الرواية ما ينطوي عليه قلب ابن يامين تجاه هذه الأمة ونبيها، ظهر ذلك في محاولة إفساد رواية مقتل كعب بن الأشرف بوضع تأويل لها يفسدها. ولا ريب أنه قبل أن يَفضح هذا المجلس ـ وفيه مَن فيه ـ ما في قلبه، كان له نشاطه بين عامة الناس في مجال العبث بالرواية في تلك الفترة، حتى أدّاه ذلك إلى التجرؤ على هذا في مجلس كبير كذلك، إذ إن ابن يامين كان في هذا المجلس رجلا بالغًا عاقلا له قدره بين المسلمين حتى يجلس هذا المجلس، فتُرى كيف كان قبل أن يجلس هذا المجلس العالي في سنواته السالفة وفي قلبه ما فيه؟! لا ريب أنه كان له نشاطه الذي أثمر بعض الثمر في ذلك العهد الذي ملأته الفتن.

رابعها: ما قاله محمد بن مسلمة في إهدار دم ابن يامين يكشف مدى الجرم الذي بلغه هذا الرجل حتى يقسم ابنُ مسلمة هذا القسم في إهدار دمه موقنا أن ليس عليه فيه دية ولا قصاص.

خامسها: هذا رجل واحد ـ على الرغم من عدم شهرته في التاريخ شهرة غيره من مُسلمة أهل الكتاب ككعب الأحبار مثلا ـ نال من الحظوة ما نال بوجوده في مجلس معاوية، فما بالنا بغيره ممن لم يبلغنا العلم بهم في هذا الزمان ممن أخبر عنهم معاوية في نص سبق. هذا إذا لم يكن لابن يامين هذا مَن يتردد عليه أو يسمع منه. كما أنه إذا كان ذلك في دار الخلافة، فما بالنا بمَن نَأَتْ داره عنها. لاريب أنه سيكون أجرأ.

وبالفعل فقد كانت العراق أكثر الديار الإسلامية خصوبة لنشاط الوضع في ذلك العهد، حتى اشتهرت بذلك وعرفت به، حتى قال فيهم أعشى همدان[1]:

أَبَى اللهُ إِلّا أَن يُتِمَّمَ نورَهُ ... وَيُطفِئَ نارَ الفاسِقينَ فَتَخمُدا

وَيُنزِلَ ذُلًّا بِالعِراقِ وَأَهلِهِ ... لِـمَا نَقَضوا العَهدَ الوَثيقَ المُؤَكَّدا

فَلا صِدقَ في قَولٍ وَلا صَبرَ عِندَهُم ... وَلَكِنَّ فَخرًا فيهِمُ وَتَزَيُّدا

(١) تاريخ الطبري ٦/ ٣٧٦، والأغاني ٦/ ٦٠.

ومن الشواهد على ذلك ما قاله الزهري: «نُخرج الحديث شبرًا فيرجع ذراعًا ـ يعني من العراق ـ وأشار بيده: إذا وغل الحديث هناك فرويدا به»[١].

وعن سفيان بن عيينة قال: «من أراد المناسك فعليه بأهل مكة، ومن أراد مواقيت الصلاة، فعليه بأهل المدينة، ومن أراد السِّيَر، فعليه بأهل الشام، ومن أراد شيئا لا يعرف حقه من باطله، فعليه بأهل العراق» [٢].

وعن جعفر بن محمد قال: «كنت مع أبي، محمد بن علي، بمكة في ليالي العشر قبل التروية بيوم أو يومين، وأبي قائم في الحجر وأنا جالس وراءه، فجاءه رجل أبيض الرأس واللحية، جليل، بعيد ما بين المنكبين، عريض الصدر، عليه ثوبان غليظان في هيئة المحرم، فجلس إلى جنبه، فظن أبي أنه يريده، فخفف الصلاة ثم سلم، فأقبل عليه، فقال له الرجل: يا أبا جعفر، أخبرني عن بدء هذا البيت كيف كان؟ فقال أبو جعفر محمد بن علي: ممن أنت؟ قال: رجل من أهل الشام. فقال محمد بن علي: إن أحاديثنا إذا سقطت إلى الشام جاءتنا صحاحا، وإذا سقطت إلى العراق جاءتنا وقد زيد فيها ونقص»[٣].

وعن إبراهيم بن نافع قال: «سمعت طاووساً يقول: إذا حدثك العراقي مائة حديث فاطرح منها تسعة وتسعين»[٤].

وعن عبد الله بن عمر قال: «كتب إليّ عبد الملك بن مروان، وكتب إليّ عبد الله بن الزبير، ولم يمنعني أن أكتب إلى مصعب بن الزبير إلا مخافة تزيد أهل العراق»[٥].

وعن عبد الملك بن محمد قال: سمعت الأوزاعي يقول: «كانت الخلفاء بالشام فإذا كانت بلية سألوا عنها علماء أهل الشام وأهل المدينة، وكانت أحاديث أهل العراق لا تجاوز جدر بيوتهم»[٦].

ولعل من أبرز الشواهد على ذلك في مجال الرواية الإسلامية في هذا الطور، ما رواه أحمد[٧] من طريق عبيد الله بن عياض بن عمرو القاري قال:

---

(١) الطبقات لابن سعد ٧/ ٤٣٥، والمعرفة والتاريخ للفسوي ٢/ ٧٦١.

(٢) تاريخ دمشق ١/ ١٢٩، ٣٣٠.

(٣) تاريخ دمشق ١/ ٣٣٣.

(٤) المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٥٧.

(٥) المصدر نفسه ٢/ ٧٥٨.

(٦)المصدر نفسه ٢/ ٧٥٧.

(٧) المسند ١/ ٨٦.

«جاء عبد الله بن شداد، فدخل على عائشة، ونحن عندها جلوس، مرجعه من العراق ليالي قتل علي، فقالت له:.. يرحم الله عليا إنه كان من كلامه لا يرى شيئا يعجبه إلا قال: صدق الله ورسوله، فيذهب أهل العراق يكذبون عليه، ويزيدون عليه في الحديث».

ويقول ابن تيمية[1]:

«وأما أهل الكوفة فلم يكن الكذب فى أهل بلد أكثر منه فيهم ففي زمن التابعين كان بها خلق كثيرون منهم معروفون بالكذب».

وبذلك تبوأت العراق منزلتها العالية في مواصلة بناء مدرسة الوضع بمساهمة وافرة في هذا الشأن بحكم بعدها عن عاصمتَيْ الخلافة: المدينة، ودمشق، وما امتُحِنت به سياسيا، وفكريا، فاستحقت بجدارة استلامها إدارة هذه المدرسة من مؤسسيها، أهلِ الكتاب ومعاونيهم من المنافقين وضعاف الإيمان، لتكون بذلك أسبق الأمصار الإسلامية اشتهارا به بما تهيأ لديها من ظروف تاريخية وفكرية واجتماعية جعلتها حاضنا وملاذا آمنا للوضع والوضاعين. ذلك أن العراق عرف باضطرابه السياسي والاجتماعي وتاريخه العريق في الفتن منذ القدم، وامتد أثر ذلك عليها وعلى قاطنيها في الإسلام، خاصة بعد النكبات التي حلت على آل البيت في ذلك العهد، مما كان لذلك أثره الكبير على تأجيج مشاعر البغض والكراهية، صحبها إحساس بالكبت والقهر بما ناله أهل العراق بعد تلك النكبات من قبل الولاة والحكام، الأمر الذي ساهم كثيرا في اتساع نشاط الوضع في هذا المصر. وفي ذلك يقول ابن أبي الحديد: «واعلم أن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مُختَلَقَة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم»[2]. وهذا أمر سوف يأتي تفصيل القول فيه عند الحديث عن أسباب الوضع.

وضع الكتب وتزويرها:

ومما اتسم به ذلك العهد أيضا، نشأة نمط جديد من أنماط الوضع، وهو وضع الكتب أوتزويرها، هذا النمط الذي سوف يستفحل خطره ونشاطه في الطور الثالث.

وقد بدأ هذا النمط من أنماط الوضع مع بدء الفتنة في أواخر عهد عثمان ﷺ بما وضعه أصحاب الفتنة على ألسنة الصحابة من كتب. فقد جاء عن عائشة قالت حين قتل عثمان:

«تركتموه كالثوب النقي من الدنس ، ثم قربتموه فذبحتموه كما يذبح الكبش ، هلا كان هذا قبل هذا ، قال: فقال لها مسروق: هذا عملك، أنت كتبت إلى أناس

(١) الفتاوى ٢٠/ ٣١٦.

(٢) شرح نهج البلاغة ١١/ ٤٨-٤٩.

تأمرينهم بالخروج ، قال: فقالت عائشة: لا والذي آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون ، ما كتبتُ إليهم سوداء في بيضاء حتى جلست مجلسي هذا. قال الأعمش: فكانوا يرون أنه كتب على لسانها»[1].

وروى الكندي[2] عن الحسن بن محمد المديني قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال: حدثني الليث، عن عبد الكريم بن الحارث الحضرمي:

«أن ابن أبي حذيفة كان يكتب الكتب على ألسنة أزواج النبي ﷺ. ثم يأخذ الرواحل فيضمرها، ثم يأخذ الرجال الذين يريد أن يبعث لذلك معهم فيجعلهم على ظهور البيوت، فيستقبلون بوجوههم الشمس لتلوحهم تلويح المسافر. ثم يأمرهم أن يخرجوا إلى طريق المدينة بمصر. ثم يرسلون رسلاً يخبرون بهم الناس ليلقوهم، وقد أمرهم إذا لقيهم الناس أن يقولوا: ليس عندنا خبر، الخبر في الكتب. ثم يخرج محمد بن أبي حذيفة والناس كأنه يتلقى رسل أزواج النبي، عليه السلام، فإذا لقوهم قالوا: لا خبر عندنا، عليكم بالمسجد. فيقرأ عليهم كتب أزواج النبي. فيجتمع الناس في المسجد اجتماعاً ليس فيه تقصير. ثم يقوم القارئ بالكتاب فيقول: إنا لنشكو إلى الله وإليكم ما عُمل في الإسلام، وما صُنع في الإسلام. فيقوم أولئك الشيوخ من نواحي المسجد بالبكاء. ثم يقول، ثم ينزل عن المنبر. وينفر الناس بما قُرئ عليهم فلما رأت ذلك شيعة عثمان، اعتزلوا محمد بن أبي حذيفة ونابذوه.. وبعثوا سلمة بن مخزمة التجيبي ثم أحد بني زميلة إلى عثمان، ليخبره بأمرهم، وبصنيع ابن أبي حذيفة».

ورَوَى مسلم[3] من طريق هشام بن حجير عن طاوس قال:

«أتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي - رضى الله عنه - فمحاه إلا قدر.. وأشار سفيان بن عيينة بذراعه».

وروى ابن عدي[4] من طريق بهز بن أسد يقول سمعت شعبة يقول:

«أتيت أبا هارون العبدي، فقلت: أخرج إلي ما سمعته من أبي سعيد؟ قال: فأخرج إلي كتابا فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أُدخل حفرته وإنه لكافر بالله، قال: قلت: تقر بهذا، أو تؤمن؟ قال: هو على ما ترى، قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت».

---

(١) رواه ابن سعد في الطبقات ٣/ ٧٨. وابن أبي شيبة المصنف برقم ٣٢٧١٤، وخليفة بن خياط في تاريخه ص ١٣١، وعمر بن شبة في أخبار المدينة ٤/ ١٢٢٥، جميعا من طريق الأعمش ، عن خيثمة ، عن مسروق ، عن عائشة به. وهذا إسناد صحيح.

(٢) الولاة ص ١٤. وسيأتي باب هذا الخبر.

(٣) صحيحه، المقدمة ١/ ٨.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٧٨.

وروى ابن أبي حاتم[1] من طريق عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل قال:

«سألت أبى عن أبى هارون العبدى؟ فقال: ليس بشئ، نا عبد الرحمن قال قرئ على العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: أبو هارون العبدى كان عنده صحيفة يقول: هذه صحيفة الوصي. وكان عندهم لا يصدَّق في حديثه».

وذكر المزي[2] في ترجمة الحارث بن عبد الله الأعور ــ وكان شيعيا ممن روى عن علي رضي الله عنه ــ كانوا يقولون إنه صاحب كُتب كذاب.

اتساع نشاط القصاص وأثره في نشر الوضع:

على أية حال، فإنه لا ينبغي أن نهمل أمرا آخر ساهم في نشر الوضع في ذلك العهد مساهمة كبيرة، ألا وهو اتساع نشاط القُصاص.

والقصص سبق بيان شأنه حين ذكرتُ أنه: باب من الأخبار، إلا أنه لم يرق لأنْ يصير علما، إذ كانت نشأته روائية شفهية بغرض الوعظ، ثم استهواه الضعفاء والكذابون فاتخذوه قوتا، وكان زادهم فيه غالبا الأخبار الموضوعة والمكذوبة، وكان أكثر موضوعاته شيوعا في بادئ الأمر قصص الأنبياء، وأخبار الأمم الماضية، وما يشبه ذلك من أمور المبدأ والمبعث، ومصادرهم فيها غالبا الإسرائيليات، ناهيك عن كونه حقلا خصبا للوضاعين بما وضعوه وألّفوه من قصص..[3].

والقصص بهذه الصورة أمر مُحدَث لم يكن على عهد رسول الله ﷺ ولا عهد أبي بكر، فقد روى ابن أبي شيبة[4] من طريق جرير بن حازم أبي النضر قال:

«سأل رجل محمد بن سيرين: ما تقول في مجالسة هؤلاء القصاص، قال: لا آمرك به، ولا أنهاك عنه، القصص أمر محدث، أحدث هذا الخلق من الخوارج».

ولكن ازداد خطره وقويت شوكته في أواخر عهد عثمان. ولعل انفتاح الأمة على الدنيا في هذا العهد كان من أهم الدوافع التي أبرزت هذه الطبقة، طبقة القصاص والمذَكِّرين. ولكن لم يلبث أن تحول هذا الشأن إلى حرفة أو مهنة احترفها بعض المبطلين والكذابين لِيَستَدِرُّوا منها قوتهم، ناهيك عن منزلةٍ اجتماعية بين العامة والدهماء.

---

(١) الجرح والتعديل ٦/ ٣٦٤.

(٢) تهذيب الكمال ٥/ ٢٤٧.

(٣) راجع ما سبق في مبحث أنماط التدوين التاريخي عند المسلمين.

(٤) المصنف برقم ٣٧٠٧٥.

الطور الثالث: وفيه اتساع نشاط الوضع والوضاعين في الرواية التاريخية:

ويبدأ هذا الطور ــ كما ذكرتُ قبل ــ بخلافة بني العباس، وفيه يعظم نشاط الوضع والوضاعين بصورة واسعة لا نظير لها منذ بعث النبي ﷺ. وقد ارتكز نشاط الوضع في الرواية التاريخية والأخبارية[1] في ذلك العهد على عدة محاور أهمها: التشيع، والشعوبية، والقُصّاص[2]، وأنصار بني العباس. وكل محور من هذه المحاور يشكل سببا قويا من أسباب الوضع في الرواية التاريخية الآتي تفصيل القول فيها.

إلا أن أهم ما يُميز هذا الطور هو انتشار التصنيف والتصانيف، وكانت الرواية التاريخية والأخبارية من الأبواب التي نالت حظها من ذلك، ولكن أخطر ما في هذا الأمر هو ذلك الزحف الكاسح لنشاط الوضع والوضاعين إلى حركة التصنيف هذه، وذلك إما بوضع الكتب على غير أصحابها، وإما باحتواء بعض تصانيف هذا الفن على الكثير من الموضوع والمكذوب.

ويُمَثَّل للأول[3] بما نسب من كتب إلى دَغْفَل[4]، وعَبِيد بن شرِيَّة الجُرْهمي[5]، وابن لسان

(١) فقد اشتهر هذا العهد باتساع نشاط الوضع في أنواع أخرى من علوم الرواية، كالحديث، واللغة، والشعر.

(٢) وأضيف إليها في ذلك العهد قصص النبي ﷺ وأخباره وسيرته ومغازيه مع قصص ذم المشركين، بعد ما كانت مادة القصص في الطورين السابقين يعتمد في غالبه على أخبار الأمم السالفة وسير أنبيائها.

(٣) هذه الكتب الآتية هي مما نسبه سزكين (تاريخ التراث العربي ٢/ ١٦) ــ وتبعه كثير من الباحثين ــ. أما ترجيح سزكين «أن أكثر مشهوري النسابين قد ألفوا كتبا في الأنساب» استنادا منه إلى قول للجاحظ جاء فيه: «والذي يشتمل عليه دواوينُ أصحاب الحمام أكثرُ من كتب النَّسب التي تضاف إلى ابن الكلبي والشّرقي بن القطامي وأبي اليقظان وأبي عُبيدة النحوي بل إلى دَغْفَل ابن حنظلة وابن لسان الحُمَّرَة بل إلى صُحارٍ العبدي وإلى أبي السَّطّاح اللّخميّ، بل إلى النَّخّار العذريِّ وصُبح الطائيِّ، بل إلى مِنْجور بن غيلان الضّبيّ وإلى سَطيح الذئبيّ بل ابن شرِيَّة الجُرْهميِّ وإلى زيد بن الكيِّس النَّمَريّ، وإلى كلِّ نسَّابَةٍ راويَةٍ وكلِّ متفنن علاّمة». (الحيوان ٣/ ٢٠٩-٢١٠). فإن مَن يتأمل هذه العبارة جيدا يعلم أن الجاحظ لا يثبت فيها كتابا لأحد ممن سرد أسماءهم بقدر ما يريد معنى الإكثار في كتب فن بعينه بغض النظر عن صحة نسبته إلى صاحبه من عدمه، بدليل قوله في مطلع عبارته: «..مِن كُتب النَّسب التي تضاف إلى..».

(٤) هو: دَغْفَل بن حنظلة بن زيد بن شيبان بن ذهل الشيباني الذهلي النسابة، اختلف في صحبته وقيل له رؤية. قال ابن سيرين: كان عالماً، لكن اغتلبه النسب. وقال ابن سعد: كان له علم ورواية للنسب. وقال النديم: وقَتَلَتْ دَغفلاً الشراةُ ولا مصنف له. توفي سنة ٧٠ هـ، وقيل سنة ٦٥ هـ. انظر: الطبقات لابن سعد ٩/ ١٤٠، والفهرست للنديم ١/ ٢٧٨، وطبقات النسابين برقم ١٢.

(٥) هو: عبيد بن شَرِيَّة الجُرهمي، أدرك النبي ﷺ ولم يره. وهو أحد المعمرين. قيل: إنه عاش إلى خلافة عبد الملك بن مروان. وكان نسابة أخبارياً. حُكيتْ عنه أخبار زيد عليه فيها ونقص ثم نسبت إليه، ولا يعرف له كتاب صحيح النسبة إليه. حتى شكك بعض المستشرقين في عبيد نفسه. وهذا فيه مبالغة. قيل إنه توفي سنة ٦٧ هـ. انظر: الفهرست للنديم ١/ ٢٧٩، وطبقات النسابين، لبكر أبو زيد، برقم ١٩.

الحُمَّرَة[1]، وصحار العبدي[2]، والنَّخّار العذري[3]، وأبي السَّطّاح اللخمي[4]، وصُبح الطائي[5]، ومشْجور ابن غيلان الضبي[6]، وسَطيح الذئبي[7]، وزيد بن الكيِّس النَّمَريّ[8].. فأولئك قد تكون لهم روايات وأحاديث في هذا الباب من الأخبار والأنساب والسير، لكن أن يتطور الأمر إلى تصنيف الكتب فهذا أمر لم يعرفه عصرهم، وإن صح ذلك ــ ولا يصح ــ فكيف لا يشتهر أمر هذه الكتب في عصرهم ولا في عصر من بعدهم ممن صنف في بابهم كهشام ابن الكلبي، والمدائني؟

ويدخل في هذا الباب أيضا ما نسب إلى علي بن أبي طالب، وعبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، وجعفر الصادق، وزياد بن أبيه[9].. فهذه كتب ـ كسابقتها ــ لا يصح إسنادها إلى من نسبت إليهم.

---

(١) هو: عبد الله بن حصين ربيعة، وقيل اسمه ورقاء بن الأسعر، أبو كلاب. كان نسابة، معاصراً لمعاوية. توفي سنة ٦٠هـ. انظر: الفهرست للنديم١/ ٢٧٩، والمعارف لابن قتيبة ص ٥٣٤،وطبقات النسابين، لبكر أبو زيد برقم ٢٩.

(٢) هو: صحار بن العباس، ويقال: ابن شراحيل بن منقذ بن عمرو بن مرة العبدي النسابة. مذكور في الصحابة. وقال النديم: أحد النسابيين والخطباء في أيام معاوية بن أبي سفيان. وله مع دغفل أخبار. وكان صحار عثمانياً من عبدالقيس روى عن النبي ﷺ حديثين أو ثلاثة. انظر: الفهرست للنديم ١/ ٢٨١، والإصابة لابن حجر ٣/ ٤٠٨، وطبقات النسابين، لبكر أبو زيد، برقم ١٥.

(٣) هو: النخار بن أوس العذري أدرك عصر النبي ﷺ. كان علامة بالأنساب حتى قال ابن الكلبي: كان أنسب العرب. وأخذ عنه محمد بن السائب الكلبي: نسب معد بن عدنان. وهو ممن استوفدهم معاوية. توفي نحو سنة ٦٠هـ. تاريخ دمشق ٦٢/ ٥، وطبقات النسابين برقم ١٥.

(٤) لم أجد له ذكرا إلا عند الجاحظ في موضعه السابق العزو إليه من كتاب (الحيوان) في جملة مَن نُسبت إليه الكتب. وهذا يدل على جهالته.

(٥) هو كسابقه.

(٦) هو: مشجور بن غيلان بن خرشة الضبي، كان شريفاً عالماً بأنساب الناس وأيامهم، توفي نحو سنة ٨٥هـ. انظر: أنساب الأشراف، للبلاذري ١١/ ٣٧٠، وتاريخ التراث العربي لسزكين ٢/ ٣٩.

(٧) هو: ربيع بن ربيعة من بني ذئب بن عدي، وتدور حوله أحاديث خرافة راجع فيها: أخبار الزمان للمسعودي ص ١١٨، والمفصل في تاريخ العرب لجواد علي ٦/ ٧٦٥.

(٨) هو: زيد بن الكيس النمري النسابة، من بني عوف بن سعد بن تغلب بن وائل، كان نسابة.وقال أبو عبيدة: إن زيد بن الكيس ممن يقارب دغفلاً في العلم بالأنساب من العرب. انظر: الفهرست للنديم ١/ ٢٨٠، وطبقات النسابين برقم ٢٧.

(٩) نسب إليه كتاب المثالب، ونفى هذه النسبة د.حمدي شاهين في كتابه الدولة الأموية المفترى عليها ص ٣٢.

ويُمَثَّل للآخر بكتب محمد بن إسحاق (ت١٥١هـ)، وأبي مخنف لوط بن يحيى (١٥٧هـ)، وسيف بن عمر (١٨٠هـ)، ومحمد بن الحسن بن زُبالة (ت١٩٩هـ)، وكتاب صفين، رواية وهب بن جرير (ت٢٠٦هـ)[1]، وإسحاق بن بشر أبي حذيفة (ت٢٠٦هـ)، ومحمد بن عمر الواقدي (ت٢٠٧هـ)، ونصر بن مزاحم (ت٢١٢هـ)، وكتاب صفين لمحمد بن خالد الهاشمي (ت؟)[2]، وكتاب صفين ليحيى بن سليمان الجعفي (ت٢٣٨هـ)[3]، وكتاب صفين لابن ديزيل إبراهيم بن الحسين (ت٢٨١هـ)[4]، وكتب السقيفة، والردة، والشورى، ومقتل عثمان، وصفين، والحكمين، والنهروان، ومقتل علي، كلها لإبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد الثقفي الرافضي (ت٢٨٣هـ)[5]. واليعقوبي (ت٢٩٢هـ)، وابن أعثم الكوفي (ت٣١٤هـ)، والجوهري أحمد بن عبد العزيز (صاحب كتاب السقيفة وفدك ت ٣٢٣هـ)، والمسعودي (ت٣٤٦هـ).. وأولئك قوم صحت نسبة كتبهم إليهم، ولكن غلب عليها رواية الموضوع والأباطيل وما لا أصل له.

ومن صور الوضع التي ظهرت في ذلك العصر أيضا، تزوير السماعات والإجازات، ولهذا الأمر قضية أخرى اختصت بها كتب المصطلح، وما عرف بعدُ بعلوم المخطوطات، تحتاج منا إلى مقام أوسع من هذا لتفصيل القول فيها، ولكن أكتفي للدلالة على هذه الصورة بما رواه الخطيب عن محمد بن محمد الحديثي قال: «أخرج إليّ حمزة بن الكوفي جزءًا عن أحمد بن عثمان بن الآدمي، فرأيت فيه سماعه مع أبيه، ففرحت به، ثم أخرج إليّ جزءًا غيره وجدتُ فيه سماعه ملحقا بين الأسطر، ثم نظرتُ فإذا الجزء الذي كان فيه سماعه مع أبيه من ابن الآدمي قد كان التسميع بخط أبيه: سمعت وابنِيْ فلان ـ يعني أخًا لحمزة ـ وقد شدّد حمزةُ الياء من ابنِيْ فصار يُقرأ: وابنَيَّ.

---

(١) انظر السنة للخلال ٢/ ٤٦٤، وتهذيب الكمال ٣/ ٢٩٢. وقد روى ابن عساكر هذا الكتاب منشورا في تاريخ دمشق من هذا الطريق: محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة حدثني جدي خلف بن سالم ثنا وهب بن جرير. وروى البلاذري هذا الكتاب من طرق خلف بن سالم، وأحمد بن إبراهيم، وأبي خيثمة زهير بن حرب عن وهب. وراجع السنة للخلال في هذا.

(٢) انظر بغية الطلب، لابن العديم، تحقيق سهيل زكار ١/ ٢٨١.

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ٣/ ١٤٠.

(٤) انظر الإصابة ٢/ ١٠٨، ٢/ ١٨٥، ٥/ ٦٤٣، وتاريخ التراث لسزكين ٢/ ١٥٤.

(٥) انظر لسان الميزان ١/ ١٠٢ (ط الهند).

وألحق اسمه مع اسم أخيه بعد أن حك موضع اسمه، وأصلحه، وطرح على الجزء دُهنًا وتُرابًا حتى اصفرّ ليُظَنّ أنه تسميع عتيق. قال: فرددتُ الجزء عليه وانصرفت»(١).

ونخلص من هذا المبحث أن الكذب أو الوضع في النقل والرواية قديم قدم الدهر، وأن أول رصد تاريخي له كان في عهد بني إسرائيل بتحريفهم الكتب.

أما في تاريخ الإسلام، فقد تحددت ثلاثة عهود كانت بمثابة أطوار ثلاثة مرت بها حركة الوضع في تاريخ الرواية في الإسلام. أولها: يبدأ بعصر النبي ﷺ حتى أوائل عهد عثمان رضي الله عنه. وثانيها: منذ أواخر عهد عثمان حتى سقوط بني أمية. وثالثها: ببداية العصر العباسي. وكان لكل طور سماته وخصائصه التي تم الحديث عنها.

***

(١) تاريخ بغداد ٩/ ٦٣-٦٤. وراجع نماذج كثيرة من هذا النوع عند المحدثين في كتاب: البيان والتعريف بسرقة الحديث النبوي الشريف، لموفق بن عبد الله بن عبد القادر ص ١٠١.

المبحث الثالث

أسباب الوضع وطرقه

مدخل:

سبق وأن اصطلحنا في تعريف الوضع في الرواية أنه: نِسبةُ قول إلى غير صاحبه على سبيل العمد[1] أو الخطأ[2]. ونضيف هنا مقالة لابن خلدون في هذا الباب توضح ما نحن بصدده، إذ يقول: «إن فحول المؤرخين في الاسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها، وسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوها، وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وَهَمُوا فيها أوابتدعوها، وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها، واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتبعوها، وأدوها إلينا كما سمعوها»[3].

وعليه، فإنه ينبغي أن نفرق بين نوعين من الوضع، الأول: الوضع العمد. والثاني: الوضع غير العمد. ومن ثم، فلا ريب أن سيكون لكل نوع أسبابه المباينة للآخر.

المطلب الأول

الوضع العمد: أسبابه وطرقه

والوضع العمد يصدر عند المحدثين عن صنفين من الرواة: الكذابين. والمتروكين من المتهمين وفاحشي الخطأ.

أما الصنف الأول: فهو الذي ينصرف إليه الذهن غالبا عند الحديث عن الوضع العمد. وهم قوم هَلْكَى، تجرأوا على الكذب في الرواية لأغراض متباينة تبعا لتباين القلوب والأهواء، فمنهم المتعمد لغرض خبيث. ومنهم الذين ضَلّ سَعيُهُم في الحياة الدنيا وهم يَحسَبُون أنهم يحسِنون صُنْعًا. وكلٌ مذموم.

(١) كالكذب ونحوه.

(٢) بسببٍ من الوهم أو النسيان ونحوهما.

(٣) المقدمة ١/ ٢٨٢.

أما أصحاب الأغراض الخبيثة فهم قوم مُلئت قلوبهم حقدا دفينا على الإسلام وأهله(١)، إلا أنهم لم يجرؤوا على الإفصاح عن ذلك، فاتخذوا في سبيل بَثّ تلك العداوة هذا الطريق الخبيث، وهو وضع ما يشين الإسلام وأهله من مرويات تنسب إلى نبي أو صحابي. ولمّا وقعت الفتن أفسح ذلك للشيطان مجالا واسعا صال فيه وجال ينزغ بين قلوب المسلمين حتى جعلهم شِيَعًا وأحزابا يبغض بعضهم فعل بعض، فاتسعت بذلك دائرة العداوة والبغضاء، مما كان لذلك أثره في محاولة كل فريق للنيل من خصمه، فمنهم من كرس النيل منه في قتاله ودحره. ومنهم أولئك ضعاف القلوب الذين اتخذوا من الكذب سبيلا لاحبًا، ينتقم بذلك من عدوه. وزاد أتباع هذا الفريق الأخير مع شدة الفتن، والبعد المتدرج عن عهد النبي ﷺ وأصحابه. وكان يشتد هذا الخلق المرذول، عند انتصار الخصم، فلا يجد المهزوم ـ وهو يلعق جراح هزيمته ـ طريقا إلا طريق الكذب والافتراء على خصمه، يحقق في ذلك شيئا لم يقدر عليه في ميدان القتال. وفي المقابل نجد المنتصر لا يكتفي غالبا بما حققته قوته من نصر، حتى يتمم نصره بهزيمة خصمه معنويا بكتم محاسن أعماله، والتشنيع عليه بمساوئه، ولا يكتفي بذلك أحيانا حتى يفتري عليه ظلما وزورا.

وأما أولئك الذين ضَلّ سَعيُهُم في الحياة الدنيا وهم يَحسَبُون أنهم يحسِنون صُنْعًا، فهم قوم رأوا في فجور خصومهم المهزومين وكذبهم عدوانا فجًّا عليهم ينبغي مجابهته، ولكن لم يتمكنوا من وضع أيديهم على أفرادهم لخفائهم بحكم الهزيمة، فلم يجدوا بدا من مجابهتهم إلا بمثل صنيعهم، فوضعوا كذلك ما يدحض مفتريات خصمه، إما بوضع ما يمجد به نفسه وأصحابه وأسلافه، أو بوضع ما يزيد الخصم شَينًا له ولأصحابه وأسلافه. مع أن الإسلام لا يعرف مبدأ الغاية تبرر الوسيلة أبدا.

وأما الصنف الآخر: فكما هو واضح من مَطلع المَطْلب أنه أيضا على نوعين، الأول: المتهمون. والآخر: فاحشو الخطأ.

أما النوع الأول: فهم قوم يحيط الشك بصدقهم في القول والرواية بمناكيرَ اشتهرت عنهم وكثرتْ، حتى قَدَحتْ في عدالتهم فتُرِكوا.

وأما النوع الآخر: فهم قوم لا يضبطون مروياتهم ولا يتعهدونها، حتى كثر الخطأ في مروياتهم وفَحُش ـ رغم صدق لهجتهم ـ حتى أخرجهم ذلك من دائرة الاحتجاج. وهؤلاء

(١) وقد تعددت أسباب الحقد عند هؤلاء، إذ إنهم ما بين أعاجم فتحت بلادهم، وضاعت بسبب المسلمين أمجادهم، كالفرس ونحوهم فبثوا أفكار الزندقة والضلالة لتشويه سيرة قوم ورفعة آخرين بأخبار وضعوها، وقصص لفقوها. وما بين دولة تنافس أخرى سياسيا، كالدولة العباسي من بعد الدولة الأموية مثلا.

دخلوا في دائرة الوضع العمد من كونهم تصدوا للرواية وليسوا أهلا لها، وكان أحرى بهم ترك الرواية، كما فعل بعض الرواة الثقات لما اختلطوا وتغير حفظهم، تركوا الرواية خشية أن تؤتى الرواية من قِبَلهم.

وقد كان لكل صنف ونوع مما سلف طرقُـه في الوضع وأسبابه الدافعة إليه. ويمكن مما سبق توضيحه أن نجمل بإيجاز أهم أسباب الوضع العمد فيما يأتي:

١. **ضعف الدين**: وهو أصل هذا الباب، فهذا الخلق الذميم ــ الكذب ــ لا يصدر إلا عن امرئ ضعف دينه ورق. وأكثر ما كان هذا الخلق في مرضى القلوب من العصاة والمنافقين. وهؤلاء لا يكاد يخلو منهم عصر من العصور. وهذا أمر قد مَرّ تفصيل القول فيه عند الحديث عن الطور الأول من أطوار الوضع بما يغني عن إعادة الكلام فيه مرة أخرى.

٢. **العصبية**: وقد تكون هذه العصبية لعرق، أو لقبيلة، أو لشخص، أو لمعتقد، أو لمذهب.. فإذا عَمِيتْ، اتَّبَعت الهوى، وانحرف صاحبها عن الإنصاف، فإذا انحرف المرء عن الإنصاف جار وبغى. وهذا أمرٌ نهى عنه الشارع الكريم وذمه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى:١٥]. وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء:١٣٥]، ويقول أيضا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨]. وهذا الأمر أطلق عليه ابن خلدون مسمى «التشيعات للآراء والمذاهب» وشرح ذلك بكلام نفيس عَبَّر فيه أبلغ تعبير عما نحن بصدده، فقال: «ولما كان الكذب متطرقًا للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه، فمنها: التشيعات للآراء والمذاهب. فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نِحلة قبلتْ ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاءً على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقله»[1].ا.هـ. وفي ذلك يقول ابن تيمية: «ونحن وإن كنا قد بينا كذب كثير مما ينقله هذا الرافضي[2] فمعلوم أن كثيرا ممن

(١) المقدمة ١/ ٣٢٨.

(٢) يقصد حسن بن يوسف، ابن المطهر الحلي الرافضي (ت٧٢٦هـ)، صاحب كتاب (منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة. وكان ابن تيميّة رد عليه في كتابه (منهاج السنة في نقض كلام الشيعة والقدرية).

ينقل ذلك لم يتعمد الكذب لا هذا ولا نحوه، لكن وقع إما تعمدا للكذب من بعضهم، وإما غلطا وسوء حفظ ثم قبله الباقون لعدم علمهم ولهواهم، فإن الهوى يُعمي ويصم، وصاحب الهوى يقبل ما وافق هواه بلا حجة توجب صدقه، ويرد ما خالف هواه بلا حجة توجب رده»[1].

٣. **العداوة والبغضاء**: فكثيرا ما يؤدي البغض إلى الجور وعدم الإنصاف أيضا، بل الكيد في كثير من الاحيان. وفي ذلك يقول الله عز وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة:٨]. فلا شك أن بغض منافقي أهل الكتاب للمسلمين، وبغض بعض بني العباس لبني أمية، وبغض الشعوبية للعرب، وبغض الرافضة للسنة[2]، وبغض الناصبة[3] للشيعة.. لا شك أن سيكون لذلك أثره الخطير في الرواية التاريخية وما يصاحب ذلك من تفسيرٍ لهذه الرواية[4].

٤. **التملق**: وسماه ابن خلدون « تقرّب الناس لأصحاب التَّجِلَّة والمراتب». وعبّر عن ذلك بقوله: «تقرُّب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح، وتحسين الأحوال، وإشاعة الذكر بذلك، فتستفيض الأخبار بها على غير حقيقة، فالنفوس مولعة بحب الثناء، والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة، وليسوا في الأكثر راغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها»[5].

قلت: ولم تلق الرواية التاريخية خطرا أشد عليها من هذا، فكم من عصر شُوِّه تاريخ أصحابه بسببٍ من هذه العلة، وكم من مذهب، أو فرقة، أو طائفة كذلك ـ وما تاريخ بني أمية منا ببعيد ـ بسبب تملق بعض المؤرخين والكتاب والأدباء لأصحاب التجلة والمراتب، وكم أفسدوا من تاريخ وأخبار وسير.

---

(١) منهاج السنة ٦/ ٣٠٢.

(٢) وعلى رأسهم معاوية وولده، فأخبار هذين وسيرتها عند أهل العراق من أفسد الأخبار، وقد صرح هشام بن عمار المحدث بذلك للبلاذري فيما حكاه البلاذري عنه بقوله: «قال لي هشام بن عمار: نظرت في أحاديث معاوية ـ يعني أخباره ـ عندكم فوجدتُ أكثرها مصنوعا». انظر أنساب الأشراف ٥/ ٨١.

(٣) الناصبة: هم الذين ينصبون العداء لعلي ﷺ وآل بيته، ويقدحون فيهم. الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ١٥٤.

(٤) ومن المظاهر السيئة لهذه العلة تزوير الحكام أحيانا لمظاهر حضارة السابقين عليهم بتزوير تواريخ منشآت أو توقيعات مخطوطات..

(٥) المقدمة ١/ ٣٢٨.

٥. **الذهول عن المقاصد**: كذا سماه ابن خلدون[١]، ولم أجد تعبيرا أفصح من تعبيره هذا في الدلالة على معناه، وقد فسره بقوله: «كثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع، وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب»[٢].

قلت: وليس أدل على ما ذكره ابن خلدون، من قول عبد الرحمن بن عوف لعمر لما أراد عمر رضي الله عنه أن يخطب في الناس بأمر جلل فى آخر حجة حجها، وكان بعيدا عن المدينة المنورة، فقال عبد الرحمن: «يا أمير المؤمنين لا تفعل، فإن الموسم يجمع رعاع الناس وغوغاءهم، فإنهم هم الذين يغلبون على قربك حين تقوم فى الناس، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير، وأن لا يعوها، وأن لا يضعوها على مواضعها، فأمهل حتى تقدم المدينة فإنها دار الهجرة والسنة، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس، فتقول ما قلت متمكنا، فيعى أهل العلم مقالتك، ويضعونها على مواضعها»[٣].

٦. **التشيع الرافضي**: وقد أفردتُ هذا الأمر علةً وحده رغم دخوله ضِمنًا في عنصر العصبية، لكونه أخطر الأسباب أثرا في قضية الوضع في الرواية التاريخية، ذلك أنه أبرز المذاهب التي اتخذت الكذب دينًا لها، إما صراحًا، أو تحت مظلة التَّقِيّة التي ابتدعوها. والأدلة على ذلك لا حصر لها مِن شهادات أهل العلم فيهم ـ من السنة وبعض منصفي الشيعة على السواء ـ حتى بلغت حد التواتر[٤]. ناهيك عن غزارة المكذوب من مروياتهم واستفاضة ذلك في الحديث والتاريخ والأخبار. وكنت أود أن أعرض لطائفة من هذه الشهادات، إلا أني رأيت مَن تكفل بهذا الباب قديما وحديثا ببيان وتفصيل يغني عن اجتراره[٥]، فضلا عن فصل كامل في أثر الوضع في التاريخ عند الشيعة سوف يأتي الحديث عنه إن شاء الله.

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٣٢٨.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٢٨.

(٣) صحيح البخاري برقم ٦٨٣٠. وهو حديث السقيفة المشهور.

(٤) ولعل أبرزها ما رواه ابن سعد من طريق الربيع بن المنذر ، عن أبيه ، عن محمد بن الحنفية قال: «وددت لو فديت شيعتنا هؤلاء ولو ببعض دمي. قال: ثم وضع يده اليمنى على اليسرى على المفصل والعروق ، ثم قال: لَحديثهم الكذب ، وإذاعتهم الشر ، حتى إنها لو كانت أم أحدهم التي ولدته أغرى بها حتى تقتل». الطبقات ٧/ ٩٩.

(٥) انظر: منهاج السنة، لابن تيمية. وأثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري، لعبد العزيز محمد نور ولي. ونزعة التشيع وأثرها في الكتابة التاريخية، لسلمان العودة. والوضع في الحديث لعمر فلاتة (١/ ٢٣٨). وتحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، لمحمد أمحزون (١/ ٦٣).

٧. **القُصاص**: ذكرتُ قبل أن القصص باب من الأخبار استهواه الضعفاء والكذابون فاتخذوه قوتا، وكان زادهم فيه غالبا الأخبار الموضوعة والمكذوبة، وكان أكثر موضوعاته شيوعا في بادئ الأمر قصص الأنبياء، وأخبار الأمم الماضية، وما يشبه ذلك من أمور المبدأ والمبعث، ومصادرهم فيها غالبا الإسرائيليات، ناهيك عن كونه حقلا خصبا للوضاعين بما وضعوه وألّفوه من قصص..[1]. وهم موزعون حسب نوازعهم بين أصحاب الغفلة الآتي الحديث عنهم، وبين ضعاف الإيمان السابق الحديث عنه. فهم إما ضعاف في الرواية بغفلتهم واضطراب حفظهم إما لزهد ونحوه. أو كذابون أفاكون يتكسبون بباطلهم. ويقول ابن قتيبة في هذه الطائفة: «القصاص على قديم الأيام، فإنهم يميلون وجوه العوام إليهم، ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغريب والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوام القعود عند القصاص ما كان حديثه عجبا خارجا عن فطر العقول، أو كان رقيقا يحزن القلوب ويستغزر العيون»[2].

٨. **الغفلة**: فإن في الرواة عددا ذُكروا في الكذابين، وعلتهم من جهة الغفلة[3]. من هؤلاء: عباد بن كثير الثقفي، فقد قال أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «عباد بن كثير أسوأهم حالًا. قلت: كان له هوى؟ قال: لا، ولكن روى أحاديث كَذِب لم يسمعها، وكان من أهل مكة، وكان رجلاً صالحًا. قلت: كيف كان يروي ما لم يسمع؟ قال: البلاء والغفلة»[4]. وبسبب الغفلة ربما وُضع للراوي الحديث، فحدّث به على أنه من حديثه وهو لا يعلم[5]. ومن هؤلاء محمد بن ميمون الخياط المكي، قال أبو حاتم الرازي: «كان أميا مغفلاً، ذكر لي أنه روى عن أبي سعيد مولى بني هاشم عن شعبة حديثا باطلا، وما أبعد أن يكون وضع للشيخ؛ فإنه كان أميا»[6].

٩. **طلب الدنيا**: فكم من واضع كان دافعه إلى ذلك مطمعة من مطامع الدنيا، على اختلاف مهنة هذا الواضع ودوره في عملية الوضع، فقد نجدهم في الرواة[7]، ونجدهم في

---

(١) راجع ما سبق في مبحث أنماط التدوين التاريخي عند المسلمين.

(٢) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، ص ٧٢٣.

(٣) تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع ٢/ ١٠٤١. وقد عبر ابن خلدون عن نحو هذا المعنى بمسمى «توهم الصدق»، وقال: «وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين». انظر المقدمة ١/ ٣٢٨.

(٤) الكامل لابن عدي ٤/ ٣٣٣.

(٥) تحرير علوم الحديث ٢/ ١٠٤١.

(٦) الجرح والتعديل ٨/ ٨٢.

(٧) وهذا مشهور معلوم.

المصنِّفِين[1]، ونجدهم في النساخ والوراقين[2].. فمِن الرواة مَن طلب الغريب ليشتهر بين أهل الرواية فيُطلب في الآفاق. ومِن المصنفين والوراقين من انتحل كتب غيره، أو نحل غيره كُتبَه طلبا للمال أو الشهرة.

١٠. **نصرة الأهواء:** فإنه لما ظهرت الأهواء، وتعددت المذاهب عقديا وفكريا وسياسيا، احتاج أصحاب كل مذهب أن ينصروا مذهبهم، فمنهم من سلك في ذلك مسلك أهل الحق والإنصاف، ومنهم من لم يتورع أن ينصر مذهبه بكل سبيل سواء كان حقا أو باطلا. فمنهم مَن كذب لنفسه، ومنهم من كذب على مخالفه، ومنهم مَن نحل بعضًا كتب بعض طلبا لرواج معتقد أو مذهب، أو لتشويه معتقد غيره ومذهبه.

١١. **الجهل بظروف العصر المؤرَّخ له:** سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وتاريخيا، وثقافيا، وفكريا، وأدبيا، ودينيًّا، ومذهبيا.. بل في أحيان أخرى جغرافيا أيضا. وقد أطلق ابن خلدون على ذلك مسمى: «الجهل بطبائع الأحوال في العمران»، ويفسره بقوله: «إن كل حادث من الحوادث ذاتًا كان أو فعلًا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عارفًا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض»[3].

قلت: وهذا حق. فإن اقتصار المؤرخ على زاوية واحدة فقط يطّلع منها إلى العصر الذي يؤرخ له، ظُلْمٌ لذلك العصر وأهله، ذلك أن أهل كل عصر هم نتاج نظام متراكب ممزوج بكل تلك الجوانب التي أشرنا إليها آنفا، لا يمكن فصل جانب منه عن غيره، وإلا جُرْنا في حكمنا على

---

(١) من أمثال هؤلاء: عبد المنعم بن إدريس، ابن ابنة وهب بن منبه روى عن أبيه عن جده وهب بن منبه. قال أبو زرعة: «واهي الحديث ولد بعد موت أبيه وحدث عن أبيه. حدثنا محمد بن علي بن داود قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: عبد المنعم بن إدريس يكذب على وهب بن منبه». وقال ابن مَعِين فيه: «الكذاب الخبيث. قيل له: يا أبا زكريا بم عرفته؟ قال: حدثني شيخ صدق أنه رآه في زمن أبي جعفر يطلب هذه الكتب من الوراقين وهو اليوم يدعيها». (انظر: سؤالات البرذعي ٢/ ٣٦٠-٣٦١، والجرح والتعديل ٦/ ٦٧، ولسان الميزان ٥/ ٢٧٩).

(٢) يقول عبد السلام هارون: «كانت ثقة القوم بالوراقين نازلة، لأنهم لم يكونوا في الغالب من العلماء أو من أهل الرواية، بل هم أهل صناعة وتكسب. وقد عرف الطعن فيهم قديما». انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٢١. ويقول النديم: «كانت الأسمار والخرافات مرغوبا فيها، مشتهاة في أيام خلفاء بني العباس، وسيما في أيام المقتدر فصنف الوراقون وكذبوا». انظر الفهرست ٢/ ٣٣١.

(٣) مقدمة ابن خلدون ١/ ٣٢٩.

ذلك العصر الذي نؤرخ له فلم نوفه حقه. ولعل من أبرز الأمثلة الشاهدة على ذلك في مجال التاريخ الإسلامي: العراق. ذلك القطر العجيب بمنظومته المعقدة سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وتاريخيا، وثقافيا، وفكريا، وأدبيا، ومذهبيا.. بل جغرافيًّا أيضا. فقد عُرف العراق باضطرابه السياسي والاجتماعي، وبتاريخه العريق في الفتن منذ القدم وامتداد أثر ذلك إلى ما بعد الإسلام. حتى أن النبي ﷺ أشار إلى ذلك وألمح إليه في حياته ـ قبل أن تفتح ـ محذرا أصحابه من قطرها كافة فيما رواه البخاري[1] من طريق ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «اللهم بارك لنا فى شأمنا، اللهم بارك لنا فى يمننا. قالوا: وفى نجدنا. قال: اللهم بارك لنا فى شأمنا، اللهم بارك لنا فى يمننا. قالوا: يا رسول الله، وفى نجدنا فأظنه قال فى الثالثة: هناك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان»[2]. ناهيك عن أخبار أخرى استفاضت في وصف هذا القطر بالشر والفتن.. وسواء صحت جل هذه الأخبار إلى ناقليها أو ضعفت فهي باتفاقها واجتماعها هذا الاجتماع المتواتر وصفا وذما بما لا نجده مع قطر آخر في ذلك الزمان، يدل على اشتهار هذا القطر بما وُصف به. وهذا بحق ما يؤيده تاريخ هذا القطر في الجاهلية والإسلام. ودراسة هذه الجوانب جميعا ــ المذكورة آنفا ـ لذلك القطر تفسر لنا كونه دائما أرضَ فتنةٍ منذ أقدم الدهور.

طرق الوضع العمد:

أما عن طرق الوضع العمد، فقد سلك الوضاعون شعابًا متعددة، وسبلا مختلفة، من أهم هذه الطرق:

١. الكذب:

والكذب في الرواية عرّفه بعض أهل الاصطلاح بأنه هو: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو، عمدًا، أو سهوًا[3]. واستدل على أنّ الكذب يطلق عند العرب على العمد، والسهو بقوله ﷺ: « من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[4]، حيث قيد الكذب بالتعمد، فدل على أن

(١) الصحيح برقم ٧٠٩٤.

(٢) وفي رواية لمسلم (برقم ٢٩٠٥)، وأحمد (٢/ ١٨): عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: أنه كان قائما عند باب عائشة: فأشار بيده نحو المشرق، فقال: «الفتنة هاهنا، حيث يطلع قرن الشيطان». والمقصود بـ «نجدنا»، و«المشرق»، كما جاء في رواية أحمد (٢/ ١٤٣): عن ابن عمر، قال: «رأيت رسول الله ﷺ: يشير بيده يؤم العراق: ها، إن الفتنة هاهنا، ها، إن الفتنة هاهنا، ثلاث مرات». ونَجْد كانت عند العرب حَدًّا جغرافيا يفصل بين العراق وبلاد الحجاز.

(٣) الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، لعبد الكريم الخضير، ص ١٢٧.

(٤) صحيح البخاري برقم ١١٠.

هناك كذبا آخر لا وعيد فيه، وهو السهو والخطأ[1].

قلت: وسواء وافق هذا التعريف الاصطلاحي دقيقَ كلام العرب أو خالفه، فإن الذي يهمنا في مقامنا هنا هو الكذب المتعمد، الذي لا يُختلف على ذَمِّه شرعًا، ووضعًا. فإن وجود كذاب معلوم الكذب في إسناد خبر يعني الحكم على إسناد الرواية بالوضع سواء صح المتن من وجه آخر أم لم يصح.

ومن حيل الكذب في الرواية، أن يُروى متنُ خبرٍ مِن عدة طرق مختلفة يضعها فرد، أو يشترك في وضعها جماعة، إما باتفاق، أو بسرقة، أو بتركيب وقلب.. يبتغون بذلك إذاعته وإنفاقه بين الناس، فيُتَوَهَّم أن للخبر أصلا، تَابَعَ الرواةُ فيه بعضهم بعضا. وكثيرا ما يقع التنازع بين أهل العلم في هذا النوع من حيث القبول والرد. وسبب ذلك تعدد الطرق، واختلاف الأسانيد، فيخفَى على غير المتمرس منهم دروب هذه الحيل فيظن أن تنوع الطرق وتعدد الأسانيد كاف لإثبات أن للخبر أصلا، فتحسن الرواية عنده أو تصح. في حين لا يدخل هذا على جهابذة النقد، وخبراء العلل، العارفين بحيل الوضاعين، فتراهم لا يقيمون وَزْنًا لهذه الطرق مهما تعددت أو تنوعت، بل تجدهم يخرجون علل هذه الطرق، ما بين كذاب، أو متهم، أوضعيف أُدخل عليه هذا الخبر، أولُقِّنه، أو ثقة أخطأ فيه على صورة من الصور الآتي عرضها عند الحديث عن أسباب الوضع غير العمد[2].

٢. السرقة:

ويمكن تعريف السرقة في الرواية بأنه: انتحال راوٍ ما رواه غيرُه، وادّعاءُ[3] نِسْبَتِهِ لنفسه، أو لغيره.

ويمكن تمييزه عن الكذب، أن الكذب اختراع واختلاق. بينما السرقة تكون لمتَلَك. سواء كان حقا، أو باطلا.

وسرقة الرواية أمر عرفه العرب في جاهليتهم قبل إسلامهم، فهي كما قال الجرجاني: «داءٌ قديم، وعيبٌ عتيق»[4]. وإذا كانت سرقةٌ في ذلك الزمان الغابر، فقد كانت في رواية الشعر، وقد أفاض الأدباء في الحديث عن هذا الباب[5]. أما في صدر الإسلام، فقد تنوعت المرويات، فلم

(١)الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، لعبد الكريم الخضير، ص ١٢٧، ١٢٨.

(٢) الوضع في الحديث، لعمر فلاتة ٢/ ٥٢. بتصرف.

(٣) وقيد الادعاء هنا حتى يخرج المدلس من دائرة التعريف. فإن المدلس لا يدّعي، ولكن يعمي بصيغة مُلبِّسة.

(٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه، للجرجاني ص ١٨٥.

(٥) من أهم الكتب المعاصرة في هذا الباب: مشكلة السرقات في النقد العربي، لمحمد مصطفى هدارة.

تعد شعرا فقط، بل كانت هناك الأحاديث، والأخبار، والنسخ، والمصنَّفات.. وقد ذكرت لنا كتب الرجال والجرح والتعديل طائفة من هؤلاء الذين يسرقون الحديث، والأخبار.

٣. التلقين:

والتلقين عند المحدثين هو: تَعَمُّد إسماع[١] المحدِّث شيئا ليس من حديثه غالبا[٢]، فيردده المحدِّث على الظن أنه من حديثه.

إذن فعندنا هنا ملقِّن، وملَقَّن، والمشكلة هنا في الأول «الملَقِّن»[٣]، لأنه يَقصد بهذا الأمر إذاعةَ روايةٍ بعينها أو عدة روايات لغرض ما[٤]. وأكثر ما يقع هذا الأمر مع الثقات، يبتغي الملقِّن بذلك إذاعة ما يريد التلقين به. وهذا يجرح في الثقة لا ريب، ولايقع منه ذلك غالبا إلا عند إصابته بعارض، ككبر سن، أو ذهاب بصر، أو اختلاط، أو غفلة.. ومن الأمثلة على ذلك ما نقله ابن رجب عن أحمد بن حنبل قال: « عبد الرزاق لا يَعبأ بحديث مَن سمع منه، وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حَدَّث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر، جاؤوا بخلافها»[٥].

٤. التدليس:

ودلالة التدليس عند المحدثين تدور في جملتها حول معنى: سَتْر عيب في رواية بما يوهم السلامة فيها. وغالبا ما يطلق عندهم على: إيهام سماع راوٍ ممن لم يَسمع بعبارة موهمة[٦].

---

(١) قولي: «إسماع»، لأن أكثر ما ما دل عليه التلقين عند القدماء كان في الإسماع، وليس في الكتب التي يطلق عليها عندهم: «وَضَع كتابا، أو دس في كتابه، أو ألحق فيه، أو أدخل عليه..» أما أن يكونوا أطلقوا على المكتوب تلقينًا فلم أجده عندهم. لذلك أختلف مع مَن جعل مِن صور التلقين تلقين الكتب.

(٢) قولي: «غالبا»، لأنّ هناك من كان يُلَقَّن حديثَه وهو يعلم أنه من حديثه. من ذلك ما رواه الخطيب من طريق صالح بن محمد البغدادي قال سمعت يحيى بن معين يقول: «ما رأيت أحدا أحفظ من وكيع. فقال له رجل: ولا هشيما؟ قال: وأين يقع حديث هشيم من حديث وكيع! فقال له الرجل: فاني سمعت علي بن المديني يقول ما رأيت أحدا أحفظ من يزيد بن هارون. قال: كان يزيد بن هارون يتحفظ من كتاب، كانت له جارية تحفظه من كتاب. قلت: كان بصرُ يزيد بن هارون قد كف، فلذلك كان يأمر جاريته بتلقينه ويحفظ عنها». انظر: الكفاية ٢/ ١٦٣.

(٣) لأن مشكلة الملَقَّن ستأتي عند الحديث عن أسباب الوضع غير العمد.

(٤) إلا أن يكون لامتحان. وقد فعله بعض الثقات، لَقَّنوا بعض المحدثين من باب الاختبار للتأكد من مدى يقظتهم وتمييزهم لمروياتهم من مرويات غيرهم.

(٥) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٥٢.

(٦) وهذا هو الفرق بينه وبين المنقطع أو المرسَل عند القدماء، أن المرسَل أو المنقطع ليس فيه إيهام بالسماع من قبل المرسِل. انظر الكفاية للخطيب ٢/ ٣٧٢.

وهو على صور، منها:

أ- **رواية الراوي عمن لقيه وسمعه ما لم يسمعه منه:** وهي أشهر صور التدليس عند المحدثين. ومثاله ما قاله أحمد بن حنبل: «هذان الحديثان سمعهما هشيم من جابر الجعفي، وكل شيء حدّث عن جابر مدَلَّس إلا هذين»[١].

ب- **رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه أو لقيه ولم يسمع منه:** وهو ما يعرف عند المتأخرين بـ«المرسل الخفي»، وكثيرٌ من تدليس الحفاظ الثقات من هذا الجنس[٢]. وفي ذلك يقول الحاكم: «الجنس السادس من التدليس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان، فحُمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل»[٣]. ومَثَّل لهذا النوع بقوله: «فليعلم صاحب الحديث أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، ولا من جابر، ولا من ابن عمر، ولا من ابن عباس شيئا قط. وأن الأعمش لم يسمع من أنس. وأن الشعبي لم يسمع من صحابي غير أنس. وأن الشعبي لم يسمع من عائشة، ولا من عبد الله بن مسعود، ولا من أسامة بن زيد، ولا من علي، إنما رآه رؤية. ولا من معاذ بن جبل ولا من زيد بن ثابت. وأن قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس. وأن عامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة. وأن عامة حديث مكحول عن الصحابة حوالة. وأن ذلك كله يخفى إلا على الحافظ للحديث»[٤].

ت- **تدليس التسوية:**

وهو شر أنواع التدليس. وصورته أن يُسقط الراوي ممَّن فوق شيخه في الإسناد، كراوٍ مجروح أو مجهول، أو صغير السن، ويحسن الحديث بذلك ويجوده[٥].

سئل يحيى بن معين عن: «الرجل يُلقِي الرجلَ الضعيف مِن بين ثقتين، يوصل الحديث ثقة عن ثقة، ويقول أُنقص من الحديث وأَصِلُ ثقةً عن ثقة، يحسن الحديث بذلك؟ فقال: لا يفعل، لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء، فإذا هو قد حسنه وثبته، ولكن يحدث به كما روي»[٦].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٥٠.

(٢) منهج المتقدمين في التدليس، لناصر بن حمد الفهد، ص ٦٠. وقد أفرد حاتم العوني لهذا الموضوع دراسة مستقلة بعنوان: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، طبعت بدار الهجرة، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(٣) معرفة علوم الحديث ص ١٠٩.

(٤) المصدر نفسه ص ١١١.

(٥) تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع ٢/ ٩٥٦.

(٦) تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين برقم ٩٥٢.

وسمي هذا النوع من التدليس «تسوية»، لأن فاعله يُسقط المجروح من الإسناد من بعد شيخه ليستوي حال رجاله في الثقة، وكان بعض المحدثين يسميه تجويدًا، لأن المدلِّس يُبقِي جيدَ رواته[1].

وممن وقع منهم ذلك: سليمان بن مهران الأعمش، وسفيان الثوري[2]. قال عثمان الدارمي: «كان الأعمش ربما فعل ذلك»[3]. وعن قبيصة بن عقبة، قال: «حدثنا سفيان يوماً حديثاً ترك فيه رجلاً، فقيل له: يا أبا عبد الله، فيه رجل؟ قال:هذا أسهل الطريق»[4].

ومن أكثر الناس فعلا له: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم. قال ابن حبان: «دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية، فتتبعت حديثه وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأموناً، ولكنه كان مدلساً، سمع من عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك، مثل: المجاشع بن عمرو، والسري بن عبد الحميد، وعمر بن موسى الميثمي، وأشباههم، وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن نافع. وقال مالك عن نافع كذا. فحملوا عن بقية عن عبيد الله، وعن بقية عن مالك، وأسقط الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط »[5].

ث- تدليس الأسماء (أو الشيوخ):

وهو: أن يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثا، فَغَيَّرَ اسمه، أو كنيته، أو نَسَبَه، أو حالَه المشهور من أمره، لئلا يُعرَف[6]. يقول الخطيب: «والعلة في فعله ذلك كون شيخه غير ثقة في اعتقاده، أوفي أمانته، أو يكون متأخر الوفاة[7] قد شارك الراوي عنه[8] جماعةٌ دونه في السماع منه، أو يكون أصغر من الراوي عنه سنا، أو تكون أحاديثه التي عنده عنه كثيرة فلا يحب تكرار

(١) تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع ٢/ ٩٥٧.
(٢) الكفاية للخطيب ٢/ ٣٩٠.
(٣) تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين برقم ٩٥٢.
(٤) الكفاية للخطيب ٢/ ٣٩٠.
(٥) المجروحين ١/ ٢٠٠.
(٦) الكفاية للخطيب ٢/ ٣٦٧.
(٧) يعني: الشيخ.
(٨) يعني: المدلِّس.

الرواية عنه، يُغَيِّر حاله لبعض هذه الأمور»[1]. ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن حبان في شأن سفيان الثوري: أنه كان يروي عن الكلبي، فيقول: «حدثنا أبو النضر»، فيُظَنُّ أنه أراد به سعيد بن أبي عروبة، أو جرير بن حازم، فالجميع يكنون بهذه الكنية، وكلهم يروي عنهم الثوري، والكلبي متهم بالكذب، والآخران ثقتان[2].

والتدليس: وإن كان مذموما، إلا أنه ليس بجرح في الراوي عند جمهرة النقاد ما لم يدّع السماع. لأن ادّعاء السماع فيما لم يسمع كذِبٌ باتفاق. ولكنهم حذّروا من مرويات المدلسين، فعرفوهم وبينوا طرقهم في التدليس، إذ كان بعضهم يدلس عن الضعفاء والكذابين.

ويقول الخطيب في ذلك كله: «التدليس للحديث مكروه عند أكثر أهل العلم، وقد عَظَّم بعضهم الشأن في ذمه» ـ ثم روى من طريق الشافعي ـ «قال شعبة بن الحجاج: التدليس أخو الكذب»[3].

ومن أهم أسباب التدليس عند المدلِّس ما أجمله الخطيب في قوله: «إن المدلِّس إنما لم يبين مَن بَيْنه وبين مَن روى عنه لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضيًّا مقبولا عند أهل النقل، فلذلك عدل عن ذكره. وفيه أيضا أنه إنما لا يذكر مَن بَينه وبين من دَلَّس عنه طلبا لتوهيم علو الإسناد، والأنفة من الرواية عمن حدثه»[4].

والتدليس عندي من أخطر أسباب الوضع العمد، وقد رأيت أن البلاء منه غالبا في أكثر مرويات الثقات المعروفين بالتدليس. ويتمثل خطره في خفائه على غير المتمرس، ناهيك عن ثقة مَن يفعل ذلك[5]. فكم رأيت في دراستي هذه مِن خبر رواه ثقة، وفيه من البلاء ما فيه، وآفته غالبا من هذا الباب.

وكونه من أسباب الوضع العمد رغم اختصاصه بالثقات غالبا، أن الرواية المدَلَّسة في الغالب تكون معيبة، ويحتاج المحدِّث إلى ستر هذا العيب بهذه الوسيلة، وأخطر عيوبها كما قلت آنفا التدليس عن الضعفاء والواهين. ومن هنا يكون الخطر.

---

(١) الكفاية للخطيب ٢/ ٣٩٣.

(٢) المجروحين ١/ ٩١. وانظر تحرير علوم الحديث ٢/ ٩٦١.

(٣) الكفاية للخطيب ٢/ ٣٦٧.

(٤) الكفاية للخطيب ٢/ ٣٧٢.

(٥) ذلك أن رواية الضعيف يسهل ردها، بعكس مرويات الثقات، لما تحتاجه من بحث أشد عمقا لتأكيد السلامة فيما يرويه الثقة من التدليس والوهم والخطأ.

٥. الإدراج:

وهو عند المحدثين: ما كانت فيه زيادة ليست منه من غير توضيح لهذه الزيادة[(١)]. ويقع عندهم في الإسناد، ويقع في المتن ــ إما في أوله، وإما في وسطه، وإما في آخره ــ. وقد يكون متعمدا بغرض التفسير والبيان، فيدرجه الرواة من بعده في الرواية. فيُحتاج في كشفه إلى استنباط الرواة أو الشراح وبيانهم بمقتضى القرائن الدالة عليه من تتبع طرق الرواية، والنظر في موضوع بابها. أما إذا كان بغرض التلبيس والدس لغرض، فهو وضع، من صنيع الوضاعين والمتهمين. وقد يقع بسبب خطأ من الراوي أو وهمه.

٦. وضع الكتب أو الدس فيها:

أما عن وضع الكتب فقد تناولنا طرفا منه عند حديثنا عن الطورين الثاني والثالث من أطوار الوضع في الرواية. أما الدس في الكتب فقد أشرنا إلى شيء منه في ثنايا حديثنا عن قضية الوضع في ما مضى وما يأتي. وصورته أن يُغِير الواضعُ على كتب غيره فيُلحق فيها ما ليس من مرويات صاحبها دون أن يشعر.

والأمثلة على ذلك كثيرة جدا، من ذلك ما رواه الترمذي عن محمد بن إسماعيل البخاري قال: «عمرو بن مالك هذا كذاب، كان استعار كتاب أبي جعفر المسندي، فألحق فيه أحاديث ـ أو قال حديثا كذبا ـ فروى الشيخ فوجده في وسط كتبه مكتوبا. قدمتُ من العراق فقلتُ له: ما هذا؟ فأخبرني بالقصة. فإذا عمرو بن مالك هو أَلْحق في كتبه. وذكر عن عمرو بن مالك عجائب. قال: وقد كان روى حديثا أُنكر عليه، فقدم أبو جعفر البصرة فاستعار كتابه وكَتَبَه فيه»[(٢)].

ويدخل في هذا الباب تزوير السماعات، وهو أن يلحق الراوي اسمه في طباق سماعات كتاب لم يسمعه، مدعيا سماعه. وقد سبق الحديث عن شيء من ذلك فيما مضى[(٣)].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح ص ١٩٤ (ط ماهر الفحل).

(٢) علل الترمذي الكبير ص ٣٦٦.

(٣) راجع الحديث عن الطور الثالث من أطوار الوضع في الرواية.

المطلب الثاني

أسباب الوضع غير العمد

إن أوسع أبواب الوضع غير العمد يأتي من خطأ الثقة ووهمه في الحفظ أو الكتاب على صور شتى يأتي الحديث عنها. وهذا الجانب وإن كان مِن قسم المردود من الرواية، إلا أن جمهرة المتأخرين يطلقون عليه اصطلاح الضعيف على درجاتٍ اصطلحوا عليها فيه ما بين ضعيف إلى ضعيف جدا. بينما اتسمت اصطلاحات المتقدمين في التعبير عن هذا القسم بشيء من التفصيل والدقة لكل رواية غالبا بما يفصح عن علةِ رَدِّها. فمِن المرويات ما يطلقون عليه: المنكر، ومنه: الباطل، ومنه: ما ليس له أصل.. وكل هذه المصطلحات عند القدماء تدور غالبا على معنى الوضع غير العمد.

وفرّق بعضهم في معنى الوهم بين: وَهَم، يَهِمُ، وَهْمًا. بمعنى: ما سبق الذهن مع إرادة غيره. وبين: وَهِمَ، يَوْهَمُ، وَهَمًا. بمعنى: ما أخطأ فيه المرءُ وجهَ الصواب مع إرادته ذلك الخطأ لأنه الصواب في ظنه[1].

وفي ذلك يقول ابن حبان: «والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم. وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته. ولو سلكنا هذا المسلك لَلَزِمنا ترك حديث الزهرى، وابن جريج، والثوري، وشعبة، لأنهم أهل حفظ وإتقان وكانوا يحدثون من حفظهم ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات، وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ»[2].

ويقول ابن عدي: «الثقة وإن كان ثقة فلابد يهم في الشيء بعد الشيء»[3].

ويقول مسلم: «ليس من ناقل خبر، وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا إن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل، إلا الغلط، والسهو ممكن في حفظه ونقله»[4].

وعلى أية حال فإن ذلك كله يندرج عند علماء الرواية تحت باب يطلقون عليه علم العلل. وهو علم يبحث عندهم في الغالب عن أوهام الرواة الثقات في مروياتهم[5].

---

(١) عبد الكريم الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، ص ٢٧.

(٢) الثقات، لابن حبان ٧/ ٩٧.

(٣) الكامل، لابن عدي ٥/ ٣٥٨، ومختصر الكامل، للمقريزي برقم ١٥٥٠.

(٤) التمييز، لمسلم، تحقيق عبد القادر مصطفى، ص ٨٤.

(٥) العلة وأجناسها عند المحدثين، لمصطفى باجو، ص ٨.

يقول الحاكم: «وعِلّة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يُحدِّثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا»(١).

ويقول ابن الصلاح: «الحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها. ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر» (٢).

ويقول ابن تيميّة: «فإنهم أيضًا يضعِّفون من حديث الثقة الصدوق الضَّابط أشياء تبيَّن لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها، ويسمون هذا علم العلل، وهو أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط، وغلط فيه، وغلطه قد عُرِف»(٣).

وقد بحث في هذا الباب جمهرةٌ من أهل هذا الفن قديما وحديثا(٤)، وكان من أهم أسبابه التي أشاروا إليها:

١. **إصابة الرَّاوِيَة بعارض من العوارض الآتية:**

أ- **الاختلاط**: وهو تغير الحفظ لعارض، ككبر سن، أو ذهاب بصر، احتراق كتب أوضياعها. والمختلط عند المحدثين يجب تمييز مروياته قبل اختلاطه من تلك التي كانت بعده، وإلا رُدّ ما تفرد بروايتُه، لأنه لا يُؤمَن مع اختلاطه من اضطراب روايته.

ب- **تغير الحفظ في بعض المواطن دون بعض**: كأن يكون الراوية قويا في حديث بَلَد ضعيفا في غيره، لبعده عن كتبه مثلا، أو ضياعها في رحلته أو نحو ذلك. وقد وقع هذا لجماعة من الرواة، منهم معمر بن راشد: «حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد. وقال أحمد: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلى من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر ــ يعني باليمن ــ، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة. وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب،لأن كتبه لم تكن معه»(٥).

---

(١) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص ١١٢.
(٢) علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، ص ٩٠.
(٣) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٥٢-٣٥٣.
(٤) من أبرز مصادر هذا الباب: العلل لابن أبي حاتم، والعلل للدارقطني، وشرح علل الترمذي لابن رجب. ومن المعاصرين: الوهم في روايات مختلفي الأمصار، لعبد الكريم الوريكات. والعلة وأجناسها عند المحدثين، لمصطفى باجو ـ وهو من أهم وأوعب المصادر التي اعتمدتُ عليها في هذا الباب ــ وقواعد العلل وقرائن الترجيح، لعادل عبد الشكور الزرقي. وجهود المحدثين في بيان علل الحديث،لعلي الصياح..
(٥) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٦٧.

ت- **صغر السن**: أن يحدث الراوية بما سمعه صغيرا فلا يضبطه. وكان من المحدثين من يتساهل في سماع الصبيان. من ذلك ما جاء عن ابن معين قال: عبد الله بن وهب ليس بذاك في ابن جريج، كان يستصغر ـ يعني لأنه سمع منه وهو صغير ـ[1].

ث- **ذهاب البصر**: وذلك لمن كان حديثه من كتبه، فيحدث من حفظه فيخطئ، أو يُلَقَّن ما ليس من حديثه. وهو عند المحدثين باب من أبواب الاختلاط في الرواية.

ج- **كبر السن**: أن يحدث الراوية بعد شيخوخة تضعف فيها حافظته، فيسوء الحفظ، وتختلط الرواية لديه،وهو كذلك باب من أبواب الاختلاط في الرواية عند المحدثين.

ح- **تغليب العبادة أو عمل بعينه على مدارسة الرواية والحفظ**: مما يؤدي إلى عدم ضبط المروي والتثبت فيه. وروى مسلم من طريق محمد بن يحيى بن سعيد القطان، عن أبيه قال: «لم نر الصالحين في شئ أكذب منهم في الحديث ـ قال مسلم: يقول: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب ـ»[2]. ويقول ابن عدي: «والزهاد لا يضبطون الأحاديث كما يجب»[3]. ويقول ابن حبان: «ومنهم من كتب وغلب عليه الصلاح والعبادة، وغفل عن الخط والتميز فإذا حدث رفع المرسل، وأسند الموقوف، وقلب الاسانيد»[4]. وقال في موضع آخر: «النوع الذى ذكرتُ أنه غلب عليه التقشف والعبادة، وغفل عن تعاهد حفظ الحديث حتى صار كأنه يكذب»[5]. وقال صالح جزرة في شَريك بن عبد الله النخعي: «صدوق، ولما ولى القضاء اضطرب حفظه، وقَلَّ ما يُحتاج إليه في الحديث»[6].

خ- **تغليب الاهتمام بحفظ المتون على الأسانيد والعكس**: يقول مسلم: «ومنهم مَنْ هِمَّته حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الاثر، يتخرصها من بعد، فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدي إليه عنهم»[7].

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٦٨٣.

(٢) مقدمة صحيحه ص ١٠.

(٣) الكامل في الضعفاء ٦/ ٤١٥.

(٤) المجروحين ١/ ٦٧.

(٥) المصدر نفسه ١/ ١١١.

(٦) تاريخ مدينة السلام ١٠/ ٣٩٠.

(٧) التمييز ص ٨٤.

د- **غلبة هواه على شيء فيرويه على التوهم ظنا منه بصحته**: لذلك حذر المحدثون من أهل البدع في مروياتهم. يقول ابن عدي: «الحديث عن عبد الرزاق، وعبد الرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعله شُبّه عليه لأنه شيعي»[1]. وقال ابن عدي أيضا: «ولعبد الرزاق بن همام أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم، وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأسا، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا. وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير»[2].

٢. **تشابه الرواة في الأسماء والكنى والألقاب والنسب، و التلاميذ والشيوخ**: فيقلب اسما بآخر، أو يصحفه، أو يشتبه عليه راو بآخر. يقول ابن المديني: «أشد التصحيف التصحيف في الأسماء»[3]. وأخطر ما في هذا الباب أن يشتبه الضعيف بالثقة والعكس. يقول الحاكم: «ومن تهاون في معرفة الأسامي أورثه مثل هذا الوهم»[4].

٣. **تشابه الأسانيد أو المتون**: فيدخل إسناد في آخر، أو تنقلب أسانيد على متون أخرى، أو متون بمتون اختلاطا عليه.

٤. **رواية الثقة بما ذُوكر به على الوهم**: ومذاكرة المرويات عند المحدثين يقع فيها التساهل، لما يمكن أن يكون فيها من سهو أو خطأ، ومن ثم فهم لا يعتدون برواية هذه المجالس إلا إذا نوى المحدث الرواية على الجادة فيتأهب لذلك. يقول ابن تيمية: «كانوا لا يروون أحاديث المذاكرة بذاك. وكان الإمام أحمد يذاكر بأشياء من حفظه فإذا طلب المستمع الرواية أخرج كتابه فحدث من الكتاب»[5]. وروى ابن حبان من طريق عبدالرحمن بن مهدى قال: «ذاكرني أبو عوانة بحديث، فقلت: ليس هذا من حديثك. فقال: لا تفعل يا أبا سعيد، هو عندي مكتوب، قلت: فهاته. قال:

---

(١) الكامل في الضعفاء ١/ ١٩٣.

(٢) المصدر نفسه ٥/ ٣١٥.

(٣) تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد العسكري، ص ١٢.

(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٧٨. وقد دفع هذا الأمر إلى تصنيف المحدثين كتبا تساعد في رفع إشكالات هذا الباب عرفت عندهم بكتب المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، ومتشابه الأسامي..

(٥) الفتاوى ١٨/ ٢٩-٣٠.

يا سلامة هاتي الدرج. ففتش فلم يجد شيئا. فقال: من أين أُتيتُ يا أبا سعيد؟ فقلت: هذا ذوكرتَ به وأنت شاب فعلق بقلبك، فظننت أنك قد سمعت»[١].

٥. **الرواية بالمعنى لغير المتقن لها:** وفي ذلك يقول الشافعي: «ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا، منها: أن يكون من حدّث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدّث به علما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدّث به على المعنى، لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يَدْرِ لعله يحيل الحلال إلى حرام، وإذا أدّاه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث»[٢].

٦. **الاختصار المخل للرواية:** سئل أبو عاصم النبيل: يُكره الاختصار في الحديث؟ قال: نعم، لأنهم يخطئون المعنى[٣]. وروى الخطيب من طريق عنبسة قال: قلت لابن المبارك: علمتَ أن حماد بن سلمة كان يريد أن يختصر الحديث فيقلب معناه؟ قال: فقال لي: أو فطنت له»[٤].

٧. **مواجهة الثقة لبعض مشكلات الكتب:** ومنها:

أ- **التصحيف والتحريف**[٥]: والتصحيف: تغيير في نقط الكلمة في إسناد أو متن، مع بقاء صورة الخط. مثل تصحيف: (جمرة) إلى (حمزة) في الأسماء، و (الحر) إلى (الخز) في المتون. ويعدون تغيير (عبيد الله) إلى (عبد الله) تصحيفاً لقرب الرسم. فإن وقع التغيير في حروف الكلمة مما تختلف به صور الخط، سمي المحرف. مثل تحريف: (وكيع بن حُدُس) وهو الصواب، إلى: (وكيع بن عباس). وعند كثير من العلماء جواز إطلاق أحد اللفظين على الآخر، ومن اعتنى بهذا الباب سماه جميعاً (التصحيف). وأهمية معرفة هذا النوع من علوم الحديث لا تخفى، لما يقع بالتصحيف من الإحالة، فربما صيرت الراوي المجروح ثقة أو العكس، وما يقع في ألفاظ المتون من إفساد المعنى والخروج به عن جادته.

---

(١) المجروحين ١/ ٥٤.

(٢) الرسالة ص ٣٧٠-٣٧١.

(٣) الكفاية ١/ ٥٦٤.

(٤) الكفاية ١/ ٥٦٤.

(٥) تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع ٢/ ١٠٠٩. ومن أهم الدراسات في هذه القضية كتاب التصحيف، لجمال أسطيري، دار طيبة، ١٩٩٧م.

ب- **الإعجام والنقط**: يقول ابن الصلاح: «على كَتَبَةِ الحديث، وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه، أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلا، ونقطا يؤمن معهما الالتباس، وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه، وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان معرض للنسيان، وأول ناسٍ أول الناس[1]، وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشكله يمنع من إشكاله»[2]. وسئل أحمد: كان أبو الوليد ثبتًا؟ قال: «لا، ما كان كتابه منقوطا ولا مشكولا، ولكنه في حديث شعبة متقن»[3].

ت- **دقة الخط**: فإن المحدثين لا يحبون دقة الخط في الكتاب، لأنه لا يُنتفع به عند ضعف البصر لكبر أو مرض. روى السمعاني من طريق حنبل بن بن إسحاق يقول: «رآني أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطا دقيقا، فقال: لا تفعل، أحوج ما تكون إليه يخونك»[4]. ومن الأمثلة على ذلك قول البرقاني: «قد أخرجت في الصحيح أحاديث كثيرة بنزول وأعلم انها عندي تعلو عن أبي إسحاق المزكى، إلا أنى لا أقدرعلى إخراجها لكبر السن وضعف البصر وتعذر وقوفي على خطى لدقته»[5].

ث- **عدم مقابلة المنسوخ بالأصل**: فإن ذلك قد يوقع الراوية في قراءة المصحّف والمحرف. روى الخطيب عن أحمد بن غالب الفقيه قال: سألت أبا بكر الإسماعيلي، هل للرجل أن يحدّث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله؟ فقال نعم، ولكن لا بد أن يُبيّن أنه لم يعارض، لما عسى يقع من زلة أو سقوط»[6].

ج- **التباس النسخ والكتب واختلاطها على الراوية**: وكون أن تشتبه نسخة يقرأها الراوية لمحدّث بعينه، بنسخة أخرى لغيره. ومن الأمثلة على ذلك ما وقع لأبي اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي ـ فيما حكاه ابن حجر ـ حين اشتبه عليه حديث شعيب عن ابن أبي حسين بحديث الزهري لالتصاق النسختين، فقال أحمد في حديث جاء عنه: «ليس لهذا أصل عن الزهري، وكان كتاب شعيب عن ابن أبي حسين ملصقا بكتاب

(١) يعني آدم عليه السلام.
(٢) علوم الحديث ص ١٨٣.
(٣) العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٦٩.
(٤) أدب الإملاء والاستملاء ص ١٦٧.
(٥) تاريخ مدينة السلام ٧/ ١٠٦.
(٦) الكفاية ٢/ ١٠٨.

الزهري. كأنه يذهب إلى أنه اختلط بكتاب الزهري فكان يعذر أبا اليمان ولا يحمل عليه فيه»[١].

٨. **أن تكون الآفة من غير الراوية ولا يتنبه هو لذلك:** وهو أنواع:

أ- **أن يُبتَلَى الرَّاوِيةُ بمن يدس عليه ولا يشعر:** وقد ابتلي بذلك جماعة من الثقات، كسفيان بن وكيع ابتلي بورّاقه، وأيوب بن سويد الرملي ابتلي بابنه[٢]، وحماد بن سلمة ابتلي بربيبه، ومعمر بن راشد ابتلي بابن أخت له رافضي[٣].

ب- **من سمع مع ضعيف فأفسد عليه حديثه وهو لا يشعر:** ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما حكاه البرذعي قال: «قلت لأبي زرعة: رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة ـ يعني منكرة ـ فقال: لم يكن عثمان عندي يكذب، ولكن يسمع الحديث مع خالد بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبُلُوا به، وبُلي أبو صالح أيضا – يعني عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد – وكان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا»[٤]. ومن هذا الباب ما قاله ابن حبان في حبيب بن أبي حبيب: «كان يورق بالمدينة على الشيوخ، ويروى عن الثقات الموضوعات، كان يُدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم، فكل من سمعه بعرضه فسماعه ليس بشئ، فإنه كان إذا قرأ أخذ الجزء بيده ولم يعطهم النسخ، ثم يقرأ البعض ويترك البعض، ويقول: قد قرأت كله. ثم يعطيهم فينسخونها»[٥].

ت- **الإملاء السيء:** يقول عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سمعت أبي ذكر إبراهيم بن بشار الرمادي قال: كان يحضر معنا عند سفيان بن عيينة، فكان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان، فكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا. يقول كأنه يغير الألفاظ، فتكون زيادة ليس في الحديث. أو كما قال أبي. فقلت له يوما: ألا تتقي الله ويحك تمل عليهم ما لم يسمعوا. ولم يحمده أبي في ذلك وذَمَّهُ ذَمًّا شديدًا»[٦].

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٥٨٣.

(٢) المجروحين ٢/ ٢٩٩-٣٠٠.

(٣) راجع تدريب الراوي ١/ ٤٤٠.

(٤) سؤالات البرذعي ص ٤١٨، والتهذيب ٥/ ٢٢٧.

(٥) المجروحين ١/ ٢٦٥.

(٦) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٤٣٨.

٩. **التلقين**: سبق في تعريف التلقين عند المحدثين أنه هو: تَعَمُّد إسماع المحدِّث شيئا ليس من حديثه غالبا، فيردده المحدِّث على أنه من حديثه. وهذا أمر قد وقع لبعض الثقات خاصة بعدما تَعرِض لهم العوارض من غير عمد[1]، ككبر سن، أو ذهاب بصر، ونحو ذلك.. وسبق عرض بعض الأمثلة عليه.

١٠. **وقوع خلل عند التحمل أو الأداء**:تعددت صور التحمل والأداء عند المحدثين قديما، ما بين سماع وإملاء، أوعرض وقراءة، أو مناولة، أوإجازة[2].. إلى آخر هذه الصور التي تكفلت كتب المصطلح ببيانها وتفصيل القول فيها، ولكن على الرغم من مراعاتهم كافة درجات التثبت والدقة في تحملهم وأدائهم على أي صورة من تلك، إلا أن هذا لم يمنع من وقوع الخلل لبعضهم عند التحمل والأداء أحيانا، مما يؤثر في المروي على درجات في هذا التأثر. ومن جوانب صور التحمل التي قد يتخللها الخلل:

أ- **التحمل عن المستملي**: فقد يتسع مجلس المحدث حتى يصل أحيانا إلى عدة ألوف، فيُعَيِّن مستملين يبلِّغون عنه. وهذا أمر أجازه جمهرة المحدثين وكرهه بعضهم خشية أن يقع خلل في البلاغ. روى الخطيب أن يوسف بن عمر القواس قال: «حضرت مجلس القاضي المحاملي، وكان له أربعة مستملين يستملون عليه، وكنت لا أكتب في مجلس الإملاء إلا ما أسمعه من لفظ المحدث، فقمت قائما لأني كنت بعيدا من المحاملي بحيث لا أسمع لفظه»[3]. وروى الخطيب أيضا أن ابن عمار محمد بن عبد الله الموصلي قال: «ما كتبتُ قط من فِيّ المستمِلي، ولا التفتُّ إليه، ولا أدرى أى شيء يقول، إنما أكتب عن فِيّ المحدّث»[4].

ب- **انتقال النظر ونحوه**: روى ابن عساكر من طريق إبراهيم بن هاني النيسابوري قال: «قال لنا أبو اليمان: الحديث حديث الزهري، والذي حدثتكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها»[5].

---

(١) إذ لو تعمدوه لخرجوا من دائرة الصدق.

(٢) من صور التحمل الوِجَادة ـ وهي أن يروي الطالب ما وجده في كتاب شيخ من غير سماع منه ولا إجازة ـ إلا أن المحدثين لا يحتجون بهذه الصورة.

(٣) تاريخ مدينة السلام ١٦/ ٤٧٨.

(٤) الكفاية ١/ ٢٤٤.

(٥) تاريخ دمشق ١٥/ ٧٣.

ت- **إدخال ما ليس في الرواية على التوهم**: وقد وقع ذلك ــ كما حكاه الخليلي وغيره ــ «لشيخ زاهد ثقة بالكوفة يقال له ثابت بن موسى، دخل على شريك بن عبد الله القاضي، فكان يُقرأ عليه حديثٌ عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ، فلما بصر به ورأى عليه أثر الخشوع قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار. فظن ثابت أن ما تكلم به شريك من قِبل نفسه هو حديث عن النبي ﷺ بهذا الإسناد، فرواه عن شريك بعده، وسمع منه الكبار، وسرقه جماعة من الضعفاء، فرووه عن شريك، وصار هذا حديثا كان يُسأل عنه، والأصل فيه ما شرحناه»[١].



(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ص ١٢.

المبحث الرابع

جهود العلماء في مواجهة الوضع

لقد كان لأهل السنة دورهم الرائد في مواجهة الوضع، وتوثيق الرواية، وفق منهاج نقدي مبكر في طورين وطّئا لطور ثالث تحددت فيه معالم هذ المنهاج بقوة.

فلقد ذهب الباحثون في التاريخ والأخبار قديما وحديثا مذاهب شتى في سبيل نقد الرويات والأخبار، ويلاحظ مع هذا التعدد مدى التباين أحيانا بين هذه المذاهب وبعضها، وسبب ذلك اختلاف المشارب والأهواء التي أثرت كثيرا على أصول هذه المذاهب، ومن ثم على مقاصدها وأهدافها.

والعجيب أن مَن يتلطف في دراسة هذا المنهاج النقدي عند العلماء المسلمين، يجده يقوم في أصله على الشك في الرواية حتى يثبت عكس ذلك.

إذن فالتشكيك في نفسه ـ إذا كان على منهاج سليم ـ لا يعني الهدم، بل كثيرا ما يعني تصحيح البناء على أصول راسخة قوية، بل أحيانا يكون ضروريا، خاصة في مجالات علم الرواية ـ قريبا مما هو في العلوم التجريبية ـ إذ إن من أهم خصائص هذا العلم التقلب المستمر لمادته بين شفاهٍ تختلف قلوب أصحابها صحة وسقما، كما تختلف ألسنتهم صدقا وكذبا.

ولكن ينبغي قبل الحديث عن جهود أهل السنة ومنهاجهم في مواجهة الوضع ونقد الرواية، ودورهم في التوثيق المبكر للرواية التاريخية أن أُذَكر أولًا بأن التاريخ والأخبار في صدر الإسلام إنما هو جزء من علوم الرواية، وأن المسلمين الأُول[1] لم يفصلوا بينهما وبين غيرهما من علوم الرواية الأخرى من حيث منهاج العرض والنقد. ذلك أنّ مَن نقل لنا الحديث نقل أيضا من التاريخ والأخبار. ومن ثم فإنه لا يجوز لنا بحال عند الحديث عن شيء من منهاج المسلمين في هذا العلم العام ـ علم الرواية ـ أن نفصل بين بعضه البعض بمنطق التخصص المعاصر الذي لم يعرفه القدماء. فالتاريخ والأخبار والسنن والقراءات والشعر.. كلها أجزاء من هذا العلم العام نشأت معا، وأحيطت بسياجه، وعوملت بمنهاجه، وإن تفرعت أبوابه. وعليه، فإن أي فصل بينها عند الحديث عنها في هذا الزمان المبكر سيؤدي إلى نتائج مغلوطة.

---

(١) أعني بالأُول هنا: أهل القرون الثلاثة الأولى.

وأما ما يزعمه البعض أن القدماء تساهلوا في رواية التاريخ والأخبار ما لم يتساهلوا في رواية الحديث[1]. فإنه لا يعني عدم الفحص والتمحيص، أو أنهم أجازوا الاحتجاج في التاريخ بغير الصحيح. وإنما يعنون بالتساهل هنا، التساهل في التحمل والأداء ـ كتابةً وروايةً ـ بمعنى أنهم إذا كانوا يذمون الرواية عن الضعفاء معلومي الضعف في الحلال والحرام، فإنهم أجازوا ذلك في غيره مع بيان الإسناد، فضلا عن علمهم المسبق بضعف الرواية من عدمه.

ويفسر ذلك الذي ذكرتُ قول عبد الرحمن بن مهدي: «إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال. وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات، تساهلنا في الأسانيد»[2].

وروى ابن أبي حاتم عن أبيه: «حدثنا عبدة بن سليمان، قال: قيل لابن المبارك، ورَوى عن رجل حديثًا، فقيل: هذا رجل ضعيف! فقال: يحتمل أن يُروى عنه هذا القَدْر أو مثل هذه الأشياء. قال أبو حاتم الرازي: قلت لعبدة: مثل أي شيء كان؟ قال: في أدب، في موعظة، في زهد، أو نحو هذا»[3].

وحكى الدوري عن أحمد بن حنبل قال: « أما محمد بن إسحاق فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث ـ كأنه يعني المغازي ونحوها ـ فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قومًا هكذا. وقبض أبو الفضل أصابع يده الأربع من كل يد ولم يضم الإبهام»[4].

ومن ثم، تراهم وقد تحملوا ونقلوا عن أمثال: الكلبي، وأبي مخنف، وسيف بن عمر، والواقدي.. على الرغم من تركهم إياهم في رواية الحديث، ولكن لم نر منهم من اعتبر رواياتهم في التاريخ والأخبار حجة بمجرد أفرادها وآحادها ، وإنما رووا ما كان مشهورا في عصرهم وعصر من سبقهم على لسان هؤلاء. حتى إذا وُضع الخبر موضع الاحتجاج نظروا، ومحصوا، وبينوا.. فتراهم يردّون، ويستنكرون، ولم يقل أحد منهم إنها رواية أخبارية، أو تاريخية يجوز فيها ما لا يجوز في الحديث. وهذا هو ما عبر الطبري عن معناه في مقدمة تاريخه حين قال:

---

(١) ويعتمدون في ذلك على قول روي عن أحمد: «إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي في فضائل الأعمال وما لا يَضع حُكمًا ولا يَرفعه تساهلنا في الأسانيد». الكفاية للخطيب ١/ ٣٩٩.

(٢) المدخل إلى معرفة الإكليل، للحاكم، برقم ١١.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٣٠-٣١.

(٤) التاريخ ليحيى بن معين، رواية الدوري برقم ٢٣١. وفي هذا الباب أيضا ما جاء عند الخطيب (تاريخه ٢/ ٢٩ط بشار) أن عبد الله بن أحمد بن حنبل سئل عن محمد بن إسحاق؟ فقال: كان أبي يتتبع حديثه ويكتبه كثيراً بالعلو والنزول، ويخرجه في المسند، وما رأيته اتقى حديثه قط. قيل له: يحتج به؟ قال: لم يكن يحتج به في السنن.

«وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، وأستنبط بفكر النفوس إلا اليسير القليل منه، إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أنباء الحادثين، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ولم يدرك زمانهم، إلا بإخبار المخبرين، ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس. فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وأنّا إنما أَدَّينَا ذلك على نحو ما أُدِّيَ إلينا»[1].

ولكن هذا المعنى للتساهل عند المتقدمين، غاب عند المتأخرين، فهم قد جاوزوا طريقة أولئك القدماء في ثلاثة أمور ضرورية[2]:

أولها: أنهم حذفوا الإسناد غالبًا، وكان القدماء يسوقون الأسانيد.

وثانيها: أنهم ترخصوا في روايته منسوبًا إلى قائله، دون بيان لحال الرواية، والعامة ربما اعتقدوا بسماعه أو قراءته في الكتب صحة نسبته إلى مَن نُسب إليه.

وثالثها: أنهم جاوزوا فيه الضعيف الصالح للاعتبار، إلى الواهي والمنكر والموضوع.

فمن فعل هذا لم يصح له دعوى الاقتداء بترخيص من ترخص بذلك من السلف، لتجاوزه الصفة التي قصدوا.

هذا، وقد اعتمد أهل السنة في نقدهم وشَكِّهم على مناهج نقدية منضبطة كانت سببًا من أهم أسباب التوثيق المبكر للرواية التاريخية إلى وقتنا هذا. ذلك أنه نبع عندهم من دافع حفظ الدين فتعاملوا مع كل ما يتصل به من علم من منطلق هذه الأمانة التي حُمِّلوها مجردين من الهوى[3] تنفيذا لقوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص:٢٦].

وسوف أكتفي هنا بعرض الملامح العامة لمنهاج أهل السنة في مواجهة الوضع، وأثر ذلك في التوثيق المبكر للرواية التاريخية.

---

(١) تاريخ الطبري ١/ ٧-٨.

(٢) راجع في ذلك: تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع ٢/ ١١٠٩. بتصرف.

(٣) أقصد في ذلك حُكما عاما على الجماعة، ذلك أني لا أدعي العصمة لكل فرد منهم، فقد وقع من بعضهم بعض ما وقع لغيرهم لأسباب قد نعرض لها، ولكن من غير أن يقدح ذلك في أصل اعتقاده، إذ قد يرجع ذلك إلى العصبية أحيانا، وأحيانا أخرى إلى التقليد الأعمى لخطأ الغير ثقة منه به من غير تمحيص، ونحو ذلك كالوهم، والخطأ، والضعف العلمي..

يقوم منهج أهل السنة في الشك والنقد على أصلين رئيسين:

أولهما: من كتاب الله عز وجل يتمثل في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾[الحجرات:٦].

ثانيهما: من سنة نبيهم ﷺ متمثلا في قوله ﷺ: «**من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار** »(١).

فكان ذلك دافعا لهم للحذر قبل الرواية، والتشكيك عند السماع حتى يتم التبين والتثبت(٢). وقد كان هذا أصلا مقررا قرره النبي ﷺ. فقد روى البخاري من طريق أبى سلمة عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: «كان أهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ﴾.... الآية»(٣).

ومن هذين الأصلين تَشَكّل منهاج أهل السنة في الرواية، ووُضعت ضوابطه وأصوله عندهم. مما كان لذلك أثره البالغ في رُقي هذا المنهج،وتفرد أصحابه به عن سائر الطوائف والملل.

فقد أداهم الحذر قبل الرواية إلى وضع شروط وضوابط في الرَّاوِية قبل الرِّواية حتى تُقبل روايته عند سماعها. كما حكَّموا الرِّوَاية نفسها إلى شروط وضوابط لكي يقبلها المستمع وإلا رَدّها. وهذا ما عُرف عندهم بعد ذلك بالإسناد والمتن اللذَيْن هما مادة هذا المنهاج وعماده، وعلى ذلك يقوم نقد الرواية عندهم، فإذا وُثِّقت قُبلت، وإلا رُدَّت.

ـ فاشترطوا في الرواة العدالة، والضبط. وقصدوا **بالعدالة**: أن يكون الراوية ثقة في دينه، معروفًا بالصدق في حديثه (٤).

وأما **الضبط** فقصدوا به عَقْلَ الرَّاوية لما يحدِّث به حافظا إذا حدث به من حفظه، حافظا لكتابه إذا حدّث من كتابه(٥).

ـ واشترطوا في الرواية السلامة من العلة، والشذوذ، والانقطاع. بمعنى اتصال السماع في الإسناد مع البراءة من مخالفة ما رواه الثقات(٦).

---

(١) صحيح البخاري برقم ١٠٧. هذا غير الأحاديث الكثيرة التي تنهى عن الكذب مطلقا.

(٢) خاصة إن لم يكن الرَّاوية من أهل العدالة كما هو واضح بدلالة الآية. ذلك أن التثبت في الرواية يعني تحقيق شروط الرِّواية والرَّاوية الآتي الحديث عنها. وانظر كلاما نفيسا للعلامة محمود شاكر في هذا الشأن في كتابه: نمط صعب ونمط مخيف، ص ٣٥٣-٣٦٢.

(٣) صحيح البخاري بأرقام ٤٤٨٥، ٧٣٦١، ٧٥٤٢.

(٤) الرسالة للشافعي ص ٣٧٠. وعليه فقد ردوا رواية مجهول العدالة حتى تَثبت.

(٥) الرسالة للشافعي ص ٣٧٠-٣٧١.

(٦) المصدر نفسه ص ٣٧١.

وقد نشأ هذا المنهج عند أهل السنة مبكرا جدا مما كان لهذا أثره في حفظ فروع هذا العلم ومنه التاريخ والأخبار ـ فضلا عن السنن والقراءات وغيرها من فروع علم الرواية ــ ومن ثم التوثيق المبكر للرواية. فهو قد بدأ منذ عهد النبي ﷺ كما رأينا في أصليْ هذا المنهاج عند أصحابه، ومن منطلق هذين الأصلين كانت معالم هذا المنهاج تزداد مع الأيام اتساعا وإيضاحا خاصة بعدما عصفت بالأمة الأهواء والفتن. فَطَوْرُه ــ كما سبق وأشرتُ ــ منذ عصر النبي ﷺ حتى أواسط عهد عثمان ﵁، ليس كطوره منذ أواخر عهد عثمان حتى سقوط بني أمية، ليس كطوره في العصر العباسي. فتلك أطوار ثلاثة شهد فيها منهاج نقد الرواية عند أهل السنة نموا مطردا ورُقيًّا كبيرًا فرضه العصر التابع له.

وينبغي التنبيه على أن شروط الرواية والرواة السابق الإشارة إليها ستظل هي عماد منهاج النقد عند أهل السنة في جميع أطواره، وإن اختلفت درجة الاحتكام إليها من طور لآخر من حيث التشدد أو التساهل تبعا لاختلاف ظروف عصر كل طور.

ـ فالأمر منذ عهد النبي ﷺ حتى أواسط عهد عثمان ﵁ كان يغلب على أهله متانة الدين، وصدق اللهجة، وقوة الحافظة[1]، فكان ضابط الرواية آنذاك: إسلام المرء وبراءته من النفاق وحسب. وفي ذلك يقول أنس: «ما كل ما نحدثكم سمعناه من رسول الله ﷺ، ولكن لم نكن يَكذب بعضنا على بعض»[2]. وكذلك ما روي عن أنس أيضا: «والله ما كنا نكذب، ولا ندري ما الكذب»[3]. وكذلك ما روي عن البراء بن عازب: «ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال، وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب»[4].

ومن الأدلة على ندرة الوضع والكذب في هذا الطور ما رواه البخاري[5] من طريق أبى التياح قال سمعت أنسا – رضى الله عنه – يقول:

> «قالت الأنصار يوم فتح مكة – وأعطى قريشا –: والله إن هذا لهو العجب! إن سيوفنا تقطر من دماء قريش، وغنائمنا ترد عليهم. فبلغ ذلك النبى ﷺ فدعا الأنصار قال: فقال: ما الذى بلغنى عنكم؟ **وكانوا لا يكذبون**. فقالوا: هو الذى

(١) هذا إذا استثنينا تلك الطائفة من المنافقين التي لم يكن لها تأثير يُذكر في الرواية في هذا العصر، بحكم قوة إيمان أهل هذا العصر، ومتانة الدين حينئذ

(٢) كتاب الإيمان، لابن منده، تحقيق علي الفقيهي، برقم ٨٧٤.

(٣) المعرفة والتاريخ للفسوي ٢/ ٦٣٤، والكامل لابن عدي ١/ ١٥٩.

(٤) المستدرك للحاكم ١/ ١٢٧، والكفاية للخطيب ٢/ ٤٣٧.

(٥) الصحيح برقم ٣٧٧٨.

بلغك. قال: أولا ترضون أن يرجع الناس بالغنائم إلى بيوتهم، وترجعون برسول الله ﷺ إلى بيوتكم، لو سلكت الأنصار واديا أو شعبا، لسلكت وادى الأنصار أو شعبهم».

وكذلك ما رواه مسلم(١) من طريق هشام بن حجير عن طاوس قال:

«جاء هذا إلى ابن عباس ـ يعنى بشير بن كعب ـ فجعل يحدثه، فقال له ابن عباس: عُدْ لحديث كذا وكذا. فعاد له ثم حدثه، فقال له: عُد لحديث كذا وكذا. فعاد له، فقال له: ما أدرى أعرفتَ حديثى كله وأنكرت هذا؟ أم أنكرتَ حديثى كله وعرفت هذا؟ فقال له ابن عباس: إنا كنا نحدث عن رسول الله -ﷺ- **إذ لم يكن يكذب عليه** فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه».

الأمر الذي جعل الشك في الرواية أندر ما يكون، وإن وقع شيء منه في ذلك العصر، فإنه لا يمثل قاعدة عامة، وإنما كان يُقصد من وراء ذلك اتخاذه وسيلة إلى التثبت من صحة نقل الرواية من عدمه، وساعد على ندرة الشك في ذلك العصر قرب العهد، وانعدام الفتنة، وشدة الاحتياط في الرواية.

إلا أن هذا لم يمنع ـ إذا كان الكذب عُدم من المسلمين في ذلك العصر أو يكاد ـ من وقوع الخطأ في الرواية أحيانا، وهو من القلة في هذا العهد بمكان. وقد كان سببه في الغالب اختلاف الفهم بين الصحابة لمقصد النبي ﷺ، على الرغم من يقظتهم في هذا الباب ـ باب السماع والفهم(٢) ـ ولكنّ قيّد الله تبارك وتعالى لهذا الخطأ من يقوّمه في وقته، فقد ثبت في أكثر من خبر مراجعة بعض الصحابة لبعض في أخبار وأحاديث سمعوها على غير وجهها أو أخطأوا فهمها(٣). من ذلك ما رواه مسلم(٤) من طريق عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة وذُكر لها أن عبد الله بن عمر يقول: «إن الميت ليعذب ببكاء الحى». فقالت عائشة:

«يغفر الله لأبى عبد الرحمن أما إنه لم يكذب، ولكنه نسى أو أخطأ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يُبكَى عليها فقال: إنهم لَيبكُون عليها وإنها لتُعذَّب فى قبرها».

---

(١) الصحيح المقدمة ص ٧.

(٢) فقد حث النبي ﷺ على الحفظ والفهم في أكثر من حديث، من ذلك قوله: « احفظوه وأخبروه من وراءكم» (صحيح البخاري برقم ٨٧). ومما يشهد لذلك التيقظ ما رواه البخاري في صحيحه (برقم ١٠٣) باب من سمع شيئا فراجع حتى يعرفه، من طريق ابن أبى مليكة أن عائشة زوج النبى ﷺ كانت لا تسمع شيئا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه.

(٣) وأشهر من عرف بذلك في ذلك العهد الأول عائشة رضي الله عنها حتى دفع ذلك بعض أهل العلم كبدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) لأنْ يصنف كتابا بعنوان (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة).

(٤) الصحيح برقم ٩٣٢ (٢٧).

وروى مسلم[1] أيضا في موضع آخر أن القاسم بن محمد قال:

«لما بلغ عائشةَ قولُ عمر وابن عمر قالت: إنكم لتحدثونى عن غير كاذبين ولا مكذبين، ولكن السمع يخطئ».

وكان أبو بكر من أوائل الناس بعد رسول الله ﷺ احتياطا في قبول الأخبار كما قال الذهبي[2]. ومن بعده عمر الذي يعد أول من نهج سبيل التشدد في الرواية والتثبت منها بما استُفيض عنه من أخبار تؤكد ذلك وتدل عليه[3]. فازدادت الضوابط شدة في عهد الخلافة الراشدة بداية من عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، تبعا لظروف العصر، فقد بدأت الرواية عن عهد النبوة وأخبار السابقين تتسع بين قوم ادّعوا الإسلام، فخشي عمر أن يكون في اتساع الرواية مجالا للخطأ الذي يؤدي إلى الكذب عند النقل من لسان لآخر، مع اختلاف القلوب بين قوم هم في أكثرهم حديثٌ عهدهم بكفر، فأُثِرَ عنه رضي الله عنه وعن غيره من الصحابة في هذا العهد المبكر مدى تحريهم في الرواية تحملا وأداء، خشيةً على أنفسهم أولا من الخطأ والسهو، ثم خشيةً على غيرهم أن يكذبوا عليهم عمدا أو خطأ. فكانوا يتحرون في الرواية أشد التحري[4]، وكانوا يهابون الرواية فرقا من الخطأ والوهم والنسيان، فكانت رواياتهم في غالبها على الوجه قصدًا، خشية النقصان أو الزيادة بما يخل الرواية أو ينحرف بها عن وجهها. ناهيك عن يقظتهم في كل ما يسمعون وشَكِّهم فيما يريبهم بل انتقادهم أحيانا لبعض ما يسمعون، بل وصل الأمر أحيانا إلى الرد والتكذيب[5]. وتفشّى ذلك في أواخر هذا الطور الأول، الأمر الذي مهد للطور الثاني على النحو الذي سوف يأتي الحديث عنه.

---

(١) الصحيح برقم ٩٢٩.

(٢) تذكرة الحفاظ ص ٢. وقال أيضا: «وإليه ـ يعني أبا بكر ـ المنتهى في التحري في القول والقبول» (تذكرة الحفاظ، ص٥).

(٣) إذ لا ريب أن عمر مثّل دور الحارس الأمين بكل ما تحمله الكلمة من معان للرواية في عهده. والأمثلة على ذلك من الكثرة والشهرة بمكان. راجع فيها على سبيل المثال: السنة قبل التدوين، لمحمد عجاج، ص ٩٦-١١١، ١١٣-١١٦، ومنهج النقد عند المحدثين، لمحمد مصطفى الأعظمي ص ٥١-٥٦.

(٤) وتفصيل القول في هذا الباب يطول، ولكن تكفلتْ به كتب عدة قديمة ومعاصرة، ككتب المصطلح، والعلل، والرجال. ومن الدراسات الحديثة في هذا الباب: السنة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب، وتوثيق السنة في القرن الثاني الهجري، لرفعت فوزي عبد المطلب، واهتمام المحدثين بنقد الحديث، لمحمد لقمان، ومنهج النقد عند المحدثين، لمحمد مصطفى الأعظمي، وتدوين وتوثيق السنة النبوية في حديث الرسول والصحابة، لجمال محمد خلف.

(٥) وإن لم يكن مقصودا في هذا الطور، إذ إن من معاني الكذب عند العرب: الخطأ. ومنه قوله ﷺ فيما رواه البخاري (برقم ٦١٤٨) لما قال سلمة: رآني رسول الله – ﷺ – شاحبا. فقال لى « ما لك؟ ». فقلت فدى لك أبي وأمي زعموا أن عامرا حبط عمله. قال « من قاله؟ ». قلت: قاله فلان، وفلان، وفلان، وأسيد بن الحضير الأنصارى. فقال رسول الله – ﷺ – « كذب من قاله. إن له لأجرين..».

وتتمثل أهم ضوابط الرواية في هذا العصر فيما يأتي:

١. التثبت عند الشك أو الخلاف:

وكان ذلك حينئذ إما بمراجعة المتحدث في حديثه، أو اختبار المتحدث طلبا للتثبت مما رواه. ويمثل للأول بصنيع عائشة رضي الله عنها فيما رواه البخاري تحت باب (من سمع شيئا فراجع حتى يعرفه) من طريق ابن أبى مليكة:

«أن عائشة رضي الله عنها كانت لا تسمع شيئا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه»[(١)].

ويمثل للآخر بما رواه مسلم من طريق عروة بن الزبير قال:

«قالت لي عائشة: يا ابن أختى، بلغني أن عبد الله بن عمرو مَارٌّ بِنَا إلى الحج، فَالْقَهْ فَسَائِلْهُ، فإنه قد حمل عن النبى ﷺ علما كثيرا. قال: فلقيته فساءلته عن «أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ. قال عروة: فكان فيما ذكر أن النبي ﷺ قال: إن الله لا ينتزع العلم من الناس انتزاعًا، ولكن يَقبض العلماءَ، فيرفع العلم معهم، ويبقى فى الناس رؤوسًا جُهَّالًا يفتونهم بغير علم، فيضلون ويضلون. قال عروة: فلما حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته، قالت: أَحَدَّثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا؟! قال عروة: حتى إذا كان قابل، قالت له: إن ابن عمرو قد قدم، فَالْقَه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذى ذكره لك فى العلم. قال: فلقيته، فساءلته، فذكره لي نحو ما حدثني به فى مرته الأولى. قال عروة: فلما أخبرتها بذلك، قالت: ما أحسبه إلا قد صدق، أراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص»[(٢)].

وكذلك ما رواه البخاري[(٣)]، ومسلم[(٤)] من طريق نافع قال:

«قيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: من تبع جنازة فله قيراط من الأجر. فقال ابن عمر أكثر علينا أبو هريرة. فبعث إلى عائشة فسألها فصدقت أبا هريرة، فقال ابن عمر: لقد فرطنا فى قراريط كثيرة».

٢. طلب المتابِع عند الشك أو الخلاف:

ويعتبر عمر بن الخطاب ﷺ رائدا في هذا الباب في قصته المشهورة مع أبي موسى الأشعرى حين استأذن على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فلم يؤذن له، وكأنه كان مشغولا، فرجع أبو موسى، ففرغ عمر فقال:

---

(١) صحيح البخاري برقم ١٠٣.

(٢) صحيحه برقم ٢٦٧٣ (١٤).

(٣) صحيحه برقمي ١٣٢٣، ١٣٢٤.

(٤) صحيحه برقم ٩٤٥.

«ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس، ائذنوا له قيل قد رجع. فدعاه. فقال: كنا نؤمر بذلك. فقال: تأتينى على ذلك بالبينة. فانطلق إلى مجلس الأنصار، فسألهم. فقالوا: لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا، أبو سعيد الخدرى. فذهب بأبى سعيد الخدرى. فقال عمر: أَخَفِيَ علَيَّ من أمر رسول الله ﷺ، ألهانى الصفق بالأسواق»[1].

٣. عدم تحديث مَن ليس أهلا للتحمل:

فلا يحدثون في الغالب إلا من كان أهلا للتحمل. ومن الأمثلة على ذلك ما ذكرناه قبل من موقف عبد الرحمن بن عوف من عزم عمر ﷺ أن يخطب في الناس بأمر جلل فى آخر حجة حجها، وكان بعيدا عن المدينة المنورة، فقال عبد الرحمن:

«يا أمير المؤمنين لا تفعل، فإن الموسم يجمع رعاع الناس وغوغاءهم، فإنهم هم الذين يغلبون على قربك حين تقوم فى الناس، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير، وأن لا يعوها، وأن لا يضعوها على مواضعها، فأمهل حتى تقدم المدينة فإنها دار الهجرة والسنة، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس، فتقول ما قلت متمكنا، فيعى أهل العلم مقالتك، ويضعونها على مواضعها»[2].

ومنه صنيع سعد بن أبي وقاص فيما رواه ابن سعد من طريق شعبة، قال: أخبرنا سعد، عن خالته:

«أنهم دخلوا على سعد بن أبي وقاص فسئل عن شيء، فاستعجم، فقال: إني أخاف أن أحدثكم واحدا، فتزيدوا عليه المائة»[3].

٤. التقلل في الرواية إلا لمتقن عند الحاجة:

ففي كثرة الرواية مظنة الخطأ أحيانا، فمن أجل ذلك ضن كثير من أهل الصدر الأول بالرواية إلا عند الضرورة، خشية الخطأ والنسيان. مثاله ما رواه ابن سعد[4] من طريق يحيى بن سعيد، عن السائب بن يزيد أنه: صحب سعد بن أبي وقاص من المدينة إلى مكة، قال: «فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ حديثا حتى رجع».

---

(١) صحيح البخاري برقم ٢٠٦٢. وينبغي التنبيه أن ذلك الأمر لم يكن دأب عمر رضي الله عنه، وإنما هو عند الشك أو الخلاف،وإلا فإنه قد ثبت عنه قبوله العديد من الروايات من غير طلب المتابع. وراجع في ذلك: دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب وسياسته الإدارية،لعبد السلام بن محسن آل عيسى،ص٨١٢-٨١٥.

(٢) صحيح البخاري برقم ٦٨٣٠.

(٣) الطبقات لابن سعد ٣/ ١٣٤.

(٤) الطبقات لابن سعد ٣/ ١٣٤.

ومثل ذلك أُثر عن الزبير بن العوام[1]، ولكن بالغ عمر ﷺ في هذا الأمر تشددا، فنهى الحافظ وغيره احتياطا وترهيبًا لمن عساه أن يتجرأ على الرواية بالظن، حتى طال ذلك بعض الحفاظ المتقنين من الصحابة ـ كأبي هريرة[2] ـ ومن مُسلمة أهل الكتاب ــ ككعب الأحبار ــ إذ نهاهما لما أكثرا من الرواية ليكونا قدوة لغيرهما، فلا يغتر أحد بحفظه. وكان هذا اجتهادا منه رضي الله عنه.

٥. **النهي عن الرواية بالظن:**

من ذلك ما حكاه الزهري أن عمر بن الخطاب قال في العام الذي طعن فيه: «أيها الناس، إني أكلمكم بالكلام، فمن حفظه فليحدث به حيث انتهت به راحلته، ومن لم يحفظه فأحرج بالله على امرئ أن يقول علي ما لم أقل»[3].

٦. **الكتابة أحيانا لضبط المروي:**

وفي ذلك يقول أبو هريرة ﷺ: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه منى، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب »[4].

ومن ثم، فإن ذلك كله يوضح لنا مدى العناية التي تلقتها الرواية في ذلك العهد، مما يعني بداية مبكرة للعناية بالرواية لحفظها من أي دخيل قد يطرأ عليها فيفسدها، تمثلت هذه العناية في هذا المنهاج الفطري السليم، الذي مهد للرواية طريقها في عصور لاحقة وفق ضوابط فطرية أسست لتلك القواعد والنظريات التي حكمت هذا الأمر بعد ذلك. ويشهد لهذا المنهاج الفطري الذي أُسس في خير القرون ذلك القول المأثور عن معاوية ﷺ: «إيَّاكُم وأحاديثَ، إلا حديثًا كان في عهد عمر، فإن عمر كان يخيف الناس في الله عز وجل»[5].

وقس على هذا المنهاج في نقل الرواية آنذاك كل خبر يخص حادثته من مغازي، وسير، ووفيات، وأخبار، وأشعار، وأيام.. وإن وقع شيء من الكذب أو الخطأ عندهم فهو إما شيء نُقل إليهم من قَبل هذا العهد، أو أمر قام عليه منافق أو كافر في ذلك العهد كما مر عند الحديث عن نشأة الوضع وأطواره.

---

(١) انظر صحيح البخاري برقم ١٠٧.

(٢) وكان النبي ﷺ قد شهد له بالحفظ فيما رواه البخاري (صحيحه برقم ١١٩) من طريق سعيد المقبرى عن أبى هريرة قال: قلت يا رسول الله، إنى أسمع منك حديثا كثيرا أنساه. قال: ابسط رداءك. فبسطته. قال فغرف بيديه ثم قال: ضمه. فضممته فما نسيت شيئا بعده.

(٣) الطبقات لابن سعد ٣/ ٢٦٧.

(٤) صحيح البخاري برقم ١١٣.

(٥) صحيح مسلم برقم ١٠٣٧.

ـ **أما الطور الثاني**: ويبدأ من أواخر عهد عثمان ﷺ حتى سقوط بني أمية. وفيه وقعت الفتن، وادعى الإسلامَ قومٌ ليسوا له بأهل، كان لهم دورهم في إشعال الفتنة، ونصرة الأهواء، وانتشار الكذب، مما كان لذلك أثره الخطير على الرواية في ذلك العصر.

وهنا بدأ ميزان الشك والنقد يزداد في منهجيته شدة، فتمثلت أهم ضوبط الرواية إضافة لما مر ذكره في الطور الأول فيما يأتي:

١. طلب الإسناد والسؤال عنه:

فلقد بدأوا يبحثون عن الإسناد، وغايتهم من وراء ذلك معرفة رواته والسؤال عنهم فيتميز أهل الصدق والعدالة من أهل الكذب والبدعة. يقول ابن سيرين (ت ١١٠هـ):

> «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم. فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[١].

ولم يكفهم ذلك حتى ندبوا إليه، وجعلوه من الدين، وفي ذلك يقول ابن سيرين أيضا: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[٢].

ويشير ابن المبارك (ت١٨١هـ) إلى ذلك الأمر الذي تشرف به هذا الطور بقوله: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[٣].

وكان ذلك يعني ميلادا مبكرا لأدق منهج نقدي عرفته البشرية، فكان لذلك أبلغ الأثر في توثيق الرواية في هذا العصر المبكر.

٢. اتساع حركة الكتابة والتدوين:

ولا شك أن نشأة التدوين وإن لم تكن واسعة النطاق في هذا العصر المبكر، إلا أنها تعد من أهم عوامل التوثيق المبكر للرواية عامة في هذا العصر. وقد فرغنا من الحديث عن هذا الباب بما يغني عن إعادة القول فيه مرة أخرى[٤].

٣. اهتمام الأمراء بالرواية:

وكذلك اهتمام الأمراء بالرواية بشتى فروعها في هذا العصر المبكر سماعا وتدوينا، تعد أيضا من عوامل التوثيق المبكر للرواية في هذا العصر. وهذا أيضا أمر قد فرغنا من الحديث عنه آنفا.

(١) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ٨.

(٢) صحيح مسلم، المقدمة ١/ ٨.

(٣) المصدر نفسه، المقدمة ١/ ٩.

(٤) راجع الحديث عن أطوار التدوين التاريخي والأخباري عند المسلمين.

ـ **أما الطور الثالث:** ويبدأ ـ كما قلنا ـ بالدولة العباسية، وفيه شهدت الرواية أعقد مراحلها، فقد طالت الأسانيد، وتعددت أهواء الرواة، وكثرت المحن والفتن، واتسعت دائرة الوضع، ولا ريب أنْ كان لتلك العداوة والبغضاء بين الدولة الناشئة، والأخرى البائدة أثرها في نشاط حركة الوضع. فوجب تبعا لذلك مضاعفة الجهد، لتتميم جهود السابقين في الحفظ على نقاء الرواية، وعدم شوبها بأية شائبة.

وتتمثل أهم جهود العلماء في صيانة الرواية في هذا الطور فيما يأتي:

١. **الإلزام بالإسناد والاهتمام به:**

فالإسناد وإن كان في الطور السابق مطلوبا على الندب ـ إلا عند الشك أو الخلاف ـ فإنه صار في هذا الطور واجبًا شرعيًّا، يُلزم به كل ناقل للخبر، فصار لا يُقبل خبر عندهم إلا بإسناد، وإلا رُدّ على صاحبه. حتى قال شعبة: «كل حديث ليس فيه حدثنا أو أخبرنا فهو خل وبقل»(١). وقال الزهري يوما لإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة المدني: «يا إسحاق تجيء بأحاديث ليست لها أزمة ولا خطام! إذا حَدَّثتَ فأسنِد»(٢). وقال الأعمش لإبراهيم النخعي: «إذا حدثتني فأسند»(٣).

فزاد الحرص على طلب الإسناد مهما طال، من أجل فحصه وتمحيصه بالكشف عن حال رواته وفق قواعد وضوابط عُرفت بعد ذلك بعلم الرجال، والجرح والتعديل.. وفي ذلك يقول الحاكم(٤):

> «فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد. فإن الأخبار إذا تعرَّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُترا»

والعجيب أنهم طلبوا من الأسانيد كل شيء، حتى المكذوب منها والموضوع، وليس ذلك إلا من أجل معرفتها ومعرفة مصادرها، فلا تلتبس عليهم عند الفحص. يقول يحيى بن معين: «كَتبنا عن الكذابين، وسجرنا به التنور، فأخرجنا به خبزًا نضيجا»(٥).

ويروي ابن حبان وغيره أن أحمد بن حنبل رأى يحيى بن معين في زاوية بصنعاء وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال أحمد بن حنبل:

---

(١) الكفاية للخطيب ٢/ ٢١٣.

(٢) الإرشاد للخليلي ص ١٨. وفي رواية أن الزهري قال له: قاتلك الله يا بن أبي فروة تجيئنا بأحاديث ليست لها خطم ولا أزمة! (العلل الصغير للترمذي ص ٥٩).

(٣) شرح معاني الآثار، للطحاوي١/ ٢٢٦.

(٤) معرفة علوم الحديث ص ٦.

(٥) المجروحين ١/ ٥٦.

«تكتب صحيفة معمرعن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة! فلو قال لك القائل: أنت تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه؟! قال: رحمك الله يا أبا عبدالله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان عن أنس وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجئ إنسان، فيجعل بدل أبان ثابتًا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له كذبت إنما هي أبان لا ثابت»[١].

ولكنهم مع ذلك صرفوا عناية مخصوصة في طلب العالي منه ابتغاء تقليل الوسائط ما أمكن. وكان يكلفهم ذلك الكثير من الجهد والوقت والمال، إذ كان مثل هذا النوع من الأسانيد يتطلب الرحلة إليه. فكان ذلك محمودا عندهم، يُمدح به صاحبه. وقد ظهر ذلك مبكرا، ويظهر واضحا في قول أبي العالية رُفَيع بن مِهران الرياحي (ت٩٠هـ) قال: «كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة، فسمعناها من أفواههم»[٢]. ليكون هذا الصنيع سنة من بعدهم كما قال الحاكم[٣].

وكان من فوائد الاهتمام بالإسناد عندهم ـ إضافة لما سبق ـ التثبت من اتصال إسناد الخبر المنقول إلى قائله، وإلا فإنهم يردون المنقطع خشية أن يكون المحذوف من الإسناد غير مأمون فيدخل عليهم الكذب وهم لا يشعرون.

وللمنقطع صور عدة عند المتأخرين من أهل الاصطلاح، فكان عندهم: المعلَّق[٤]، والمعضَل[٥]، والمنقطِع[٦]، والمرسَل[٧]، والمدلَّس[٨].

إلا أن المشهور عند القدماء في تسمية كل منقطع أنه مرسل. ووضعوا له قواعد مبكرة حازمة في قبوله أو رَدِّه، من أهمها وأقيمها وأقدمها ما قاله الشافعي (ت٢٠٤هـ) في رسالته القيمة[٩].

(١) المجروحين ١/ ٣١-٣٢.
(٢) الطبقات لابن سعد ٩/ ١١٢.
(٣) معرفة علوم الحديث ص ٧.
(٤) وهو: ما حُذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي.
(٥) وهو: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.
(٦) وهو: ما لم يتصل إسنادُه، على أي وجه كان انقطاعه.
(٧) وهو: ما سقط من آخر إسناده مَنْ بَعْدَ التابعي.
(٨) سيأتي الحديث عنه قريبا.
(٩) انظر: الرسالة فقرات ١٢٦٢ - ١٢٧٨.

٢. البحث عن حال الرواة:

فقد دأبوا في السؤال عن أحوال الرواة والكلام فيهم من غير محاباة لأحد[(١)]، وما ذلك إلا ليعرفوا الصادق الأمين من غيره، فيقبلوا رواية الأول، ويردوا على الآخر خبره. وهذا أمر فطري، ولكن ما اختص به هذا الطور، أن هذا الأمر صار مُلزِمًا ـ كما قال مسلم: «ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر..»[(٢)] ـ حتى أصبح عِلمًا قائما بذاته، له قواعده المنهجية المصطلح عليها، يعرف بعلم الرجال، وما تفرع منه من علوم تبحث عن أسماء الرواة، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وطبقاتهم، وتواريخهم، ووفياتهم، وبلدانهم. وكان تاج هذه العلوم جميعا وثمرتها علم الجرح والتعديل، ذلك العلم الذي اهتم بما نحن بصدده، وهو البحث عن حال الرواة من حيث الصدق والكذب، والحفظ والضبط. فعرفوا «الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة»[(٣)].

وبلغ من اهتمامهم بهذا العلم، أن خصوه بالدرس والمجالس[(٤)]. ومن أبرز هذه المجالس مجالس يحيى بن معين، إذ كان يلتف حوله طلاب هذا الفن فيسألونه عن أحوال الرواة فيجيبهم[(٥)].

وعمل النقاد والعلماء في هذا الباب يقوم على أمرين: تمييز الراوي، ثم معرفة حاله. ذلك أن الإسناد مجموعة «من الرواة، هذا مذكور باسمه، وآخر بكنيته، وثالث بنَسبه، ورابع بلقبه، وهكذا، فالوقوف على تعيين المراد بكلٍّ يحتاج إلى تأصيل يقي من الوقوع في الغلط في هذا الباب، فإن المطلوب في كل راوٍ أن تعرف منزلته من جهة العدالة والأهلية للرواية أو عدم ذلك، ولا سبيل إلى الوقوف على حقيقة أمره إلا بتمييز شخصيته»[(٦)].

---

(١) من ذلك ما كان من زيد بن أبى أنيسة حين قال: «لا تأخذوا عن أخى» (مقدمة صحيح مسلم ص ١٦). وكذلك ما كان من على بن المدينى وقد سئل عن أبيه فقال: «اسألوا غيرى فقالوا سألناك. فأطرق ثم رفع رأسه وقال: هذا هو الدين، أبى ضعيف». (المجروحين ٢/ ١٥)

(٢) مقدمة صحيحه ص ١٦-١٧.

(٣) شرف أصحاب الحديث، للخطيب، ص ٤٠.

(٤) ناهيك عن التصانيف التي صنفت في هذا الباب.

(٥) ومثله السؤالات عن أحمد، والدارقطني، وأبي زرعة الرازي.. راجع في ذلك كتب السؤالات.

(٦) تحرير علوم الحديث ١/ ٦٥.

٣. وضع قواعد للتحمل والأداء:

فقد وضع علماء الرواية ضوابط وقواعد دقيقة تضبط عملية الرواية وتحفظها من أي خلل قد يؤثر عليها. فميزوا بين عدة أنواع من أنواع التحمل، لكل منها حكمه عندهم من حيث الحجية. فكان من أهم طرق التحمل عندهم كما عرضها بعضهم(١):

السماع(٢): ويكون من لفظ الشيخ على طلابه وهم يستمعون. وهو منقسم إلى إملاء أو تحديث. وسواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه.

العرض(٣): وهي القراءة على الشيخ، سواء كنت أنت القارىء أو غيرك وأنت تسمع، أو قرأتَ في كتاب، أو من حفظ، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أويمسك أصله. وأكثر المحدّثين يسمونه عرضًا لأن القارىء يعرض ما يقرؤه على الشيخ كما يعرض القرآن على إمامه.

المكاتبة(٤): وهي الكتابة أيضا، وهو أن يسأل الطالب الشيخ أن يكتب له شيئا من حديثه، أو يبدأ الشيخ بكتاب ذلك مفيدا للطالب بحضرته أو من بلد آخر وليس في الكتاب ولا في المشافهة والسؤال إذن ولا طلب للحديث بها عنه.

الإجازة(٥): وهو أن يجيز الشيخ لتلميذه أن يروي عنه شيئا من غير أن يسمعه منه. وهي إما مشافهة أو إذنا باللفظ مع المَغِيب، أو يكتب له ذلك بخطه بحضرته، أو مَغِيبه. وكانت لها شروط، فقد حكى أبو العباس المالكى قال: «لِمالك شرطٌ في الإجازة: أن يكون الفرع معارضا بالأصل حتى كأنه هو، وأن يكون المجيز عالما بما يجيز، ثقة في دينه وروايته، معروفا بالعلم، وأن يكون المجاز من أهل العلم مُتَّسِمًا به حتى لا يضع العلم إلا عند أهله».

وهي على أوجه، أهمها:

الوجه الأول: وهو أعلاها: الإجازة لكتب معينة وأحاديث مخصصة مفسرة، ولا يحتاج في هذا لغير مقابلة نسخته بأصول الشيخ.

الوجه الثانى: أن يجيز لمعين على العموم والإبهام دون تخصيص ولا تعيين لكتب ولا أحاديث. كقولك قد أجزت لك جميع روايتي، أو ما صح عندك من روايتي.

---

(١) هو القاضي عياض في كتابه: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. وهو من أهم الكتب في هذا الباب عند القدماء.

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص ٦٩.

(٣) المصدر نفسه ص ٧٠.

(٤)المصدر نفسه ص ٨٣.

(٥)المصدر نفسه ص ٨٨.

المناولة[1]: وهي على أنواع: أرفعها أن يدفع الشيخ كتابه الذى رواه، أو نسخة منه وقد صححها، أو أحاديث من حديثه وقد انتخبها وكتبها بخطه أو كُتبت عنه فعرفها، فيقول للطالب: هذه روايتى فاروها عنى. ويدفعها إليه. أو يقول له: خذها فانسخها وقابل بها ثم اصرفها إليّ، وقد أجزت لك أن تُحدث بها عنى. أو اروها عنى. أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ، أو بجزء من حديثه فيقف عليه الشيخ، ويعرفه، ويحقق جميعه وصحته ويجيزه له.

نوع آخر: أن يعرض الشيخ كتابه ويناوله الطالب، ويأذن له فى الحديث به عنه، ثم يمسكه الشيخ عنده ولا يمكنه منه. وعلى التحقيق فليس هذا بشىء زائد على معنى الإجازة للشىء المعين من التصانيف المشهورة والأحاديث المعروفة المعينة، ولا فرق بين إجازته إياه أن يحدث عنه بكتاب وهو غائب أو حاضر، إذ المقصود تعيين ما أجاز له.

الوجادة[2]: ويسميه بعضهم الخط. وهو الوقوف على كتاب بخط محدّث مشهور يعرف خطه ويصححه وإن لم يلقه ولا سمع منه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا. وكذلك كتب أبيه وجده بخط أيديهم. والذى استمر عليه عمل الأشياخ قديما وحديثا في هذا قولهم وجدت بخط فلان وقرأت في كتاب فلان بخطه. فلا يجوز النقل فيه بحدثنا، وأخبرنا. فهولا يعد عندهم من المسند،

ولم يكفهم ذلك حتى بينوا ـ عند النزاع والشك ـ نوع التحمل الذي تَحمّل به بعض الرواة مروياتهم. كقول يحيى بن معين عن أبي مسهر: «ابن سَمَاعة عَرَضَ»[3]. وكذلك قول يحيى بن معين وسألته في حفص بن ميسرة: «سمع عرضًا، كان عباد بن كثير يعرض لهم على زيد بن أسلم وغيره»[4].

كما ندبوا إلى توضيح نوع التحمل بصيغ مخصوصة. فكان بعضهم يرى التمييز في صيغة الأداء بين السماع والعرض، بنحو «سمعت»، و«حدثنا» للأول، وبـ«أخبرنا»، و«أنبأنا» للآخر[5]. لكن اشتد خلافهم في غير هاتين الطريقتين، والراجح فيها عندهم وجوب تمييز ما

(١) المصدر نفسه ص ٧٩.

(٢) المصدر نفسه ص ١١٦.

(٣) يعني على الأوزاعي. انظر: تاريخ هاشم بن مرثد ص ٩٣.

(٤) معرفة الرجال، رواية ابن محرز ٢/ ١٥١.

(٥) ومنهم من اختلف في «أخبرنا»، و«أنبأنا» في السماع. إلا أن الأكثرين لم يروا التفريق بين صيغ هذين الطريقين من طرق التحمل: السماع والعرض. انظر: الإلماع ص٦٩، وتحرير علوم الحديث ١/ ١٤٥.

دون ذلك. كقولهم: أخبرنا إجازة. أو مناولة. أو كَتَب إليّ. أو وجدت في كتاب فلان.. حتى لا يُشَبَّه ذلك بالعرض والسماع الذَيْن هما أعلى درجات التحمل عند أهل هذا الفن.

بل كانوا يُبيّنون سِنَّه أحيانا عند التحمل. وقد عقد القاضي عياض في هذا الأمر بابا في كتابه: (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) بعنوان: (باب متى يستحب سماع الطالب ومتى يصح سماع الصغير). استهله بقوله: «أما صحة سماعه فمتى ضبط ما سمعه صح سماعه، ولا خلاف في هذا، وصح الأخذ عنه بعد بلوغه، إذ لا يصح الأخذ عن الصغير ومن لم يبلغ»[1]. ومن النماذج الدالة على ذلك ما رواه ابن أبي حاتم عن محمد بن مسلم بن وارة في عمرو بن هشام البيروتي، قال: «كتبت عنه، كان قليل الحديث. قيل له: ما حاله؟ قال: ليس بذاك، كان صغيراً حين كتب عن الأوزاعي»[2].

كما نبهوا على مَن ضُعِّف بسبب طريقةٍ بعينها من طرق التحمل. من ذلك ما قاله علي بن المديني: «سألت سفيان عن جعفر بن محمد بن عباد بن جعفر، وكان قدم اليمن، فحملوا عنه شيئًا، قلت لسفيان: روى معمر عنه أحاديث يحيى بن سعيد، فقال سفيان: إنما وجد ذاك كتابًا، ولم يكن صاحب حديث، أنا أعرف بهم، إنما جمع كتبًا فذهب بها»[3]. وقال عبد الرحمن بن مهدي: «حدثت سفيان أحاديث إسرائيل عن عبد الأعلى عن ابن الحنفية، قال: كانت من كتاب. يعني أنها ليست بسماع»[4]. وقال شعبة: «أحاديث الحكم عن مجاهد كتاب، إلا ما قال سمعت»[5]. وقال الخطيب في محمد بن عمران المرزباني: «أكثر كتبه لم تكن سماعا له وكان يرويها إجازة ويقول في الإجازة أخبرنا ولا يبينها»[6].

٤. نقد الأسانيد والمتون:

وأقصد بالنقد هنا ما اصطُلح عليه عندهم بعلم العلل، وما يندرج تحته في بابه. وهو من أدق أبواب النقد عندهم لكلٍّ من الإسناد والمتن. والمتأمل لهذا الباب يرى إلى أي مدى بلغت جهود هؤلاء العلماء سُمُوًّا ورُقيًّا في سبيل الحفاظ على مروياتهم من أي دخيل قد يطرأ عليها. وهذا بالفعل هو عين مفاخر تراث هذه الأمة.

(١) الإلماع ص ٦٢.
(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٨.
(٣) المصدر نفسه ١/ ٣٨.
(٤)المصدر نفسه ١/ ٧١.
(٥)المصدر نفسه ١/ ١٣٠.
(٦) تاريخ مدينة السلام ٤/ ٢٢٧.

وأهمية هذا الباب في النقد تكمن في صعوبة العمل فيه ووعورة ميدانه. فإنهم لا يقصدون به في الغالب النقد الظاهر الذي يتضح للوهلة الأولى، كوجود كذاب، أو متهم، أو ضعيف، أو مجهول في إسناد الخبر، أو كوجود انقطاع ظاهر بالإسناد. فهذه أمور فطرية يدركها من له أدنى بصر بعلم الرواية. إنما يقصدون بذلك هذا الذي يخفى عن الأعين ولا يكاد يُرى إلا بعد جهد. فكان كما قال السخاوي: «هذا النوع من أغمض الأنواع وأدقها ولذا لم يتكلم فيه كما سلف إلا الجهابذة أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[١]. فإن الخبر قد «يستجمع شروط القبول: من اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وضبطهم، فَيُحْكم عليه ظاهرًا بالقول: إسناده صحيح، لكن يقف الناقد على سبب غير ظاهر يرد الحكم بصحة الحديث، وقد يبلغ به الحُكم بالوضع»[٢].

ولهم في هذا الباب مسالك ودروب تكلم فيه القدماء والمحدثون، وكان من أهم مسالكه وصوره عندهم[٣]:

أ- **التعليل بالتفرد**[٤]: والتفرد في الجملة لا يعني رد الخبر. فالأفراد فيها: الصحيح، وفيها دون ذلك. والأصل في تفرد الثقات القبول، لا خلاف بين أهل العلم في ذلك. وإنما أكثر ما يكون التعليل بذلك عندهم في تفرد الصدوق عن مشهور من الثقات وليس هذا الصدوق من مشاهير أصحاب هذا المشهور، ولا ممن له عناية مخصوصة بمروياته ثم جاء عن هذا المشهور بما لا يعرف عند بقية أصحابه عنه. ويشتد هذا الأمر عندما يأتي الصدوق بما يخالف المحفوظ في باب الخبر المروي[٥]. وفي ذلك يقول مسلم[٦]:

> «حُكْم أهل العلم والذى نعرف من مذهبهم فى قبول ما يتفرد به المحدّث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ فى بعض ما رووا، وأمعن فى ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قُبلت زيادته. فأما من تراه يعمد لمثل الزهرى فى جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة،

(١) فتح المغيث ٢/ ٦٧.

(٢) تحرير علوم الحديث ٢/ ٦٤١.

(٣) من أهم مصادر هذا الباب: شرح علل الترمذي لابن رجب، وكتاب تحرير علوم الحديث، لعبدالله الجديع، ونظرات جديدة في علوم الحديث، لحمزة المليباري.

(٤) التفرد في الرواية أن يتفرد راوٍ بخبر لا يُعرف إلا به. ويعرف أيضا عند القدماء بالغريب.

(٥) وهو ما يعرف بالتعليل بالمخالفة، وسيأتي الحديث عنه.

(٦) مقدمة صحيحه ص ٣.

وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم فى أكثره، فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم فى الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس».

ويقول ابن رجب[1]:

«وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث - إذا تفرد به واحد - وإن لم يرو الثقات خلافه -: « إنه لا يتابع عليه»، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً،ولهم في كل حديث نقد خاص..».

ويقول أبو داود[2]:

«فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم».

ب- **التعليل بالزيادة**: وهو أن يروي جماعة من الثقات حديثاً واحدا بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة الثقات فيه زيادة لم يذكرها سائرهم[3]. وقد تقع الزيادة في الإسناد، وقد تقع في المتن، وحصرها بعضهم[4] في خمس صور: ثلاث في الإسناد: وصلُ مرسلٍ[5]، ورفع موقوف أو مقطوع، والزيادة خلال الإسناد[6] ــ ومنه المزيد في متصل الأسانيد ــ. وواحدة في المتن، وهي: زيادة الكلمة، أو الجملة أو أكثر، والخامسة مشتركة بينهما وهي: الإدراج.

ت- **التعليل بالغلط**: ويعود التعليل فيه إلى وهم ظاهر يقع فيه الثقة. ومن صوره: التصحيف في الأسانيد والمتون، ودخول حديث في حديث، والقلب في الإسناد أو المتن..

ث- **التعليل بالتدليس**: ومثاله خبر يرويه مدلس معنعنا، ويحفظ عنه كذلك، فيأتي من يخطئ، فيرويه على الوهم بصيغة الاتصال، في حين أن الصواب فيه كونه مُدَلَّسا معنعنا.

(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٥٨٢.
(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٩.
(٣) شرح علل الترمذي (ط العتر) ١/ ٤٢٥، وتحرير علوم الحديث ٢/ ٦٦٩.
(٤) عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث ٢/ ٦٧٠.
(٥) المرسل عند القدماء يطلق على كل انقطاع في الإسناد.
(٦) بزيادة راوٍ فيه ليس موجودا عند الآخرين.

ج- **التعليل بالمخالفة:** وهو كما ذكر الشافعي أن يحدّث الثقة بما يحدث الثقات بخلافه[1].
ويوضح مسلم هذا النوع من التعليل بقوله[2]:

«فاعلم أرشدك الله، أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين: إحداهما: أن ينقل الناقل حديثا بإسناد فينسب رجلا مشهورا بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم.. والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثًا عن مثل الزهري، أو غيره من الأئمة بإسناد واحد، ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيُعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدّث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا».

ومن أهم مباحث التعليل بالمخالفة عند أهل هذا الفن، مبحثا الشاذ، والمنكر. على اختلاف بينهم في تحرير معناهما لفظا، إلا أنهم اتفقوا جميعا على أنهما مخالفة راوٍ للمحفوظ[3]. كما اتفق المتقدمون منهم على وجوب رد المنكر والشاذ من المروي قولا واحدا لا يُعتد بواحد منهما إذا ثبت شذوذه أو نكارته.ويعبرون عنه بقولهم: منكر،باطل، لا أصل له،وهو الراجح من القول[4].

٥. **ظهور[5] الكتابة وبداية التصنيف:**

وتمثل الكتابة جهدا من جهود علماء الإسلام في مواجهة الوضع في الرواية على صور، أهمها: أنهم لم يكونوا يكتفون بالسماع المجرد، و إنما تعدَّوا ذلك، فاعتنوا بالتدوين، وجمع الأصول، فإن الحفظ يخون، بخلاف الكتاب، فإنه أصون و أبعد عن الخطأ والوهم. ولهذا، كانوا يرجعون إلى

---

(١) الرسالة ص ٣٧١.

(٢) التمييز ص٨٥، ٩٠.

(٣) والمحفوظ عندهم يكون للصحيح وغيره.

(٤) وفي ذلك يقول الشافعي (الأم ٩/ ١٨٧): «فعليك من الحديث بما تعرف العامة ـ يعني جمهور أهل العلم ـ وإياك والشاذ منه» وقال أيضا (الأم ٩/ ١٨٩): «فإياك وشاذ الحديث وعليك بما عليه الجماعة». ويقول مسلم (مقدمة صحيحه ص ٣): «وعلامة المنكر فى حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها. فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله». وراجع في ذلك أيضا: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، لطارق عوض الله، ص ٧٨.

(٥) الظهور هنا معناه: سعة الانتشار وعمومه وغلبته.

الأصول والكتب إذا استنكروا ما يحدِّث به الراوي من حفظه، فإن وجدوا له أصلاً في كتبه عرفوا أنه صواب، وإلا فلا. و كانوا أيضا إذا اختلفوا فيما بينهم في حديثٍ أو أحاديث، رجعوا إلى الكتب، فتحاكموا إلى ما فيها[١].

ومن الأمثلة على ذلك ما قال الحسين بن الحسن المروزي: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول[٢]:

«كنت عند أبي عَوَانة، فحدَّث بحديث عن الأعمش، فقلتُ: ليس هذا من حديثك. قال: بلى. قلت: بلى. قال: يا سلامة، هات الدَّرج فأخرجت، فنظر فيه، فإذا ليس الحديث فيه. فقال: صدقت يا أبا سعيد..».

و قال يحيى بن معين[٣]:

«حضرت نعيم بن حماد بمصر، فجعل يقرأ كتابا من تصنيفه. قال: فقرأ منه ساعة ثم قال: ثنا ابن المبارك عن ابن عون.. فحدّث نعيم: عن ابن المبارك، عن ابن عون أحاديث.. قال يحيى:.. لا والله، ما سمعتَ أنت هذا عن ابن المبارك، ولا سمعها ابنُ المبارك من ابن عون قط.. فدخل ـ نعيم ـ البيت فأخرج صحائف، فجعل يقول وهى بيده: أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث، نعم يا أبا زكريا غلطتُ وكانت صحائف فغلطتُ فجعلتُ أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون، وإنما روى هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك. فرجع عنها».

وقال ابن معين أيضا في خبر رواه نعيم بن حماد قال فيه أنه سمعه من ابن المبارك. قال يحيى ابن معين[٤]:

«فقلت كَذِبٌ. فقال لي: اتق الله! فقلت: كَذِبٌ والله الذي لا إله إلا هو. فذهب، ثم لقيني بعد، فقال: ما وجدت له عندي أصلاً ؛ فرجع عنه».

بل كانت الكتب حَكَمًا بينهم وبين الكذابين. وفي ذلك يروي الخطيب من طريق حسين بن حبان قال[٥]:

«قلت ليحيى بن معين: ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكرة فردها عليه أصحاب الحديث إن هو رجع عنها وقال ظننتها، فأما إذ أنكرتموها ورددتموها

---

(١) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، لطارق عوض الله ص ١٧-١٨.

(٢) المجروحين ١/ ٥٤، والجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٣٩.

(٣) الكفاية للخطيب ١/ ٤٣٤.

(٤) تاريخ هاشم بن مرثد ص ٨٧.

(٥) الكفاية ١/ ٣٦١.

عليّ فقد رجعت عنها. فقال: لا يكون صدوقا أبدا، إنما ذلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ والشيء فيرجع عنه. فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحد فلا. فقلت ليحيى: ما يبرئه؟ قال: يُخرج كتابا عَتِيقًا[1] فيه هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدوق، فيكون شبه له فيها، وأخطأ كما يخطىء الناس، فيرجع عنها. قلت:فإن قال قد ذهب الأصل وهى في النسخ. قال: لا يقبل ذلك منه. قلت له: فإن قال هى عندي في نسخة عتيقة وليس أجدها. فقال: هو كذاب أبدا حتى يجيء بكتابه العتيق. ثم قال: هذا دين، لا يحل فيه غير هذا».

ثم كان من أهم صور جهدهم: التصنيف والتأليف في شتى أنواع معارف عصرهم، حفظت تراث عصرهم وعصر من سبقهم.وكانت جهودهم في التصنيف في مناح عدة،يخصنا هنا مجالات:

ـ الأخبار والسير: ككتب المغازي، والسير، ومن أهمها (المغازي والسير) لابن إسحاق برواية وتصنيف تلاميذه عنه.

ـ كتب الصحاح والجوامع والمسانيد: وهذا لون من التصنيف يشترط نوعا من الانتقاء والانتخاب وفق قواعد مخصوصة،الأمر الذي يفصح عن رقي في ألوان التصنيف في هذا العصر.

ـ التاريخ والرجال: وقد تنوع التصنيف في هذا الفن ما بين، الحوليات، وتواريخ الرواة، ووفياتهم، وطبقاتهم، وكناهم، ومشتبه أسمائهم، وألقابهم، وأنسابهم..حتى جعلوا لكل لون تصنيفًا أو عدة تصانيف.

ـ الجرح والتعديل: وهي تلك الكتب التي تبحث عن أحوال الرواة من حيث التوثيق والتضعيف للرواة.

ـ كتب العلل والنقد: وهي تلك الكتب التي اختصت بشرح قواعد نقد الرواية عند أهلها.

٦. وضع قواعد الكتابة والتدوين:

وذلك لصون المكتوب من التصحيف والتحريف. وقد أظهرت جهودهم في هذا الباب مدى عنايتهم به، حتى صاروا فيه أعجوبة الأمم. ومن مظاهر ذلك عندهم: معارضة المكتوب

---

(١) العتيق أو المعتق عند أهل الرواية: هي الأصول الأولى للمحدّث التي كتبها في بداية طلبه. فهي بذلك تسمى عندهم بالأصول أيضا. وتتسم في الغالب بالدقة، لأنه يكتبها بنفسه ويقابلها على شيوخه إما عرضا أو سماعا. بعكس الفروع، وهي النُّسخ عنها، التي قد لا تكون في نفس دقة العتيق أو الأصل الأول. بل أحيانا يدخلها التزوير. وفي ذلك يقول الحاكم (معرفة علوم الحديث ص ١٦): «ثم يتأمل أصوله: أعتيقة هي أم جديدة، فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها».

على أصله، وابتداع النقط والإعجام، واختراع قواعد للكتابة والإملاء مشهورة مبسوطة في كتب هذا الفن توضح لنا إلى مدى بلغت عنايتهم بما يكتبون[1].

* * *

بقي بعد ذلك أمر لا يقل أهمية عما سبق، وهو بيان السبيل الذي سلكه علماء هذا الطور في سبيل تطبيق هذه الجهود المبتكرة، والاستفادة منها لكشف الزائف والموضوع من المرويّ.

وتتمثل أهمية التعرف على هذا الأمر في احتياجنا إليه لضبط هذه القواعد حتى نكون على بصيرة عند استخدامه والاستفادة منه الاستفادة المثلى من غير تخبط ولا اضطراب قد يكون له أثره السلبي على نتائج بحث أي قضية تخص تلك الفترة الخطيرة محل دراستنا.

وهذا السبيل عُرف عندهم بـ«الاعتبار»، وهو منهج يقوم على تتبع مرويات الباب الواحد[2] وجمعه بالاستقراء الكامل قدر الطاقة، ثم سبرها بعرض بعضه على بعض، لكشف مواضع الاتفاق والاختلاف، وبذلك يتم تشخيص الداء الذي يتم التعامل معه وفق قاعدته المصطلح عليها عند أهل هذا الفن.

لذلك كان الاعتبار عندهم ميزان الرواية الذي به يستبين المحفوظ والصحيح والثابت، من الغريب والمنكر والشاذ والباطل والموضوع. وسبيل ذلك عندهم ـ كما في لسانهم ـ جمع الباب. وفي ذلك يقول علي بن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[3]. وقال عبدالله بن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»[4]. وقال يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه»[5]. يعني لم يُدرَك موضع الخطأ من الصواب. وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: «كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه، فأنا فيه يتيم»[6]. يريد طرقه وعلله واختلاف ألفاظه. وقال أبو بكر الخطيب: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه. وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان

---

(١) راجع من أهم المصادر في هذا الباب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب، وأدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني، والتصحيف، لأسطيري جمال، وتوثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، لموفق عبد القادر، وأنماط التوثيق في المخطوط العربي، لعابد المشوخي.

(٢) سواء كان هذا الباب يخص موضوعا بعينه، أو مرويات رجل بعينه.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٣٨.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٣٠٧.

(٥) المصدر نفسه ٢/ ٢٣٨.

(٦) تاريخ مدينة السلام ٦/ ٦١٩.

والضبط»[1]. وقال مسلم: «فبجمع هذه الرويات ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها»[2]. ويقول أحمد شاكر: «والطريق إلى معرفة العلل: جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، وفي ضبطهم وإتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول، ويغلب على ظنه، فيحكم بعدم صحته، أو يتردد فيتوقف فيه»[3].

ويعتبر محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ) من أهم من شرح الاعتبار عند القدماء إذ يبين وجهًا منه[4] بقوله[5]:

> «الإنصاف في النقلة في الأخبار، استعمالُ الاعتبار فيما رووا. وإني أمثل للاعتبار مثالا يستدرك به ما وراءه: وكأنا جئنا إلى حماد بن سلمة فرأيناه روى خبرا عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب، فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه، والاعتبار بما روى غيره من أقرانه، فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر، هل رواه أصحاب حماد عنه، أو رجل واحد منهم وحده؟ فإن وُجد أصحابه قد رووه، عُلم أن هذا قد حَدّث به حماد، وإن وُجد ذلك من روايةِ ضعيفٍ عنه، أُلزق ذلك بذلك الراوي دونه، فمتى صح أنه روى عن أيوب ما لم يتابع عليه، يجب أن يُتوقف فيه، ولا يُلزَق به الوهن، بل ينظر: هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب؟ فإن وُجد ذلك، عُلم أن الخبر له أصل يُرجَع إليه، وإن لم يوجد ما وصفنا، نُظر حينئذ: هل روى أحد هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات؟ فإن وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصل، وإن لم يوجد ما قلنا، نُظر: هل روى أحد هذا الخبر عن النبي ﷺ غير أبي هريرة؟ فإن وُجد ذلك، صح أن الخبر له أصل، ومتى عُدم ذلك والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة، عُلم أن الخبر **موضوع لا شك فيه**، وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وضعه هذا حكم الاعتبار بين النقلة في الروايات.. ».

وهكذا كان منهج المتقدمين، فإننا في هذا المثال الذي ضربه لنا ابن حبان أمام إسناد ظاهره الصحة والقوة، إلا أن ذلك لم يشفع للخبر في شيء، إذ إن تَفَرُّدَ صاحبه به، ومخالفتَه للباب، أو ما اجتمعت عليه الأصول كما يقول ابن حبان، جعل ابنَ حبان يحكم عليه بأنه خبر «موضوع لا شك فيه»، فلم يقل فيه حسن، ولا ضعيف، ولا ضعيف جدا، ولا واهٍ..بل موضوع قولا واحدا

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٣٠٧.

(٢) التمييز ص ١٧٩.

(٣) الباعث الحثيث.

(٤) وهو ما سماه بالاعتبار بين النقلة.

(٥) صحيحه ١/ ١٥٥.

من غير مرية فيه ولا شك، على الرغم من خلو الإسناد من الكذابين. وهذا يعضد الشرط الذي قامت عليه الدراسة، وأن الوضع في الرواية يُطلق على العمد ـ بالكذب ونحوه ـ وغير العمد ـ بالخطأ والوهم والنسيان ـ سواء بسواء، وإن اختلفت العلة في الأولى والثانية.

ولم يكن يتم لهم ذلك إلا بكثرة التنقيب والبحث والتفتيش. ولعل من أروع الأمثلة الدالة على مدى عناية أهل هذا الطور بهذا المنهاج ما رواه ابن حبان[١]:

> «أن يحيى بن معين جاء إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثنى سبعة عشر نَفْسًا عن حماد بن سلمة، فقال. والله لا حدثتُك. فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التبوذكى. فقال: شأنك. فانحدَرَ إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل[٢]، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتُها على الوجه من سبعة عشر نَفسًا وأنت الثامن عشر. فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شئ علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شئ عنه، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لامن حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه».

وكان من أهم ثمرات هذا المنهاج ـ الاعتبار ـ أنه يكشف أحيانا نكارة متن بعينه، رغم ثقة رجال إسناده[٣]، وما ذلك إلا لمخالفته الباب الذي اجتهد الناقد في جمعه واستقرائه، فيرده الناقد واثقا أنه مردود ليس يصح قبوله بحال. وهذا ما عبر عنه بعض المتأخرين بقولهم: إن علم العلل لا ينضبط تحت قواعد مطردة، إذ ليس عندهم لذلك ضابط يضبطه[٤].

وهذا عندي قول يجانبه الصواب، إذن لَعَلَا كل ناقد برأيه وإن خالف غيره بزعم أن هذا العلم لا ضابط له يضبطه من قواعد مطردة، وفي ذلك من الفساد ما فيه أن نفتح بهذا بابا لأصحاب الأهواء ليقولوا فيه برأيهم بحكم هذا الكلام غير الصائب، مدعيا علينا أنك كما وهبت العصمة لهؤلاء يقولون برأيهم فيما لا ضابط له يضبطه وهم بشر غير معصومين يصيب المرء منهم ويخطئ، عليك أن تفتح لي بهذا بابا وإلا جعلتهم بذلك في منزلة من يوحى إليه[٥]!!

---

(١) المجروحين ١/ ٣٢.

(٢) هو التبوذكي.

(٣) يعبر بعضهم عن هذا الأمر بعبارة: «رغم صحة إسناده». وفي هذا نظر، إذ نكارة المتن تستوجب علةً في الإسناد حتما وإن لم تتضح للناقد للوهلة الأولى.

(٤) انظر في ذلك على سبيل المثال: شرح علل الترمذي، لابن رجب ٢/ ٥٨٢، والعلة وأجناسها عند المحدثين، لمصطفى باجو، ص ٧٦. وراجع في ذلك أيضا: مقدمة الفوائد المجموعة للشوكاني ص ٨.

(٥) ولا يصح الاحتجاج بقول بعض المتقدمين أن هذا الأمر إلهام. فإنه لا يعني بذلك منزلة من الوحي، وإنما مقصده من ذلك أنه شيء ينقدح في نفس الناقد بموجب معطيات منهاج الاعتبار من سعة حفظ، جَمَع به الباب بين يديه، الأمر الذي يدفعه لأنْ يرد على البديهة خبرا بعينه، سواء عليه بَيَّن نوع علته أم لم يبين.

والحق أن القدماء قد يردّون من المنكر ما لا علةَ لـه ظاهرة، لـيس لأن هـذا العلـم لا ينـضبط عندهم بقواعد مطردة، وإنما علته عندهم اندرجت بالفعل تحت ضابط منهاج الاعتبار وقواعدِ العمل في ميدانه. فلفظُ الباب لـه وإنكـارُه إيـاه عنـدهم هـو العلـة، وإلا لاضـطرب البـاب ووقـع الخلاف بوقوع الشيء ونقيضه، وهذا لا يعقل[1]. فهم يبدأون في البحث عن علةٍ ما ظاهِرُ إسناده الصحة بعد لفظ الباب له بالاعتبار والسبر، فقد تكون ظاهرة، وقد تكـون خفيـة، وقـد لا يكـون هذا ولا ذاك فيحملونه على ما جبل عليه ابن آدم من الخطأ والسهو والنسيان، فيقولون أخطأ فيـه فلان، ووهم فيه فلان، ودلس فيه فـلان.. عـلى الـرغم مـن أن فلانـا هـذا ثقـةٌ غـير مـدلِّس. وهنـا تكمن خطورة هذا الفن وصعوبته ودقته، وكذلك روعته. والأمثلة عـلى ذلـك عنـدهم لا حـصر لها، إلا أن المقام يـضجر بطـولٍ أكثـر مـن ذلـك في أمـر يحتـاج تفـصيله إلى دراسـة وحـدها. ولكـن أكتفي بنموذج واحد ـ من الفترة محل دراستنا ـ يوضـح هـذا الأمـر بجـلاء، وهـو خـبر أخرجـه يعقوب الفسوي[2]، وغيره[3] من طريق الأعمش، عن زيد بن وهب، قال:

«مات رجل من المنافقين فلم يُصَلّ عليه حذيفة، فقال له عمر: أمن القوم هـو؟ قال: نعم، فقال له عمر: بالله منهم أنا؟ قال: لا، ولن أخبر به أحدا بعدك».

فهـذا خـبر صـحيح الإسـناد، إلا أن ذلـك لم يمنـع الفـسوي مـن إنكـاره بـل الظـن في كونـه مكذوبا موضوعًا، وما ذلك إلا لمخالفته لما عليه الباب، فأخرجه من قبيل الإنكار به على زيـد بـن وهب، وأنه تَغَيَّرَ حفظه، فقال عقب تخريجه هذا الخبر: «وهذا المحـال، وأخـاف أن يكـون كَذِب. وكيف يكون هذا وهو ممن رضي الله عنه، وهو من أهل بدر، وهو ممن يقول له النبي ﷺ: لو كـان بعدي نبي لكان عمر. وقد كان يكون في الأمـم محـدثون وإن يكـن في أمتـي فهـو عمـر. مع مـا لا يحصى من هذا الضرب، فكيف يجوز أن يقول لحذيفة: وأنا من المنافقين؟! ولكن حديث زيـد فيـه خلل كثير».

---

(١) من أبرز الأمثلة على ذلك ما سيأتي في باب هل أوصى النبي ﷺ لأحد بالخلافـة لأحـد مـن بعـده. إذ يتفـق الباب كله على أن النبي ﷺ مات ولم يستخلف، ثم تأتي رواية عند مسلم بزيادة في آخرها يستدل بها البعض عـلى أن النبـي ﷺ عهـد لأبي بكـر بالخلافـة نـصًّا! فهـذا قـول بالـشيء ونقيـضه، لا يـصح القـول بـه بحـال. والتأويلات في هذا الباب من قبل أهل السنة لا تُقبل، وكان أحرى بهم أن ينهجـوا نهـج المتقـدمين بـرد هـذه الزيادة، فهذا خير لهم من تأويلات أوقعتهم في حرج، خاصـة وأن هنـاك إشـارات لـبعض هـؤلاء المتقـدمين تشير من طرف خفي ـ لمن يتأمل ـ إلى ردهم هذه الزيادة بمقتضى منهاجهم في الاعتبار.

(٢) المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٦٩.

(٣) كابن أبي شيبة في المصنف برقم ٣٨٥٤٥، ومسدد بن مسرهد (المطالب العالية برقم ٣٦٢٣).

وبقي من هذا الحديث شيء من الأهمية بمكان، وهو قبول المتأخرين لما أطلقوا عليه الصحيح لغيره، والحسن لغيره، وهو خبر يغلب عليه الضعف، يشهد لبعضه شاهد صحيح، فيحكمون على الأول بقولهم: «صحيح لغيره، أو حسن لغيره». وهذا أمر لم يصطلح عليه القدماء في المحفوظ عنهم من أحكامهم على المرويات، ولم نره في كتبهم، وإنما هو أمر ابتدعه المتأخرون واصطلحوا عليه، وقبلوا بموجبه أخبارا صح بعضها، وبطل أكثرها، أعرض عنها أكثر القدماء، ففتحوا ـ المتأخرون ـ علينا بذلك للمخالفين بابًا كنا أحوج إلى غلقه باتباع أساتذة علم الرواية الأقدمين ممن وضع أصوله، وبينوا فصوله.

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك في باب الرواية التاريخية ما أخرجه أحمد[1] (مختصرا)، والطبري[2]، من طريق أبي عوانة قال حدثنا داود بن عبدالله الأودي عن حميد بن عبدالرحمن الحميري قال:

«جاء رجل يسعى فقال: هاتيك الأنصار قد اجتمعت في ظُلّة بني ساعدة يبايعون رجلا منهم، يقولون: منا أمير، ومن قريش أمير. قال: فانطلق أبو بكر وعمر يتقاودان، حتى أتياهم فأراد عمر أن يتكلم، فنهاه أبو بكر فقال لا أعصي خليفة النبي ﷺ في يوم مرتين. قال: فتكلم أبو بكر، فلم يترك شيئا نزل في الأنصار ولا ذكره رسول الله ﷺ من شأنهم إلا وذكره، وقال: ولقد علمتم أن رسول الله قال: لو سلك الناس واديا وسلكت الأنصار واديا، سلكت وادي الأنصار، ولقد علمت يا سعد أن رسول الله قال وأنت قاعد: قريش ولاة هذا الأمر، فبَرّ الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم. قال: فقال سعد: صدقت، فنحن الوزراء وأنتم الأمراء. قال: فقال عمر: ابسط يدك يا أبا بكر فلأبايعك. فقال أبو بكر: بل أنت يا عمر، فأنت أقوى لها مني ـ قال: وكان عمر أشد الرجلين، قال: وكان كل واحد منهما يريد صاحبه، يفتح يده يضرب عليها ـ ففتح عمر يد أبي بكر، وقال: إن لك قوتي مع قوتك. قال: فبايع الناس، واستثبتوا للبيعة. وتخلف علي والزبير، واخترط الزبير سيفه، وقال: لا أغمده حتى يبايع علي. فبلغ ذلك أبا بكر وعمر، فقال عمر: خذوا سيف الزبير فاضربوا به الحجر. قال: فانطلق إليهم عمر، فجاء بهما تعبا، وقال: لتبايعان وأنتما طائعان، أو لتبايعان وأنتما كارهان. فبايعا».

فهذا خبر على الرغم من انقطاعه[3]، ونكارة متنه، ولَفْظِ البابِ له جملة وتفصيلا، حَكَم عليه محققو مسند أحمد[1] ـ لوجود شواهد تشهد على بعض متنه ـ بقولهم: «صحيح لغيره». وهذا أمر

---

(١) المسند ١/ ٥.

(٢) تاريخه ٣/ ٢٠٣.

(٣) سيأتي تفصيل القول فيه.

لو ثبت عن الصحابة رضوان الله عليهم في هذا الموقف العصيب، لكان فصلا بينهم في تعيين خليفة رسول الله ﷺ، ولَـمَا أهمله عمر فيما صح عنه فيما أخبر به في آخر عمره عن يوم السقيفة كما سيأتي وأن بيعة أبي بكر كانت فلتة، ومنه قوله ﷺ عن أبي بكر يومئذ: « وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعة أبى بكر خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلا منهم بعدنا»[2]. ثم إن بيعة عليٍّ في هذه الرواية تناقض ما في الصحيح وأنه تخلّف عن بيعة أبي بكر ستة أشهر[3]، فإن قليلا من التأمل يؤكد لنا أن هذا الخبر لا ينبغي له أن يكون صحيحا بذاته، ولا صحيحا لغيره، ولا حَسنا بذاته، ولا حسنا لغيره، ولا ضعيفا ضعفا يُـجبر، ولا ضعيفا ضعفا شديدا.. ما هو إلا منكر من القول وزور. وهذا هو الفارق بين منهاج المتقدم والمتأخر، وهو أن المتقدم ينظر إلى إسناد الخبر من خلال متنه في إطار الباب كله، بينما يكتفي المتأخر غالبا في نظرته إلى إسناد الخبر المفرد مع إهمال الباب. الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الاضطراب والخلط، بل قبول الشيء ونقيضه أحيانا.

ومن ثم، فهذا باب خطير يحتاج إلى رَوِيّة ولُطف نظر، حتى يُصدر حُكمًا على رواية لا تصح بالصحة، أو بالصحة لغيرها، أو الضعيف المنجبر. فالأمر عندي في الرواية كما سبق وأوضحت إنما هو باب يُجمع باستيعاب، ثم يُنَقَّى صحيح إسناده من سقيمه، ثم مقابلةٌ بعدُ بين متونه، حتى نقف على المعنى الأتم المتسق مع صحيح الباب. والخبر عندي بعد ذلك ليس إلا مقبولا ـ وهو الصحيح في بابه ـ أو مردودا ـ وهو ما لا يصح[4] ـ سواء عليه ذلك المردود: صح بذاته، أو صح بغيره، أو حَسُنَ بذاته، أو حَسُنَ بغيره، أو ضَعُف ضعفا يسيرا أو ضعفا شديدا.. فالصدوق قد يخطئ، والثقة قد يدلس أو يُدخَلُ عليه، والضعيف بين أمرين: مخطئٍ وكذاب.. فالمردود إذن قد يكون مصنوعا بعمد، وقد يكون عن غير عمد. وعاصم ذلك كله ما كان عليه قدماء هذا الفن من جمع الباب، ثم براءة الأسانيد من العلل، والمتون من كل منكر. وما دون ذلك إنما هو التناقض، والخلط، والاضطراب، ثم فتح الثغر بعد الثغر للخصوم والمخالفين. وهذا أمر سيأتي عرض النماذج الكثيرة له رواية وتفسيرا بدءا من الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

---

(١) المسند ١/ ١٩٩ (ط الرسالة)، حاشية رقم ١.

(٢) انظر صحيح البخاري برقم ٦٨٣٠.

(٣) انظر صحيح البخاري برقم ٦٨٣٠، وسيأتي استيفاء تخريجه والكلام عليه رواية وتفسيرا.

(٤) ويشمل المنكر، والشاذ، والضعيف، والضعيف جدا، والموضوع..

ونخلص من هذا الفصل:

أن الوضع في أدق تعريفاته كما وضح من استقراء الكتاب والسنة الصحيحة ومن تتبع شعر العرب، هو: نِسبةُ قول إلى غير صاحبه على سبيل العمد[1] أو الخطأ[2].

كما ظهر لدينا كيف أن الكذب أو الوضع في النقل والرواية قديم قدم الدهر، وأن أول رصد تاريخي له كان في عهد بني إسرائيل بتحريفهم الكتب.

أما في تاريخ الإسلام، فقد تحددت ثلاثة عهود كانت بمثابة أطوار ثلاثة مرت بها حركة الوضع في تاريخ الرواية في الإسلام. أولها: يبدأ بعصر النبي ﷺ حتى أوائل عهد عثمان ﵁. وثانيها: منذ أواخر عهد عثمان حتى سقوط بني أمية. وثالثها: ببداية العصر العباسي. وكان لكل طور سماته وخصائصه التي تم الحديث عنها.

وكان من أهم ما تطرق إليه الباب هو الكشف عن طرق الوضع وأسبابه، وكانت هذه الطرق محصورة بين الوضع العمد، كالكذب ونحوه.أو الخطأ بسببٍ من الوهم أو الغفلة ونحوهما.

ولكن أهم ما فيه على الإطلاق هو تلك الجهود التي بذلها المسلمون من أجل الحفاظ على نقاء مروياتهم وتراثهم. وتمثل ذلك عندهم في أعظم منهاج نقدي تفخر به بين الأمم جميعا، ذلك المنهج الذي تمخض عنه علوم الجرح والتعديل، والرجال..

***

(١) كالكذب ونحوه.

(٢) بسببٍ من الوهم أو الغفلة ونحوهما.